جامعة حمه لخضر الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: سياسة عامة وإدارة محلية

واقع أزمة سد النهضة وخيارات التسوية 2021/2011

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص سياسة عامة وإدارة محلية

إعداد الطلبة:
- زبير الصالح
- عقون يمينة

إشراف الأستاذ:
أ. محمد البشير الأعور

الموسم الجامعي: 2021/2020

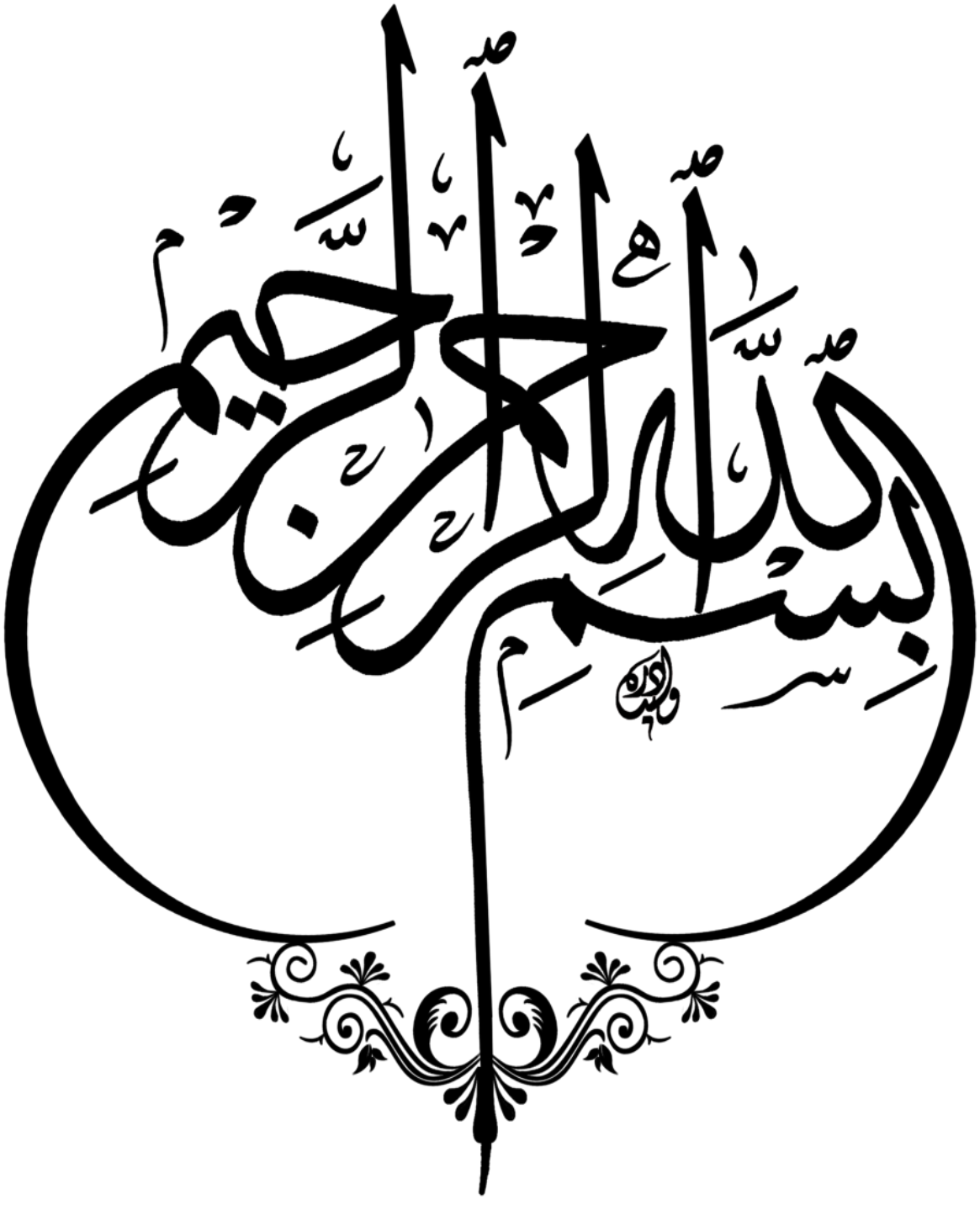
بسم الله الرحمن الرحيم

"قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي (25)
وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي (26) وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ
لِسَانِي (27) يَفْقَهُوا قَوْلِي (28)"

صدق الله العظيم

شكر وتقدير

قال رسول الله عليه الصلاة والسلام : من اصطنع إليكم معروفا فجازوه، فإن عجزتم عن مجازاته فأدعوا له حتى تعلموا أنكم قد شكرتم، فان الشاكر يحب الشاكرين.

و عليه لا يسعنا إلا أن نرفع يدينا متضرعين بالدعاء والشكر لله سبحانه وتعالى؛ أن وفقنا لإتمام هذه المذكرة.

نتقدم بخالص الشكر والتقدير الأستاذ المشرف الدكتور "الأعور محمد البشير على نصائحه وملاحظاته القيمة.

كما نتقدم بالشكر لكل الأساتذة والمؤطرين الذين لم يبخلوا علينا بأية معلومة.

والحمد لله الذي أعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع

الحمد الله الذي وفقنا لهذا ولو نكن لنصل إليه لول فضل الله علينا أما بعد: أهدي ثمرة هذا الجهد:

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقها. .... إلى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات.... إلى من حملتني وهن على وهن.. أمي الحنون.

إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار.

والدي العزيز أطلب من الله أن يمده في عمره.

الصالح ....

أهدي هذه المذكرة التي أسأل الله فيها الصواب أن تكون نافعة لغيري من طلاب وطالبات العلم.

إلى بهجة حياتي ونورها : امي وابي مهما عبرت لن افيهما حقهما نظير تربيتهما وصبرهما معي ومنحي القوة والعزيمة لمواصلة دربي إلى من علماني الصبر والاجتهاد اليكما والديا العزيزين .

وإلى جميع أفراد عائلتي كبيرا و صغيرا.

إلى كل الأهل و الأقارب.

إلى صديقاتي حبيباتي وأخص بالذكر: نسرين ، فاطمة الزهراء ، اسماء ، صابرينة و الى جميع صديقاتي .

إلى جميع زملاء وزميلات دفعة 2021 إلى كل من يسعى جاهدا في طلب العلم

يمينة ....

قائمة المحتويات

قائمة المحتوى
الشكر و العرفان
الإهداء
مقدمة
الفصل الاول: نهر النيل دراسة جيوسياسية.
المبحث الاول: نهر النيل دراسة طبيعية
المطلب الاول: التعريف بحوض نهر النيل
المطلب الثاني: خصائص نهر النيل
المطلب الثالث : أهمية نهر النيل
المبحث الثاني: جغرافيا سد النهضة
المطلب الأول: مشروع سد النهضة
المطلب الثاني: الموقع الجغرافي لسد النهضة
المطلب الثالث: الموقع الجيولوجي لسد النهضة
المبحث الثالث: مدخل الى قانون الأنهار الدولية
المطلب الاول: نظريات الانهار الدولية
المطلب الثاني: القواعد القانونية لاستخدام مياه الأنهار الدولية
المطلب الثالث: نهر النيل و نظم المياه الدولية
الفصل الثاني:تاريخ و واقع الصراع حول تقاسم مياه نهر النيل
المبحث الاول: الإطار القانوني للانتفاع بمياه نهر النيل
المطلب الاول: الاتفاقيات التاريخية لتنظيم استخدام مياه نهر النيل
المطلب الثاني: موقف دول نهر النيل من الاتفاقيات التاريخية المنظمة لاستخدام مياه نهر النيل
المطلب الثالث: إشكالية تقاسم مياه نهر النيل.
المبحث الثاني: واقع أزمة سد النهضة
المطلب الاول: بداية أزمة سد النهضة
المطلب الثاني: إشكالية شرط الإخطار المسبق

المطلب الثالث: تطور أزمة سد النهضة
المبحث الثالث : تداعيات بناء سد النهضة على دول المنبع و المصب
المطلب الاول: أثر بناء سد النهضة على مصر
المطلب الثاني: أثر بناء سد النهضة على السودان
المطلب الثالث: أثر بناء سد النهضة على إثيوبيا
الفصل الثالث: سيناريوهات مستقبل أزمة سد النهضة 2011-2021
المبحث الاول: أهم عوامل استمرار أزمة سد النهضة
المطلب الاول: التغلغل الاسرائيلي
المطلب الثاني: التدخل الامريكي
المطلب الثالث: النشاط الصيني
المبحث الثاني: أبرز محطات التفاوض بشأن أزمة سد النهضة 2011-2021.
المطلب الاول: مرحلة التفاوض 2011-2015
المطلب الثاني: مرحلة التفاوض 2016-2019.
المطلب الثالث: مرحلة التفاوض 2020-2021.
المبحث الثالث: مستقبل أزمة سد النهضة
المطلب الاول: سيناريو التعاون.
المطلب الثاني: سيناريو التحكيم الدولي.
المطلب الثالث: السيناريو العسكري
استنتاجات
قائمة المراجع

قائمة الأشكال:

رقم	عنوان الشكل
01	الشكل رقم (01): خريطة توضح نهر النيل
02	الشكل رقم (02): خريطة توضح بحيرة سد النهضة.
03	الشكل رقم (03) : صورة توضح مشروع سد النهضة
04	الشكل رقم(04): صور توضح التغلغل الإسرائيلي في نهر النيل
05	الشكل رقم (05): صورة توضح التوغل الامريكي بدول نهر النيل والقرن الافريقي

مقدّمـــة

مقدمة

تعتبر المياه أغلى مورد على سطح الأرض، فالماء عصب الحياة الذي تعتمد عليه كل الأنشطة البشرية، فإن وفرة المياه تساهم في زيادة الكثافة السكانية، وأن ندرة الموارد المائية تقلل منها، بجانب الزراعة كمصدر للغذاء التي تعتمد بالكامل على الماء وكذلك دوران عجلة الصناعة.

الأنهار من المصادر المائية الأكثر أهمية على سطح الأرض والتي هي عبارةعن مجاري مائية داخلية أو دولية، فالداخلية تخضع لسيادة الدولة الكاملة عليها، وأما الأنهار الدولية فهي التي تشترك في استغلالها مجموعة من الدول. وقد ساهمت الأنهار في تشكيل العلاقات بين الشعوب والأمم، فهي مصدر النمو والازدهار، حيث أن معظم الحضارات القديمة قامت على ضفاف الأنهار مثل حضارة بلاد الرافدين والحضارة الفرعونية في النيل، فأهمية الأنهار تعدت وظيفتها الأساسية الطبيعية لتتخذ أبعادا قانونية وسياسية واقتصادية وحتى استراتيجية، إضافة إلى أنها باتت أحد العوامل الخارجية البارزة في تأجيج النزاعات الدولية، كما هو الحال بالنسبة لنهر النيل والذي يعتبر أطول أنهار العالم بطول يقدر بحوالي 6825 كم، وتبلغ مساحة حوضه 10/1 مساحة القارة الإفريقية، تقريبا 3 ملايين 2كم، أين تتشارك فيه أحدى عشرة (11) دولة، وهي في شمال وشرق ووسط إفريقيا متمثلة في : مصر، السودان وجنوب السودان، إثيوبيا، إريتريا، أوغندا، الكونغو الديمقراطية، كينيا، تنزانيا، بوروندي ورواندا، أين تنقسم هذه الدول بين دول مصب ودول منبع، تتفاوت كمية حصولها على مياه النيل مما جعل هذا سببا رئيسيا في نشوب صراعات مائية بينها، ومحاولات عديدة للتعاون، أين تميز هذا الأخير بعقد أكثر من عشرة اتفاقيات دولية في حوض النيل وإنشاء العديد من المشاريع التعاونية المشتركة، غير أن هذه الاتفاقيات والمشاريع غلب عليها الطابع الثنائي، ثم إن غياب اتفاقية جامعة بين دول حوض النيل من شأنها تنظيم شؤون النهر وإدارته بطريقة قانونية أدتإلى بروز صراعات مائية ثنائية تارة وجماعية تارة أخرى.

و لعل أبرز حلقة في سلسة الأزمات الدولية تتمركز حول سد النهضة الاثيوبي بين دولة المنبع إثيوبيا ودولتي المصب مصر والسودان حول تقاسم مياه نهر النيل، وهذا بعد إعلان دولة المنبع إثيوبيا لمشروع سد النهضة، فبالرغم من أنها تخضع العلاقة بين الدول النهرية لمجموعة

من القواعد والنظريات القانونية المنظمة لكيفية الانتفاع بمياه الأنهار ووجود العديد من الاتفاقيات التي تنص على ذلك، إلا أن الأزمة وصلت حدتها في النزاع، وكان لها دورا بارزا في التأثير على العلاقات الدبلوماسية بين كل من مصر وإثيوبيا والسودان، نظرا لارتباطها بأثرها الفاعل في حاضر ومستقبل الأمن المائي المصري والسوداني ومنه الأمن القومي لكل من مصر وإثيوبيا معا، لذلك تمايزت مواقف أطراف النزاع والقوى الداعمة لكل منها، وكذلك الأطراف الأخرى ذات العلاقة غير المباشرة بالأزمة سواء الدول النيلية الأخرى أو الجهات المانحة الخارجية كالتغلغل الإسرائيلي والتدخل الأمريكي والصيني وكذا البنك الدولي...الخ نظرا للأطماع السياسية والاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة ،و التي زادت من حدة الأزمة، ما جعل ملف القضية في نزاع حاد خاصة بين دولة إثيوبيا ومصر، والذي يحتاج إلى حل عاجل قبل أن تتفاقم خطورتها وتتحول إلى نزاع إقليمي بالمنطقة.

لقد أثار مشروع سد النهضة الإثيوبي الأحادي الجانب دون التشاور مع دولتي المصب مصر والسودان إشكالية حقيقية، فمن جهة تعتبره الدولة الإثيوبية مشروعا وطنيا وسيفتح لها مجالات الاستثمار الأمثل لمواردها الهيدروليكية، ومنه تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة لها، ومن جهة مقابلة تتعاطى مصر والسودان مع مشروع سد النهضة على أنه يمثل أزمة فعلية لكونه يشكل تهديدا على أمنهما المائي تلقي تداعياتها خاصة على أمن مصر القومي .

لقد طرحت العديد من الحلول الدبلوماسية للخروج بحل أمثل خاصة من طرف مصر، حيث دامت المفاوضات الدبلوماسية حوالي عشر سنوات دون الوصول إلى اتفاق بين الأطراف وذلك بتعنت إثيوبيا واستغلالها لعامل الوقت لتجسيد مشروعها على أرض الواقع.

و تبرز في الأفق الغامض العديد من السيناريوهات المستقبلية بين إثيوبيا من جهة ومصرو السودان من جهة أخرى–مستقبل الأزمة ما بعد سد النهضة.

1. المشكلة البحثية:

لذلك كان التساؤل الرئيسي: ما هو واقع ومستقبل أزمة سد النهضة، وما خيارات تسويتها 2011 – 2021 ؟

و تتفرع هذه الإشكالية إلى جملة من التساؤلات الفرعية :

- ما هي الطبيعة الجيوسياسية لسد النهضة ؟
- ما هو واقع الصراع حول تقاسم مياه نهر النيل ؟

ما هي عوامل تسوية أزمة سد النهضة وما هو مستقبلها ؟

2. الفروض العلمية:

تدخل القوى الخارجية المانحة في أزمة سد النهضة يشكل تهديدا على الأمن القومي لدولتي المصب.

و لمعالجة إشكالية الموضوع قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

1. أزمة سد النهضة مرتبطة بالتناقضات حول كيفية المحافظة على الحصة المائية في نهر النيل.
2. يكمن دور القوى الخارجية في النزاع المائي داخل نهر النيل في تأييد المشروع الصهيوني في المنطقة.
3. سد النهضة مشروع طموح تسعى من خلاله إثيوبيا أن تصبح واحدة من الدول الأكثر تأثيرا في القارة الإفريقية.

- فتح المجال للمفاوضات الدبلوماسية يجنب الدول أطراف الأزمة من الصراعات المسلحة.

3. أهمية الموضوع:

تأتي أهمية الموضوع من أهمية المياه بالنسبة للإنسان والحيوان والنبات، وبذلك يعتبر نهر النيل كشريان الحياة بالنسبة لدول حوض النيل وخاصة جمهورية مصر العربية ولذلك لابد أن نتناول هذه المشكلة نظرا لأهميتها، كما تهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل وتفسير ظاهرة النزاع المائي بين دول نهر النيل المتمثلة في أزمة سد النهضة، حيث ترتكز الدراسة هنا على النزاع الموجود بين دولة المنبع إثيوبيا ودولتي المصب مصر والسودان، مع التطرق للقوى

الخارجية التي ساعدت في تأزم هذا الصراع المائي، كذلك قضية المياه باتت تمثل اهتماما كبيرا للباحثين والأكاديميين وكذا صناع القرار من منطلق أن المياه جزء لا يتجزأ من الأمن القومي .

4. أسباب اختيار الموضوع:

- **الأسباب الموضوعية:**

تعد مشكلة المياه مشكلة مصيرية فهي مسألة حياة أو موت بالنسبة للإنسان، فدولة مصر مقبلة على أزمة ندرة المياه مما يهدد أمنها القومي، كما أن أزمة سد النهضة تعد نموذجا لحجم الصراع القائم بين دول نهر النيل، خاصة حول كيفية تقاسم المياه بين هذه الدول.

فالمياه هي جوهر الحياة كما أن الطلب على هذا المورد الهام سيزداد في المستقبل نظرا للزيادة السكانية، وكما أن استخدامات هذا المورد لم تعد تقتصر فقط على الاستخدامات التقليدية بل تعدت ذلك.

- **الأسباب الذاتية:**

– التأثر بفكرة أن النزاعات في الشرق الأوسط ستكون حول الموارد المائية .

– المياه ستصبح أغلى وأهم موردا من النفط مستقبلا.

5. الإطار المنهجي للدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع فقد قمنا بتوظيف جملة من المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي:** لأنه عملية استرداد واسترجاع للماضي، وهو منهج علمي مرتبط بمختلف العلوم الأخرى، وكذا لدراسة التغيرات التي تطرأ البنى الاجتماعية في التعرف على ماضي الظاهرة وتحليلها وتفسيرها علميا، في ضوء الزمان والمكان الذي حدثت فيه، ومدى ارتباطها بظواهر أخرى ومدى تأثير الظاهرة الحالية محل الدراسة ومن ثم الوصول إلى تعميمات.[1]

[1]– جفال رابح، جاوي إلياس، **تأثير المياه على الأمن القومي المصري، سد النهضة نموذجا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر (جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014–2015) ص.5.

- **المنهج القانوني:** نظرا لوجود عدة اتفاقيات بين دول حوض النيل التي تستند إلى قواعد القانون الدولي للأنهار وعلى رأسها الحق التاريخي والاستخدام المنصف والمعقول لمياه النيل وعدم الإضرار بالغير والإخطار المسبق لأي مشروعات تقيمها إحدى الدول النيلية.

- **الاقترابات:**

المقترب المستقبلي: يعتبر احد مناهج الدراسات العلمية في دراسة الظواهر وتطبيقها في عملية التنبؤ واحتمالات حدوثها في المستقبل، حيث تناولنا في هده الدراسة سيناريوهات مستقبلية محتملة كحل لأزمة سد النهضة الاثيوبي بين دولتي المنبع والمصب بدئا بسيناريو التعاون ثم سيناريو التحكيم الدولي و اخيرا السيناريو العسكري .

6. الإطار النظري:

اعتمدنا على مجموعة من النظريات المتمثلة في:

- **النظرية الواقعية:**

تتضمن الواقعية أو الاتجاه الواقعي في تحليل العلاقات الدولية عددا من المقاربات النظرية يجمع بين افتراضها بأن العلاقات الدولية مجرد صراع، تسعى فيه كل دولة للحفاظ على بقائها في ظل بيئة بدائية، وبذلك فإن البيئة الدولية بالنسبة للواقعيين بيئة فوضوية ينتفي فيها أي شكل من أشكال السلطة الفوقية التي يمكن للدول الاحتكام إليها ،ما يساهم في تكريس المعضلة الأمنية الناتجة عن سعي كل لدولة لزيادة مستويات أمنها بشكل منفرد .[1]

إن بتطبيق هذه النظرية في دول نهر النيل يمكن من تقسيم الدول إلى دول منبع ودول مصب، والكل يسعى إلى زيادة مستويات أمنه المائي بشكل فردي مستعينا بظروف داخلية وأخرى إقليمية ودولية، ما يفسر الصراع تارة والتعاون تارة أخرى.

[1]– اعراب احمد نوارة، لعلام مختار، **اشكالية الامن المائي، دراسة حالة دول حوض النيل**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر (جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017) ص. 9 .

- **نظرية تحليل النظم:**

تعتبر هذه النظرية أحد أهم النظريات المستحدثة في نطاق الدراسات السياسية، جاءت من خلال علماء الاجتماع أمثال" بارسونزPersons، "هومانزHommans" و" دافيد إستونdavidIston "، أين يؤكد هذا الأخير أن فكرة النظم كإطار تحليل بما تتضمنه من علاقات ومفاهيم نظرية لها دلالات تطبيقية في تحليل النظام السياسي الدولي.[1]

إنه في نهر النيل يمكن تفسير العلاقات بين دوله عن طريق دراسة أنظمة الحكم وأيدولوجياتها، وهو ما يبرز منطلقاتها وتصرفاتها اتجاه بعضها البعض سواء في مراحل الصراع مثلما ظهرت في الحرب الباردة أو نتيجة تحالفات دولية كمصر وإثيوبيا عندما تحالفا مع الولايات المتحدة، أين فرضت عليهم التنسيق عن طريق البنك الدولي للتعاون بينهما .

- **النظرية الليبرالية :**

يمكن اعتبار النظرية الليبرالية من النظريات المنشأة التي لا تكتفي بالتفسير والعمل على فهم واقع العلاقات الدولية فحسب ولكنها تعمل أيضا على تشكيل واقع دولي جديد أكثر سلما وأقل حروبا ،فالنظرية الليبرالية نظرية إصلاحية[2]، واستخدمنا هذه النظرية لفهم الموقف المصري السلمي فيما يخص حل أزمة سد النهضة.

- **نظرية الأمننة :**

تعد نظرية الأمننة Sécuritisation من أهم إسهامات النظريات لمدرسة كوبينهاق ،حيث طورها أولي ويبر OleWaever، وترى هذه النظرية أن الأمن لا يتم التعامل معه كشرط موضوعي ولكن بوصفه نتيجة اجتماعية محددة.[3]

استخدمنا هذه النظرية لفهم الطابع الأمني للأمن القومي لأن الأمننة كعملية يتم فيها تحويل المشاكل إلى قضايا أمنية من خلال إضفاء الطابع الأمني عليها.

---

[1]– اعراب، لعلام، **مرجع سابق**، ص. 9 .

[2]– جفال، جاوي، **مرجع سابق**، ص. 6 .

[3]– **المرجع نفسه**، ص. 6 .

7. الإطار المفاهيمي:

تقتضي دراسة أزمة سد النهضة في نهر النيل التطرق للعديد من المفاهيم الأساسية:

- **مفهوم الأمن:**

يمكن إعطاء مفهوم شامل للأمن، حيث يعرف أنه "قدرة الدولة على استعمال مصادر قوتها الداخلية والخارجية الاقتصادية والعسكرية في شتى القطاعات لمواجهة الأخطار التي تهددها من الداخل والخارج، في السلم والحرب وذلك مع استمرار هذا الفعل في الحاضر والمستقبل.

النهر الدولي:

هو النهر الذي يقع مع روافده وفروعه في منطقة تخضع لسلطة دولتين أو أكثر، أو النهر الذي يشكل حدودا بين دولتين أو أكثر.

- **الأمن المائي:**

- يرتبط بتوفير الاحتياجات المائية للمجتمع، كما لا يقتصر على مجرد توفير كميات المياه اللازمة لاحتياجات المكان بصورة دائمة، بل تمتد إلى توظيف الموارد المائية لخدمة أغراض التنمية.

و يعرفه" ويب إسكندراني " (أنه قدرة جميع الأفراد على الحصول على مياه آمنة وكافية طوال الوقت من أجل حياة صحية ومنتجة).[1]

- **الأمن القومي:**

- **تعريف دائرة المعارف البريطانية:**

- "يعني حماية الأمن من خطر القهر، على يد قوة اجنبية "وهو تعريف من منظور استراتيجية الحامية من الخطر الخارجي، و يعني الاعتماد على القوة العسكرية.

- **تعريف دائرة معارف العلوم الاجتماعية:**

1-اعراب، لعلام، **مرجع سابق**، ص.12.

- يعني قدرة الدولة على حماية قيمتها الداخلية من التهديدات الخارجية، ويتفق هذا التعريف مع سابقه في التركيز على القوة العسكرية لحماية الأمن الوطني من التهديدات الخارجية، مع إضافة القيم الداخلية كمحدد لما يجب حمايته، من دون توضيح.[1]

- **الصراع:**

يعرف الصراع على أنه موقف في زمان ومكان معين ،يحتوي على مسألة أو عدة مسائل خلافية بين طرفين أو أكثر لهما أهداف وآراء متباينة ،و يستنتج ذلك سلوكيات مضادة تستهدف التصعيد أو التهدئة في المواقف ،و ما يترتب عن ذلك في منحنى الموقف الأزموي المعبر عنه بالصراع، ومن بين المفاهيم المرتبطة بالصراع نجد:

- **الأزمة:** وهي مواجهة بين مجموعات مسلحة قد تصل إلى الصدام والحرب الأهلية.

- **التوتر:** وهي حالة شيء يهدد بالقطيعة.[2]

8. الدراسات السابقة:

- **الدراسة الأولى:**

- دراسة رابح جفال و جاوي إلياس 2014-2015، مذكرة بعنوان تأثير المياه على الأمن القومي المصري – سد النهضة نموذجا.
- اهتمت هذه الدراسة حول أهمية المياه بالنسبة لجمهورية مصر العربية، وما مدى تأثيرها على الأمن القومي المصري من خلال الصراع المائي بين دول حوض النيل خاصة بالتركيز على الصراع الموجود بين مصر وإثيوبيا حول سد النهضة، مع التطرق لدور القوى الخارجية في ضوء هذا الصراع المائي.

- **الدراسة الثانية:**

- دراسة للكاتب زكي البحيري بعنوان " مصر ومشكلة مياه النيل: أزمة سد النهضة " صادرة عن الهيئة المصرية العامة بالقاهرة سنة 2016، حيث تطرق الكاتب لمسألة مياه النيل، واعتبرها مسألة حياة أو موت بالنسبة لمصر، أين أخذت المسألة أبعادا جديدة في العقود

1- جفال، جاوي، **مرجع سابق**, ص. 10.

2-**المرجع نفسه**، ص. 8.

الأخيرة بين دول حوض النيل، كما تناولت الدراسة الظروف الطبيعية لحوض النيل واتفاقيات المياه، والتغلغل الصهيوني في المنطقة، وأثره على تعقيد المسألة المائية إلى غاية التوقيع المنفرد على اتفاقية عنتيبي عام 2010 مع التجاهل التام لحقوق مصر والسودان في مياه النيل، كما ذهبت الدراسة إلى مناقضة مخاطر سد النهضة والمشروعات الأخرى على منابع النيل ومحاولات مصر لمعالجة تلك المخاطر والدفع بالبلاد نحو مستقبل أفضل رغم المخططات والحروب المحيطة بها وتبنت الدراسة الاستراتيجية الأنسب لحل مشكلة سد النهضة وقضايا المياه في حوض النيل التي لا تقوم إلا على التفاهم والتنمية والعمل المشترك، لأن اي صراع أو صدام بين دول حوض النيل هو ضد مصالح هذه الدول وضد عمليات التنمية، ولا يخدم سوى مصالح القوى الخارجية المعادية.

- **الدراسة الثالثة:**
- دراسة للكاتب محمد عبد السلام بعنوان " هيدروبوليتيكية سد النهضة: دراسة في الجغرافيا السياسية " سنة 2019، حيث تطرق الكاتب لمسألة الجيوبوليتيكس وكيفية استغلال الدول للعناصر الجغرافيا التابعة لها أو لغيرها من الدول لتحقيق المكاسب المستقبلية المبتغاة في أذهان صناع القرار السياسي فيها، بعدها تناول الصراع في مياه نهر النيل بين دول المنبع والمصب، ثم تبنت الدراسة التعريف بالمشروعات المائية الإثيوبية والتعريف بموقعها الجغرافي والجيولوجي ودورها في تحقيق الهيمنة الهيدرواستراتيجية، كما وضحت الدراسة فوائد واضرار سد النهضة والتغلغل الصهيوني في المنطقة.

9. حدود الدراسة:

- **النطاق المكاني:** النطاق المكاني للدراسة يتمثل في منطقة القرن الإفريقي من القارة الإفريقية وبالتحديد دولة إثيوبيا ومصر والسودان ودول الجوار والتي يطلق عليها دول نهر النيل.

- **النطاق الزماني:** من 2011 إلى 2021 ومن بين أسباب اختيار هذه الفترة هي بداية الأزمة والتي أعلنت فيها إثيوبيا عن مشروع سد النهضة، أما فيما يخص الفترة الثانية والمتمثلة في 2021 فهي الفترة التي لازالت فيها المفاوضات متواصلة لحد الساعة من أجل إيجاد الحلول الممكنة تسوية الأزمة.

الفصل الأول:

نـهر النيل دراسة جيوسياسية.

تمهيد:

نهر النيل هو النهر الرئيسي الذي يوفر الحضارة في افريقيا، ويضم حوضه إحدى عشر دولة يعبر في أراضيها أو حدودها، كما يعتبر جزءا لا يتجزأ من الدول التي يخترق في حدودها أو إقليمها، حيث يعبر نهر النيل عن مجموع الاراضي التي تنحدر نحو مجرى النهر وروافده، وتغذيه بالمياه والتي تساقطت عليها الأمطار، أو انفجرت فيها الينابيع وانحدرت إلى مجرى النهر، ويوجد عليه أحد أكبر السدود في العالم وهو سد النهضة العظيم الحديث النشأة .

ظهرت عدة مشكلات بين دول نهر النيل حول استخدام مياهه، ومن أجل حسم هذه المشكلات، برزت العديد من الاتفاقيات الدولية التي اهتمت بمعالجتها، حيث أفرزت عن بعض النظريات للتعامل مع مياه الأنهار المشتركة بين دولتين أو أكثر، ومن خلال هذا الفصل نتناول (نهر النيل دراسة طبيعية، جغرافيا سد النهضة، مدل إلى قانون الأنهار الدولية).

المبحث الأول: نهر النيل دراسة طبيعية

المطلب الأول: التعريف بنهر النيل:

أولا: التحديد الجغرافي لنهر النيل

يعتبر نهر النيل من أطول أنهار الكرة الأرضية، وينساب إلى جهة الشمال، له رافدان رئيسيان وهما" النيل الأبيض" و" النيل الأزرق"، ينبع "النيل الأبيض" في منطقة البحيرات العظمى في وسط إفريقيا، أبعد مصدر يوجد في جنوب رواندا، ويجري من شمال تنزانيا إلى بحيرة فيكتوريا إلى أوغندا ثم جنوب السودان، في حين أن "النيل الأزرق" يبدأ في بحيرة " تانا" في إثيوبيا، ثم يجري إلى السودان من الجنوب الشرقي، ثم يجتمع النهران بالقرب من العاصمة السودانية الخرطوم، ويبلغ إجمالي طول النهر بالتقريب 6825 كم، ويغطي حوض النيل مساحة 3 مليون كم^2 حتى المصب في البحر المتوسط، يمر مساره على إحدى عشرة (11) دولة إفريقية، يطلق عليها دول حوض النيل وهي" أوغندا، إثيوبيا، السودان، جنوب السودان، الكونغو الديمقراطية، بوروندي، تنزانيا، رواندا، كينيا، مصر وإريتريا " يتكون حوض النيل من ثلاثة أحواض فرعية هي :حوض البحيرات الاستوائية، حوض الهضبة الإثيوبية وحوض بحر الغزال، ويسهم حوض هضبة البحيرات الاستوائية في مياه النيل الرئيسي بحوالي15% ، فيما يسهم حوض الهضبة الإثيوبية بحوالي85% ، وفي الوقت الذي يندر فيه مساهمة حوض بحر الغزال في مياه النهر الرئيسي، وذلك لتسرب مياهه إلى المسطحات المائية والمستنقعات والبرك المائية.[1] انظر الشكل رقم (01)

[1]– محمد فؤاد رشوان، **تسوية النزاعات حول الأنهار الإفريقية** (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015) ص.188.

الشكل رقم (01): خريطة توضح نهر النيل

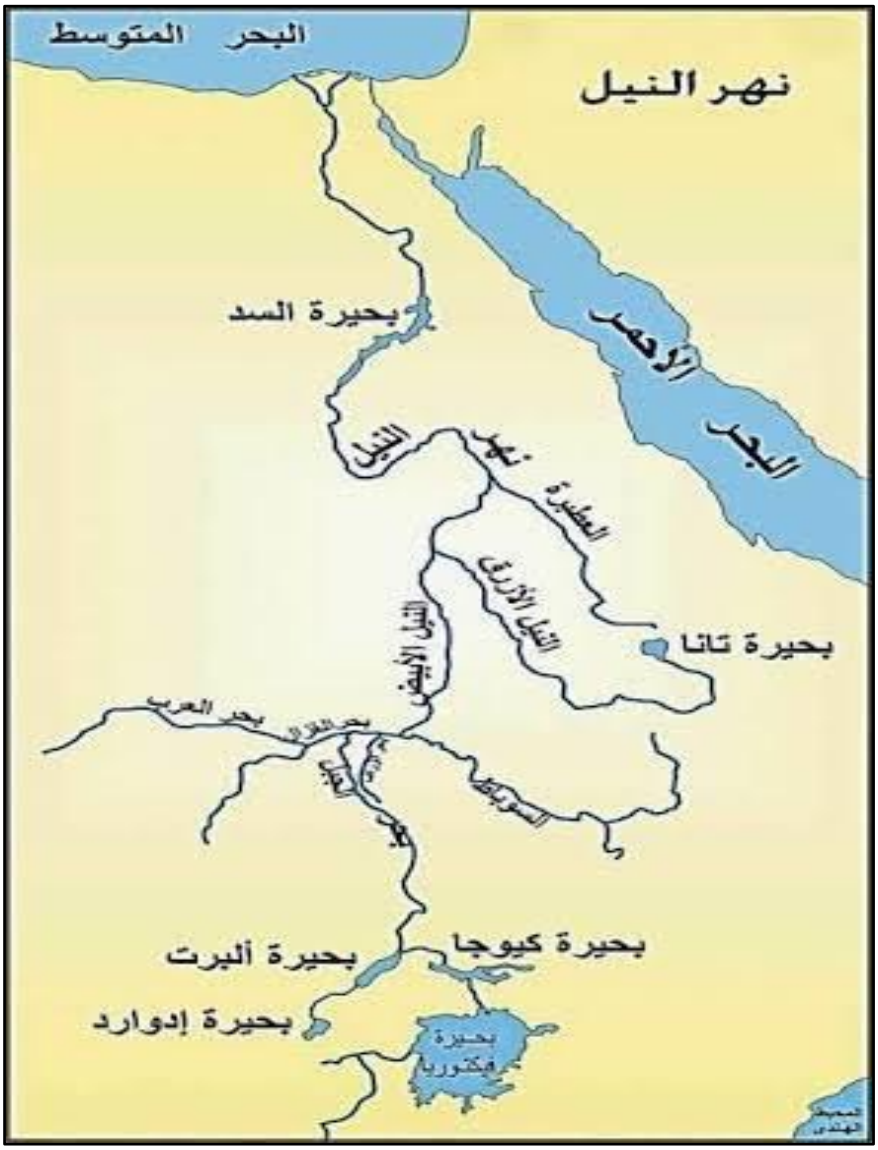

المصدر : من الرابط:https://www.almrsal.com

الفرع الأول: منابع نهر النيل:

1- المنابع الاستوائية:

تعتبر منطقة هضبة البحيرات الاستوائية ذات مناخ استوائي شديد الحرارة، وتسقط فيها الأمطار بنحو تسعة أشهر في العام.

تتكون هضبة البحيرات الاستوائية من خمس بحيرات كبيرة وهي :فيكتوريا، كيوجا، ألبرت، إدوارد وجورج، وتمد تلك المنابع نهر النيل بـ 14 % من المياه الجارية فيه، ويعتبر نهر " كاجيرا " أول منابع النيل ويصب في بحيرة فيكتوريا من ناحية الغرب.

1.1- **بحيرة فيكتوريا:**

تعتبر بحيرة فيكتوريا أكبر البحيرات العذبة في العالم حيث تبلغ مساحتها 69 ألف كم^2 وطولها 315 كم، وارتفاعها 1132 م عن مستوى سطح البحر، وتبعد عن الساحل 20 كم، ويختلف عمقها من 15 إلى 60 متر، ويبلغ إيراد البحيرة من المياه 144 مليار م/^{3}سنويا، وتقع البحيرة في إطار ثلاث دول وهي :أوغندا شمالا، تنزانيا جنوبا وكينيا شرقا، تسقط عندها الأمطار على مدار السنة.[1]

1.2- **بحيرة كيوجا:**

تتواجد في الأراضي الأوغندية وهي عبارة عن منخفض ضحل له العديد من التفرعات والتي تصل بعضها إلى حد المستنقعات والبرك، تبلغ المساحة الكلية للبحيرة نحو 6270 كم^2 وتتراوح أعماقها ما بين 7 – 3 أمتار.

1.3- **بحيرة ألبرت:**

تبلغ مساحة بحيرة ألبرت نحو 5300 كم ^{2} (نحو 7.7 % من مساحة بحيرة فيكتوريا)، وطولها 175 كم، تقع على منسوب 617 م عن سطح البحر، وهي البحيرة الأساسية التي ينبع منها النيل الأبيض فعليا باسم نيل ألبرت.

[1]- أحمد سيد عاشور، **التنمية المستدامة في حوض نهر النيل وإفريقيا** (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2011) ص.43.

لا يتجاوز أكبر عمق للمياه في بحيرة ألبرت عن 50 متر ،و يعتبر نهر " السمليكي "المغذي الأساسي للبحيرة التي يأتي إليها من اتجاه الجنوب الغربي من أراضي دولة الكونغو.[1]

1.4- بحيرة إدوارد:

تقع البحيرة إلى الجنوب من خط الاستواء مباشرة على ارتفاع 912 مترا فوق منسوب سطح البحر، وهو اقل بنحو 223 مترا من ارتفاع بحيرة فيكتوريا، وتبلغ مساحتها 2200 كم^2، وهي بحيرة بيضاوية الشكل واتجاهها من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي، ساحلها قليل التعاريج وماؤها فيه نسبة ضئيلة من الملوحة، تتغذى بحيرة" إدوارد "من عدة روافد، تتبع من الجوانب الغربية" رونزوي "بالإضافة إلى روافد أخرى تأتي من مرتفعات غرب البحيرة، وأخرى تتبع من مرتفعات جنوب وشرق البحيرة، ويقع شمال بحيرة " إدوارد "بعض البحيرات المستديرة التي تشغل "فوهات براكين خامدة ومن أشهرها بحيرة " كاتوى (Katwe) ،ويستفاد من بعض هذه البحيرات في استخراج ملح الطعام.

1.5- بحيرة جورج:

تمتد بحيرة" جورج "من الطرف الشمالي الشرقي من الأخدود الغربي، وتبلغ مساحتها نحو 300 كم^2 ، وتعرف بين السكان المحليين باسم بحيرة" دويرو (Dweru) تتغذى بحيرة "جورج "من عدة روافد تتبع من الجوانب الشرقية لجبال" رونزوري "متجهة جنوبا، وتصب في شمال البحيرة بالإضافة لبعض روافد تتبع من المرتفعات الجنوبية متجهة شمالا وتصب في جنوب البحيرة، تمتد البحيرة في الطرف الأعلى " لبوغاز كازنجا" ، ويتأثر مستوى سطح الماء بالبحيرة بزيادة الأمطار أو قلتها.[2]

2- المنابع الإثيوبية:

تظم الهضبة الإثيوبية ثلاثة روافد أساسية وكبرى للنهر وهي : نهر السوباط، النيل الأزرق ونهر عطبرة والذي يرتفع مستوى المياه فيها جميعا 40 ضعفا أثناء موسم الفيضان ونتيجة لاتساع مساحة الهضبة واختلاف الارتفاعات أيضا، فإن معدلات سقوط الأمطار 650 ملمتر

[1] – نادر نور الدين محمد، **موارد دول حوض النيل المائية والأرضية** (الدوحة: الدار العربية للعلوم، 2011)ص ص. 29-31.

[2] – حسام جاب الرب، **جغرافية إفريقيا وحوض النيل** (القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2005) ص. 317.

سنويا بالقرب من منبع نهر السوباط، وتصل إلى 2000ملمتر سنويا في أغلب مساحات الهضبة.

1.6- نهر السوباط:

طوله 1287 كم، يتكون نهر" السوباط "من اتحاد رافدين له وهما نهر " البارو "ونهر "البيبور "ويعد البارو الرافد الأكبر للسوباط، وينبع من خلال ممرات جبلية ضيقة وعميقة تسير باتجاه المنحدر إلى النهر، بينما يمر نهر" البيبور "من خلال أخاديد أعرض من هضبة "الأباسينيا " في شمال منحدر الهضبة، ولكن بانحدار أقل من انحدار نهر" البارو".[1]

1.7- حوض النيل الأزرق:

يبدأ النيل الأزرق من بحيرة " تانا " التي تقع على ارتفاع يقدر ب 1840 م من سطح البحر، ويتم تجميع مياهها من الأمطار والروافد والمياه المتدفقة من المرتفعات المحيطة بها، ليتخذ النهر بذلك مسارا ضيقا وتصب فيه العديد من الأنهار الصغيرة مثل : حاما، موجر، جدور، ديوسا ونهر برادوس، ثم يلتقي به نهر " الرهد " و"الدفور"، ثم يصب عند مدينة الخرطوم بما يقارب % 85 من مياه النيل الإجمالية، فالنيل الأزرق نهر شديد الاندفاع في موسم الفيضانات، مما يجعل مياهه قادرة على حمل الصخور المفتتة من الهضبة الإثيوبية، إذ يعود الفضل في تكوين دلتا النيل ما حمله إليها النيل الأزرق ونهر " عطبرة " من الطمي عبر آلاف السنين.[2]

1.8- نهر عطبرة (Attbara river):

و يشمل روافد تكزي (الستيت) بين إثيوبيا واريتريا وعطبرة وبإسلام ويلتقي عند مدينة عطبرة ويبلغ اراده السنوي 13 مليار متر^2، والدول التي تنتمي اليه هي إثيوبيا واريتيريا والسودان ومصر، وتو انشاء خشم القربة عبى نهر عطبرة ويجري انشاء خزان في اعالي عطبرة الستيت بالسودان.[3]

---

[1]- مي عبد العظيم محمد صالح، **جغرافية حوض النيل** (السودان: منشورات جامعة الزعيم الأزهري، 2014) ص .20.

[2]- ابتسام أوعشرين، **إدارة الصراعات المائية الدولية وآليات تسويتها، دراسة حالة حوض النيل**، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016-2017) ص. 102.

[3]- عمر محمد علي محمد، **جغرافية افريقيا وحوض النيل**(القاهرة : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2019) ص. 429.

3- حوض بحر الغزال:

يقع الطرف الجنوبي لهذا الحوض على الحدود السودانية – الكونغولية التي تنبع من مرتفعات " الأحباس" العليا من أنهار " تاباي"، "ياي" والنعام والجبل والتونغ وروافد نهر "السيوي"، وهو أحد الفرعين الرئيسيين لنهر " الجور"،"، ويعد حوض الغزال من الجهة الجنوبية الغربية على الحدود السودانية مع جمهورية إفريقيا الوسطى التي ينبع من مرتفعاتها نهر"البوشري"، وهو الفرع الثاني لنهر " الجور "ثم نهر " البونجو "والروافد العليا لنهر " لول " والروافد الجنوبية لبحر العرب، كما يحد بحر نهر الغزال شمال الميول الجنوبية لجبال " كورا " التي تنبع منها الروافد الشمالية لبحر العرب وتتجه كل هذه الأنهار نحو مستنقعات بحر الغزال التي تقع في الجزء، الشمالي الشرقي من الحوض بين بحر الجبل وخط " كونتور.[1]

الفرع الثاني: المناخ في دول حوض النيل:

يتباين المناخ في دول حوض النيل تباينا كبيرا فهو ما بين الجفاف الشحيح والشتوي الماطر في الشمال على سواحل البحر المتوسط في مصر إلى حار وجاف معدوم الأمطار على جنوب مصر وجنوب السودان، ثم إلى رطب وغزير الأمطار صيفا على المنبعين في الهضاب الإثيوبية وهضبات البحيرات الاستوائية، ومعها أيضا جنوب السودان كحوض ثالث للنهر، كما يرى العديد من خبراء المياه والأنهار وعادة ما تبدأ الأمطار الصيفية في منابع النهر بدءا من شهر يوليو من كل عام، وتستمر بغزارة حتى تبلغ ذروتها في أغسطس ثم تستمر بغزارة أقل في شهري سبتمبر وأكتوبر ويصاحبها العديد من الفيضانات الغزيرة والتي قد تكون مدمرة في بعض المناطق حيث تهدأ بعد ذلك خلال الفترة الممتدة من نوفمبر حتى فبراير، حيث تعد شهور فبراير، مارس، أفريل ومايو هي شهور الجفاف على المنابع[2]، ويبلغ متوسط درجات الحرارة على منابع النهر حوالي27 ْ مئوية، والرطوبة النسبية تقدر بنحو 80 %، وترتفع صيفا وتقل بعض الشيء شتاءا خاصة في موسم الجفاف، وتختلف الأمطار من الندرة والشح على دولتي المصب بمعدل يصل إلى 1200ملم سنويا على سواحل المتوسط عند مصب النهر في البحر، وتقل إلى 20ملم عند مدينة القاهرة ثم تنعدم على جنوب مصر وشمال السودان في مناطق النوبة، العطمور ودارفور.

[1]– إسماعيل محمد صادق، **المياه العربية وحروب المستقبل** (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2012) ص ص. 74-75.

[2]– مي عبد العظيم، **مرجع سابق**، ص. 26.

تتزايد معدلات الهطول الصيفي على المنابع بمتوسط يبلغ نحو 500 ملم سنويا على وسط وشرق السودان وإريتريا، وتصل إلى أقصى معدلاتها على الهضاب الإثيوبية العظمى بمتوسط 1270ملم سنويا، وكثيرا ما يتجاوز 2000 ملم سنويا على المنبعين ومعهما جنوب السودان كحوض ثالث للنهر.[1]

يمر نهر النيل بحوالي 35 دائرة عرض، مما يعطيه فرصة التنوع والأقاليم المناخية فهو يخترق عدة أقاليم أهمها :

أ- **المناخ الاستوائي:** يتمثل في منابعه الاستوائية مثل نهر كاجيرا برافديه وهضبة البحيرات مرورا بنيل فيكتوريا ونيل ألبرت.

ب- **المناخ المداري:** يشمل أغلب حوض النهر في منطقة بحر الجبل والنيل الأبيض.

ج- **المناخ الموسمي:** يتمثل في هضبة الحبشة الواقعة في العروض المدارية، وإن اتسمت بظروف مناخية خاصة جعلت منها أكبر مورد لمياه نهر النيل(أكثر من 86%).

د- **المناخ الصحراوي:** يغطي جزءا كبيرا في كل من السودان ومصر، وهو يؤثر بالسلب على مائية نهر النيل، ويعيش بهذا الإقليم (مصر وشمال السودان) ما يقارب 35 % من سكان حوض النيل البالغة 265 مليون نسمة، موزعة في 10 دول لحوض النيل.

هـ- **مناخ البحر المتوسط ذو المطر الشتوي:** يتمثل في شريط محدود من شمال دلتا نهر النيل، وفيما يلي دراسة لأهم العناصر المناخية متمثلة في درجة الحرارة والضغط الجوي والرياح والأمطار:

- **درجة الحرارة :**يقل تباين درجة الحرارة بين شمال وجنوب الحوض فهي في" منجو "بأوغندا شمال بحيرة فيكتوريا مباشرة حوالي 22 درجة كمعدل سنوي مقابل 20 درجة عند المصب في " دمياط " في أقصى الشمال، والمطلة على البحر المتوسط مما يشير إلى قلة الفارق الحراري بين الشمال والجنوب على مستوى المعدل السنوي، ومع ذلك فعنصر درجة الحرارة ليس بالعنصر الفعال في التمييز بين الأقاليم المناخية في حوض نهر النيل. [2]

[1]- نادر، **مرجع سابق**، ص. 49.

[2]- اعراب، لعلام، **مرجع سابق**، ص. 67.

- **الضغط الجوي** :تتأثر حالة الضغط الجوي على دول حوض النيل بتوزيعات الضغط الجوي الإقليمي على النحو التالي:

•مركز الضغط المرتفع الأزوري على المحيط الأطلسي في الغرب وهو مركز متبقي صيفا من نطاق الضغط المرتفع دون المداري، والذي يتسع مجاله شتاءا ليشمل اليابس والماء مع في العروض دون المدارية من 25 إلى 30خلال فصل الشتاء.[1]

•نطاق الضغط المنخفض الاستوائي :نتيجة ارتفاع درجة الحرارة طوال العام في جنوب حوض النيل الاستوائي، وهو نطاق يتزحزح شمالا خلال فصل الصيف وجنوب خط الاستواء خلال شهور الشتاء الشمالي.

•المنخفض الموسمي أو الهندي على جنوب شرق آسيا :الذي تتعدى مجاله شبه الجزيرة العربية ليشمل حوض البحر الأحمر والقسم الشمالي الشرقي لقارة إفريقيا حيث يؤثر هذا التوزيع على حركة الرياح العامة والمحلية التي تهب على حوض النيل أو جزء منه، فخلال الصيف تهب الرياح الشمالية الغربية على شمال الحوض.

- **الأمطار** :يعد المطر أهم أشكال التساقط في حوض النيل، وهو يميز كل إقليم مناخي عن الآخر، فالأمطار تسقط انقلابية في النطاق الاستوائي بمعدل كميات100 سم سنويا 200 – سم سنويا، تقل إلى – 150سنوية تتراوح بين 150 في الإقليم دون المداري، وتختلط الأمطار الانقلابية و الإعصارية في هذا الإقليم، وتعرف هضبة الحبشة الأمطار الموسمية يبلغ سقوطها 200سم وتهطل خلال الصيف، وتقل كمية الأمطار بشكل تدريجي كّلما اتجهنا إلى شمال الحوض.[2]

- **الفيضانات** و**الجفاف** :منذ إنشاء السد العالي والذي انتهى العمل فيه عام1970 م، لم تعاني مصر من أخطار الفيضان نتيجة السعة العالية لبحيرة السد، التي يصل العمق الفعال للماء فيها 183 مترا، وتتسع لنحو 155 مليار مم^3، ولا يفتح مفيض بحيرة السد إلا بعد ارتفاع 181–182 مترا للتصريف في مفيض " توشكي "الذي يتسع لنحو 120 مليار م^3، من المياه، وعلى العكس تماما فإن الفيضانات في إثيوبيا والسودان كثيرة ومتكررة وخطيرة جدا عن باقي

[1]– نادر، **مرجع سابق**، ص. 49.

[2]– يوسف عبد العزيز عبد اللطيف، **جغرافية وادي النيل** (القاهرة: شركة ناس للطباعة، 2010) ص ص. 34–36–39–41.

دول المنبع، وعادة ما تدمر مساحات كبيرة في سنوات الفيضان، كما أنهما من تبادل وتكرار نوبات الفيضان والجفاف ولكليهما تداعيات فعلى سبيل المثال في عام 1998 ساد فيضان عالي وأمطار غزيرة على كل من إثيوبيا والسودان أدت إلى تضرر نحو 14 مليون شخصا في البلدين وعلى النقيض تسبب الجفاف ونقص هطول الأمطار عام2000 م إلى تضرر نحو 16 مليون شخص في القرن الإفريقي وكينيا وإريتريا.[1]

ثانيا: التحديد السياسي لحوض النيل

يقصد بالتحديد السياسي لحوض النيل تحديد الدول التي يخترقها النهر والتي تقع في حوضه، وبالتالي تستفيد من مياهه في كل الوجوه، وفيما يلي سنتعرض إلى مختلف هذه الدول بداية بدول المصب إلى دول المنبع.

الفرع الأول: دول المصب:

- **مصر:** تقع في أقصى الشمال الشرقي لإفريقيا رابطة قارتي آسيا وأوروبا بالقارة الإفريقية، فجمهورية مصر العربية هي الدولة العربية الوحيدة الأفروآسيوية بحكم موقعها الجغرافي حيث مكنها هذا الأخير من لعب دور عربي واسع النطاق، وقد اكتسبت هذه الدولة موقعا استراتيجيا بفضل توسطها لثلاث قارات ووجود نهر النيل وقناة السويس[2]، وتجدر الإشارة إلى أن مصر قد أقامت العديد من المشاريع المائية على النيل مثل " السد العالي "، وخزان " أسوان".

- **السودان:** يقع السودان في الجزء الشمالي بين خطي عرض 3° و2° شمالا وخطي طول 21° و39° شرقا، وتبلغ مساحة السودان حوالي 255833 كم^2 ، أما عن حدود السودان فتحده من الشمال جمهورية مصر، ومن الشمال الغربي ليبيا ومن الغرب تشاد، ومن الجنوب زائير وأوغندا وكينيا، ومن الشرق إثيوبيا وإريتريا، وتجدر الإشارة إلى أنه كان الأكبر مساحة في العالم العربي وإفريقيا قبل انفصال الجنوب عام2011 .

[1]– نادر، **مرجع سابق**، ص ص. 52 –53.

[2]– اعراب، لعلام، **مرجع سابق**، ص ص . 69–70.

- **جنوب السودان** : تقع جنوب السودان في شرق إفريقيا، وتعتبر مدينة" جوبا "عاصمتها وأكبر مدنها، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الجزء قد انفصل عن باقي السودان في استفتاء شعبي أعلن عن نتائجه النهائية في فبراير 2011 وتم الإعلان عن استقلال كامل للدولة في 9 يوليو من نفس العام، وتبلغ مساحة جنوب السودان أكثر من 600.000 كم^2 تقريبا.

الفرع الثاني: دول المنبع:

أوغندا : تقع أوغندا شرق إفريقيا، تبلغ مساحتها حوالي 236.040 كم^2، وتجدر الإشارة أن الجزء الأكبر من بحيرة فيكتوريا تقع داخل الحدود الأوغندية وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن منابع النيل الاستوائية تبدأ من أوغندا، بالإضافة إلى العديد من البحيرات الأخرى، لذلك فإن حوالي % 13 من إيراد النيل السنوي يأتي من تلك المنطق.

إريتريا :تعتبر من الدول الثانوية في حوض النيل لعدم وجود منابع للنيل، يحدها السودان شمالا وكينيا شرقا، رواندا وتنزانيا من الجنوب الغربي، وتبلغ مساحتها 241.038 ألف كم^2.

الكونغو الديمقراطية: تقع وسط قارة إفريقيا شمال شرق أنغولا وغرب أوغندا، تشترك مع دول حوض الهضبة الاستوائية الستة بإغناء نهر النيل بالمياه، وتصل نسبتها إلى % 15وهي من الدول التي تعهدت بعدم إقامة مشاريع مائية على النيل.

إثيوبيا :تشكل المياه الواردة من إثيوبيا وحدها % 85 من' جمالي المياه الواردة من دول حوض النيل جميعا مما يضعها على رأس قائمة أولوية الاهتمام في السياسة الخارجية المصرية حيث تمد مصر ب % 85 من المياه.[1]

بوروندي :على الرغم من المساحة الصغيرة نسبيا لبوروندي بالمقارنة بمثيلاتها من دول حوض نهر النيل الأخرى، إلا أن الجزء الخاص بحوض النيل يشكل حوالي % 49.6 من مجموع مساحة بوروندي، ويشكل نهر " كاجيرا "الرافد الوحيد المباشر للنيل من تلك الدولة.

رواندا :لدى رواندا أعلى كثافة سكانية وأعلى معدل للنمو السكاني بين دول حوض النيل ولذلك فإن على رواندا أن تجد حلا لمعضلة التوفيق بين هذا الكم الهائل من السكان وضعف الموارد المتاحة.

[1]–اعراب، لعلام، **مرجع سابق**، ص ص. 70.

تنزانيا :تشترك تنزانيا مع كل من كينيا وأوغندا في الإطلال على بحيرة فيكتوريا، وبجانب ذلك فهي عضو عامل في " منظمة تنمية حوض نهر كاجيرا "الذي يشكل أحد روافد نهر النيل من الهضبة الاستوائية، وتنزانيا مثلها مثل بقية دول حوض النيل تسعى إلى الاستغلال الأمثل لجميع مواردها اقتصاديا ومائيا.

كينيا :تشترك كينيا مع أوغندا وتنزانيا في بحيرة فيكتوريا والتي تشكل جزءا من نسبة % 15 من مصادر مياه النيل، حيث تطل وتشرف على منطقة خليج" كيسومو "عند المشارف الشرقية لبحيرة فيكتوريا.[1]

المطلب الثاني: خصائص نهر النيل:

تجدر بنا الإشارة إلى بعض الخصائص التي يتسم بها نهر النيل في مساره:

• يلزم نهر النيل في جريانه اتجاه الشمال باستمرار واطراد، لا يناضره أي نهر آخر في العالم، قد ينحني مجراه تارة إلى الغرب وأخرى إلى الشرق وطورا إلى الجنوب الغربي أو الشمال الشرقي، ولكنه سرعان ما يعاود أدراجه والاتجاه صوب الشمال ثانية.

• يخترق مجرى نهر النيل حوالي 35 دائرة عرض، فهو ينبع من وسط إفريقيا يرفده نهر " كاجيرا" ، الذي ينبع من جنوب خط الاستواء لحوالي 4 درجات عرض، كما يصب في البحر المتوسط عند دائرة العرض 31 شمالا مما يجعله يتجول بين أقطار متباينة المناخ متنوعة في غطائها النباتي عكس نظيره في الضخامة والطول وهو نهر" الأمازون" ،كما يرتبط نهر النيل بين العديد من الدول شرق وشمال شرق إفريقيا مثل : تنزانيا، بولندا، رواندا، الكونغو، كينيا، أوغندا، إثيوبيا، السودان ومصر[2].

• تقل الطاقة التصريفية لنهر النيل كلما اتجهنا نحو المصب بعكس معظم الأنهار الأخرى، مما يجعله أكثر حيوية من منابعه إلى مصبه، تحظى دول المنابع والأجزاء الوسطى منه

[1]– اعراب، لعلام، **مرجع سابق** ، ص. 71–72.

[2]– **المرجع نفسه**، ص. 72

بنصيب أوفر من الأمطار مما يقلل درجة اعتمادها على مياه النهر، بعكس الأجزاء الدنيا منه، حيث يجري في بيئات صحراوية جافة كشمال السودان ومصر.[1]

• يبتعد المقطع الطولي لواد نهر النيل عن الشكل المثالي لبقية الأنهار التي عادة ما نجد فيها ثلاث مراحل على طول المجرى منها :الشباب عند المنابع، النضوج في الجزء الأوسط والشيخوخة في الجزء الأدنى من النهر.

• يبلغ تصريف نهر النيل حوالي 85 مليار متر مكعب سنويا، يأتي معظمها من الأمطار الموسمية على هضبة الحبشة، حيث يعتبر النيل الأزرق و السوباط وعطبرة من الروافد النشطة الهامة خلال فصل الأمطار الموسمية بداية من نهاية فصل الصيف، بينما لا تؤوده منابعه الاستوائية بأكثر من% 14 من مياهه من خلال النيل الأبيض الذي يلتقي بالأزرق عند الخرطوم.[2]

توجد منابع النيل في ثلاثة قطاعات هي :القطاع الجنوبي، ويظم بحيرة " فيكتوريا " وتشترك فيها كل من تنزانيا، أوغندا وكينيا، كما يوجد نهر " كاجيرا " في بوروندي ورواندا وبحيرة " إدوارد وألبرت "ونهر " السمليكي "وهي مشتركة بين أوغندا والكونغو، أما القطاع الشرقي ففيه تنفرد إثيوبيا بالمنابع الموسمية بنهر النيل ضمن أراضيها .وفي القطاع الغربي تنفرد السودان بوجود خط تقسيم المياه حيث تنحدر الأودية عند" جبل مرة "متجهة نحو تشاد، ويخرج من إثيوبيا % 85من مياه النيل التي تصل إلى مصر والباقي يخرج من باقي دول الحوض، وتعتبر مصر أكثر دول الحوض اعتمادا على مياه النيل يليها السودان وأوغندا، أما بقية الدول فاعتمادها على النيل محدودة لوجود مصادر مائية ضخمة بها، واعتمادها على الأمطار الغزيرة ووجود عدد كبير من الأنهار بها فضلا عن مخزون كبير من المياه الجوفية.[3]

المطلب الثالث: أهمية نهر النيل

يعتبر نهر النيل واحد من أطول أنهار العالم وأكثرها حيوية، يعيش عليه مئات الملايين من البشر وهو شريان الحياة في العديد من الدول الإفريقية، وقامت على ضفافه أول حضارة

[1]– اعراب، لعلام، **مرجع سابق**، ص. 72.

[2]– يوسف، **مرجع سابق**، ص. 13–15.

[3]– إسماعيل، **مرجع سابق**، ص. 47.

في إفريقيا، وارتبط به استقرار الإنسان المصري وإنتاج حياته الاقتصادية بقيام الزراعة في واديه.

وفي الواقع نجد أن مصر من أكثر دول حوض النيل اعتمادا على مياه نهر النيل تليها السودان، والنيل يعتبر المصدر الوحيد للمياه في مصر بحوالي 98% من المصادر المائية، علما أن 97 % من أراضي مصر صحراوية و3 % الباقية تزرع بالاعتماد على مياه النيل كمصدر للري، ومن هنا فإن النيل بالنسبة لمصر هو قضية أمن قومي أولا، وتشير الكثير من الدراسات إلى دخول مصر منطقة حزام الفقر المائي، فهي تواجه مشاكل مائية بسبب زيادة السكان ومحدودية حصصها المائية.

أما في السودان، فإن الزراعة تشكل المستهلك الرئيسي للمياه التي تصل إلى مصر وهي في نهاية مسار النيل يجعلها تتحمل تراكم وضغط الأزمات البيئية والسياسة التي تواجه نهر النيل في جميع الدول التي تشكل حوضها.

أما بالنسبة لإثيوبيا، فإن الاستفادة من مياه الينابيع والأنهار المتدفقة من أراضيها كانت قليلة وطبيعة تضاريسها جبلية وعرة حول مجاري الأنهار مع قلة السهول المنبسطة حولها، وفي الوقت الحاضر هناك طموح للاستفادة القصوى من المياه وتحويل طاقاتها إلى تجارة توازي النفط والذهب.[1]

وتبلغ منظومة المياه الإثيوبية التي تصب في النيل 74 مليار م^3 ما يعادل نصف مواردها، والتي عملت على إنجاز أربعة سدود وأكبرها" سد النهضة."

إن الشعوب الإفريقية التي تتركز في حوض النيل تعتمد على نهر النيل تواجه مخاطر حقيقية في المستقبل، فعدد سكان دول حوض النيل يقارب 415.6 مليون نسمة في2009 ، ومن المتوقع أن يصل عددهم إلى 800مليون في منتصف القرن21 .

تشير المعلومات إلى أن سكان مصر يزداد عددهم أكثر من مليون ونصف المليون نسمة، ما يشكل خطرا على أمن مصر المائي

[1]– أعراب، لعلام، **مرجع سابق**، ص. 74.

ويمكن إيجاز أهمية حوض النيل بالنسبة لدوله فيما يلي:

- أهمية نهر النيل للزراعة :فالكثير من دول حوض النيل وخاصة مصر والسودان تعتمد على نهر النيل في ري المزروعات، وبسبب الطمي الذي يحمله نهر النيل في مساره بين الدول فإن ذلك قد ساهم في توفير أرض خصبة صالحة لزراعة الكثير من المحاصيل الزراعية المفيدة، حيث يزرع القطن والقمح والحمضيات في مصر والكثير من الدول، حيث يساهم النيل في توفير الأمن الغذائي لدوله.

- أهمية نهر النيل للشرب :تعتمد الكثير من الدول على مياه النيل للشرب، كما توجد فيه مجموعة معينة من الأسماك النهرية مثل :البلطي.
- أهمية نهر النيل للشرب :تعتمد الكثير من الدول على مياه النيل للشرب، كما توجد فيه مجموعة معينة من الأسماك النهرية مثل :البلطي.

- أهمية نهر النيل للسياحة :ظهرت عدة أماكن سياحية حول نهر النيل بسبب مناظره الرائعة، كما تبحر فيه الكثير من القوارب السياحية التي تنقل السياح.[1]

- أهمية نهر النيل لتوليد الكهرباء :كما أسلفنا الذكر فإن إثيوبيا تعمل حاليا على بناء سد لتوليد الكهرباء، كما يساهم السد العالي في مصر في توفير الطاقة الكهربائية التي يحتاجها المصريون.

المبحث الثاني: جغرافيا سد النهضة

المطلب الأول: مشروع سد النهضة

أولا : التعريف بالسد:

يقع سد النهضة على النيل الأزرق، على بعد 20 كم من الحدود الإثيوبية السودانية، و760 كم من أديس أبابا، وهو عبارة عن سد خرساني أسطواني رئيسي وآخر مساعد، ويبلغ ارتفاع السد الرئيسي حسب آخر مخطط إثيوبي له 145 مترا، ويبعد السد المساعد عنه بمسافة

[1]– أعراب، لعلام، **مرجع سابق**، ص. 75.

5 كيلومترات، بارتفاع حوالي 60 مترا، وتمتد بحيرة التخزين لمسافة تقترب من 246 كم خلف جسم السد، في مساحة تبلغ 1874 كم^2، ويصل مستوى التخزين فيها لمنسوب 640 مترا فوق مستوى سطح البحر، ويبلغ حجم التحزين الكلي 74 مليار م^2 من المياه (60 مليار متر مكعب منها خلف السد والمساعد، و14.5 مليار متر مكعب خلف السد الرئيسي)، على أن يكون حجم التخزين الحي 59.2 مليار متر^2، وسوف يرسب السد كميات من الطمي خلفه تقدر ب 245 مليون طن سنويا وذلك يعني ردمه خلال 50 عاما فقط، وتناقص مقدار الكهرباء المولودة منه بمقدار 20% سنويا حسب رأي الخبراء، وتتضمن وحدة توليد الكهرباء في السد غرفتين تحتويان على 12 وخدة من التربينات لتوليد كمية من الكهرباء حدها لأقصى 6000 ميجاوات.[1]

ومشروع السد احتاج إلى أكثر من سبع سنوات لإتمامه، أي حتى نهاية 2017، واحتاج إلى ثلاث سنوات لتوليد 216 ميجاوات الأولى من الكهرباء من خلال تشغيل أول وحدتين لإنتاج الطاقة، بينما إحتاج تشغيل باقي التوربينات لكي يتم توليد الطاقة الكلية المنتظرة من السد ما بين 5 و8 سنوات من بداية الإنشاء.[2] انظر الشكل رقم: (02)

[1]– زكي البحيري، **مصر ومشكلة مياه النيل أزمة سد النهضة (القاهرة:** الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2016) ص. 481.

[2]– **المرجع نفسه**، ص. 482 .

الشكل رقم (02): خريطة توضح بحيرة سد النهضة.

المصدر: من الرابط الالكتروني: https://studies.aljazeera.net

ثانيا : تسميات السد .

كان الاسم الأصلي للمشروع سد الحدود Border، ويظهر باسم خزان الحدود الإثيوبية (انظر الخريطة رقم 3)، وقد قامت إثيوبيا بعمل مسح لموقع ذلك السد، وفي نوفمبر 2010 تم الانتهاء من وضع تصميم للسد من جانب إثيوبيا، وقد أطلقت عليه اسم "مشروع إكس" Project X، ولكن سرعان ما تغير اسمه إلى "سد الألفية العظيم" Grand Millennium Dam، ثم أطلق عليه اسم "سد النهضة الأثيوبي الكبير" Grand Ethiopian Renaissance Dam، وفي وقت تال أعلن مجلس الوزراء الإثيوبي عن الاسم الأخير للمشروع "سد النهضة الإثيوبي العظيم"، وذلك يكون الاسم قد تغير خلال 45 يوما ثلاث مرات، وفي كل مرة يكون الاسم أقوى من الناحية الشعبية، وذلك ذو دلالة ومغزى سياسي.[1]

[1]– البحيري، **مرجع سابق** ، ص. 482.

ثالثا: الخصائص الفنية لسد النهضة.

إن سد النهضة يتكون من سدين، فالسد الأول هو السد الرئيسي ويقع على مجرى نهر النيل الأزرق وهو سد خرساني بارتفاع 145 وبطول 1.8 كلم وتقع أمامه بحيرة التخزين بمساحة تبلغ 1800 كلم^2 أما السد الثاني Sodll Dam ويقع أمام السد الرئيسي بعدة كيلومترات على الجانب الأيمن لبحيرة التخزين لذلك يقع بين جبلين لمنع هروب مياه البحيرة عبر هذا الوادي إلى النيل الأزرق خلف السد، والسد الجانبي من النوع الركامي يبلغ ارتفاعه 50 متر وبطول 4.8 كلم، ويوجد مفيض خرساني على يمين السد لاستخدامه في حالات الطوارئ لتصريف الفيضانات العالية غير المتوقعة، بالإضافة إلى محطة توليد الكهرباء على يمين السد به ست توربينات، وأخرى على يسار السد بها عشرة توربينات، وهي من طراز فرانسيس بسعة تصل إلى 375 ميغاواط لكل منها، أي أن السعة الإجمالية لمحطتي توليد الكهرباء تصل إلى 6000 ميغاواط، والمعدل السنوي لإنتاج الكهرباء من السد من المتوقع أن تصل 15000 ميغاواط، أي أن كفاءة السد في انتاج الكهرباء في حدود 30 % فقط، بينما كفاءة توليد الكهرباء في السدود الاثيوبية المختلفة تتراوح ما بين 50 و60%، وهذه الكفاءة المتدنية لإنتاج الكهرباء في سد النهضة مرتبطة بالمبالغة في زيادة ارتفاع سد النهضة وسعته التخزينية ولتوضيح ذلك، يمكن أخذ السد العالي كمثال بسعته الكهربائية التي تبلغ حوالي 2000 ميغاواط أي حوالي الثلث بالنسبة لسد النهضة، ولكن معدل الانتاج السنوي للسد العالي في الكهرباء يبلغ 12000 جيغاواط في السنوات العادية، ويبلغ حوالي 10000 جيغاواط في السنوات المتوسطة الفيضان، وبكفاءة تصل إلى حوالي 60%.[1]

أما عن تكلفة انجاز سد النهضة فتشير الدراسات التقنية إلى بلوغها نحو 4.8 مليار دولار أي ما يعادل 12% من الناتج القومي الإجمالي لإثيوبيا والمقدر بحوالي 43.3 مليار دولار عام 2013 غير أن التكلفة الفعلية يمكن أن تبلغ في نهاية المشروع إلى 8 مليار دولار أي ما يعدل 17 % من الناتج القومي الإجمالي وذلك قصد مواجهة المشكلة الجيولوجية التي ستواجه المشروع، كما هو معتاد في جميع المشروعات الإثيوبية السابقة، وقد أسندت الحكومة الفدرالية

[1]– إيمان الحياري، مواصفات سد النهضة، على الرابط: **https://mawdoo3.com**، بتاريخ:2021/05/15، على الساعة: 12:30.

الإثيوبية هذا السد عن طريق الأمر المباشر إلى شركة ساليني الإيطالية.[1] انظر الشكل رقم (03).

الشكل رقم (03): صورة توضح مشروع سد النهضة

-المصدر: من الرابط الالكتروني: https://www.alwakeelnews.com

[1]- الحياري، **مرجع سابق.**

إن رغبة إثيوبيا وحاجاتها إلى بناء سد النهضة مرتبطة بالاعتبارات التالية:

- معاناة إثيوبيا من تفشي المجاعة خاصة المناطق التي تعاني من جفاف دائم فضلا عن زيادة معدلات الفقر حيث يتوقع بناء السد العملاق سوف يوفر مصدرا هاما للطاقة الكهربائية بحوالي 5250 ميغاواط، من الكهرباء.
- توليد الطاقة الكهربائية بسعة 5250 ميغاواط، مع انتاج الطاقة السنوية من 15130 جيغاواط/ السنة، وتحقيق التوازن بين الفرق في الطلب والعرض، ويمكن من خلال هذا المشروع لإثيوبيا تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للحد من ارتفاع معدلات الفقر. كما يعمل سد النهضة على الحد من تدهور الأراضي الزراعية يما ينذر بالخطر من تآكل التربة وما تسببه من إزالة الغابات في البحث عن الوقود والفحم وإيجاد بديل للطاقة، بمعنى أن المشروع يعمل على استخدام الطاقة المنخفضة التكاليف.[1]
- يقع السد في المنطقة التي لا يوجد بها مستوطنات ذات كثافة بشرية كبيرة أو نشطة اقتصادية، بينما يتضمن المشروع أثرا ايجابيا على المستويين الاجتماعي والبيئي، كما يشمل المشروع مزايا أخرى مثل تقليل الفواقد من مياه النهر الناجمة عن التبخر. ويساهم سد النهضة في تعبئة الملايين من الإثيوبيين في حملة لشراء سندات لتسهيل تمويل المشروع فقد أدى المشروع إلى انتشار ثقافة الادخار بين الاثيوبيين وقد تم تعبئة جميع البعثات الدبلوماسية الإثيوبية للمساعدة في دفع الأموال من خلال حملة منظمة للتمويل الذاتي لمشروع سد النهضة، وأنها ستكون قادرة على تشجيع المشروع الذي سيقدم الكثير من أجل التنمية المستدامة، حيث أنه تم جمع على مستوى أديس بابا أكثر من 8 مليار برا أي ما يقارب 9% من تكلفة المشروع.[2]

المطلب الثاني: الموقع الجغرافي لسد النهضة:

يقع سد النهضة في نهاية النيل الأزرق داخل الحدود 42 كم من الحدود الإثيوبية في منطقة بني شنقول– جوموز على بعد حوالي 20 –40 كم من الحدود السودانية، خط عرض

[1]– محمود يوسف عبد المنعم، **الآثار الاقتصادية والتنموية لبعض المشروعات المائية في افريقيا دراسة حالة السودان واثيوبيا**، رسالة دكتوراه (جامعة القاهرة: قسم السياسة والاقتصاد، 2016) ص ص. 71–72.

[2]– **المرجع نفسه**، ص ص. 71–72.

6.11 شمالا، خط طول 35، وشرقا على ارتفاع حوالي 500- 600 متر فوق سطح البحر، يصل متوسط الأمطار في منطقة السد حوالي800 مم/ سنة.

يقع سد النهضة على بعد 24.5 كم من الحدود السودانية على مسار النيل الأَزرق، 22.5كم من أقرب نقطة على الحدود السودانية، 35 كم من شمال التقاء نهر بيليس بالنيل الأَزرق، 752كم شمال غرب أديس أبابا، وعلى ارتفاع 525 متر فوق سطح البحر عند قاعدة السد".

المطلب الثالث: الموقع الجيولوجي لسد النهضة.

يقع سد النهضة في منطقة يغلب عليها الصخور المتحولة، والتي تشبه في تكوينها جبال البحر الأحمر الغنية ببعض المعادن والعناصر المهمة مثل الذهب والبلاتين والحديد فضلا عن محاجر الرخام. وتحتل الجيولوجيا دورا رئيسيا في مجالات التنمية الإثيوبية وتقف العوامل الجيولوجية والجغرافية في بعض الأحيان حائلا أمام نجاح الكثير من المستودعات المائية في دول المنابع المائية نهر النيل بصفة عامة، ولإثيوبيا بصفة خاصة ويعزى ذلك إلى عدد من العوامل والخصائص الجيولوجية لهذه المنطقة، منها :

- صعوبة التضاريس حيث الجبال المرتفعة والأودية الضيقة والعميقة، وما يترتب عليها من صعوبة نقل المياه من مكان إلى آخر في حالة تحزينها.[1]
- انتشار الصخور البركانية البازلتية خاصة في إثيوبيا، وهي صخور سهلة التعرية بواسطة الأمطار الغزيرة، وهي أيضا على نوعية المياه خاصة في البحيرات، حيث تزيد من ملوحتها، كما هو الحال في البحيرات الإثيوبية التي تقع في منطقة الأخدود في كل من إثيوبيا وكينيا وتنزانيا، والتي تشكل عائقا في تكوين مياه جوفية.
- زيادة معدل التبخر والتي يتراوح متوسطها إلى 80% من مياه الامطار، كما هو الحال في معظم القارة الإفريقية.
- التوزيع غير المتجانس للأمطار سواء الزمني او المكاني.[2]

[1]- يوسف ادم محمد، **أثر بناء سد النهضة على حصص الشركاء في مياه النيل وفقا للمعاهدات الدولية**، مذكرة ماجستير (جامعة افريقيا العالمية الخرطوم: كلية الشريعة والقانون، 2019) ص. 175.

[2]- **المرجع نفسه**، ص ص. 175-176.

المبحث الثالث: مدخل إلى قانون الانهار الدولية

المطلب الأول: نظريات الأنهار الدولية

نشأت بعض المشكلات بين الدول النهرية حول استخدام مياه الأحواض المشتركة، ومنها ما يتصل بحوض النيل، ومن أجل حسم هذه المشكلات أو التقليل من حدتها في معظم أحواض الأنهار الدولية، عقدت العديد من الاتفاقيات الدولية التي اهتمت بمعالجة تلك المشكلات.

تشكلت بعض النظريات للتعامل مع مياه الأنهار المشتركة بين دولتين أو أكثر، وأهم هذه النظريات:

أولا :نظرية السيادة الإقليمية المطلقة

الفكرة الأساسية التي قامت عليها هذه النظرية هي أنه لا توجد ثمة قواعد قانونية دولية تحكم استغلال الأنهار الدولية، وتلك الفكرة أو النظرية يطلق عليها فقه" هارمون "المدعي العام الأمريكي في عام (1895) الذي صاغ هذه النظرية ليضع أساسا للنزاع الذي وقع بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك حول نهر" ريوجراند "الذي يجري في الدولتين، وتأتي منابعه من جنوب الولايات المتحدة الأمريكية، ويتلخص مضمون هذه النظرية في" حق كل دولة في ممارسة سيادتها المطلقة على الجزء الذي يجري في أراضيها من أي نهر دولي.[1]

ثانيا: نظرية التكامل الإقليمي المطلق

لقد استبعدت نظرية السيادة الإقليمية المطلقة تماما من جانب الفقه الدولي وعبر سلسلة طويلة من الأحكام القضائية ومحاكم التحكيم الدولية، والتي ربما كان أشهرها ما انتهت إليه محكمة التحكيم الإسبانية والفرنسية في قضية بحيرة " لانو 1957 "م وفي المقابل فإن نظرية التكامل الإقليمي المطلق والتي تعرف أحيانا باسم نظرية الحقوق النهرية، تعني أن دولة المصب) أي تلك التي يوجد أو يمر فيها الجزء أو القطاع الأخير من النهر الدولي كمصر بالنسبة لنهر النيل (من حقها أن تطلب من الدول النهرية الأخرى أي دول المنبع نفس الكمية

[1]– البحيري، **مرجع سابق**، ص. 97.

من المياه وبنفس الجودة والخواص التي يوفرها لها النهر في سيره الطبيعي، ومن ثم فإن كل دولة من دول المصب بإمكانها الاعتراض على أي استعمال لمجرى النهر مرغوب فيه من دول أو دولة المنبع إذا كان من شأنه أن يؤدي إلى حدوث تغييرات في مجرى النهر أو في كمية المياه أو نوعيتها[1].

وهكذا فإن نظرية التكامل الإقليمي المطلق هذه تعني أن كل دولة نهرية صاحبة حق في كمية معنية من المياه تجري بقوة دفع معينة في مجرى النهر، وصاحبة حق أيضا في الاعتراض على تغيير الوضع القائم حتى ولو كان جيرانها في النهر لديهم إمكانات الاستفادة من المياه في التوسع والزراعي وحتى لو كان الوضع الجغرافي لدولة المصب لا يسمح لها بأي توسع أو استغلال جيد لمياه النهر.[2]

ثالثا: نظرية السيادة الإقليمية المقيدة

وفق هذه النظرية يحق لكل دولة نهرية استخدام مياه النهر التي تمر بإقليمها، ولكن مع مراعاة حقوق الدول الأخرى وبشكل غير ضار لا يؤثر بها، ويشير الفقه إلى نظريات مستمدة من القانون الخاص مثل إساءة استعمال الحق وحقوق الاتفاق والملكية المشتركة وغيرها، لتبرير تغيير القيود التي ترد على حق الدولة النهرية عند استخدامه لمياه النهر المارة بإقليمها، ويؤكد جانب كبير من الفقه هذه النظرية.[3]

رابعا: نظرية الملكية المشتركة

تنص على أن مجرى النهر ملكية مشتركة لا يمكن التصرف فيه إلا للدول المطلة عليه، ويحل أي نزاع بخصوص النهر بواسطة تلك الدول، وهذه النظرية كسابقتها فقد تقدم دولة قوية ذات نفوذ وسلطة على الإفادة من مياه النهر وتحرم بقية الدول الشريكة.[4]

---

[1]– عبد العال محمد شوقي، **الانتفاع المنصف بمياه الانهار الدولية**، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية 2004، ص ص . 15–16 .

[2]– **المرجع نفسه**، ص 15.

[3]– اعراب، لعلام، **مرجع سابق** ص ص. 47–48 .

[4]– هاني نبيل صبحي شراب ، **الأمن المائي العربي: نهر النيل نموذجا**.رسالة ماجستير (جامعة الازهر، غزة: كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ،2015)، ص.61.

المطلب الثاني: القواعد القانونية لاستخدام مياه الأنهار الدولية

شهدت نهايات القرن التاسع وبدايات القرن العشرين اهتماما قانونيا متزايدا باستخدامات الأنهار الدولية في الأغراض غير الملاحية، وهذا ما أدى إلى نشوء عرف دولي في هذا المجال، سمح لرابطة القانون الدولي بإقرار ما عرف بقواعد " هلنسكي "عام 1966.

وبدأت الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام 1959 م اهتماما خاصا بالجوانب القانونية المتعلقة بمصادر المياه العذبة وتمكنت من إقرار " اتفاقية الأمم المتحدة لاستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية سنة"1997 ، والتي وضعت موضع التنفيذ في 17 أغسطس 2014 م.

و تجدر الإشارة إلى أن مصادر قانون المياه الدولي هي مصادر القانون الدولي التي حددتها المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية نفسها بوصفها الإدارة والسلطة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة، وتتمثل بالمعاهدات العامة والخاصة والعرف الدولي والمبادئ العامة للقانون الدولي والأحكام القضائية والفقه الدولي.

وقد حدد القانون الدولي أسس ومبادئ تقسيم المياه المشتركة بالقواعد الآتية:

- المساواة بين دول النهر الشريكة أمام القانون وحق كل منها في استغلال مياه النهر المارة في أراضيها بمطلق الحرية، لكن هذه المساواة لا تعني المساواة الحقيقية فيما تتمتع به كل دولة، إنما يعني أن كل دولة تملك بالتساوي الأهلية القانونية لاكتساب الحقوق، ولذا فإن كل دولة تنظم وتستغل الجزء الذي يقع داخل حدودها الدولية[1].
- قاعدة التقسيم العادل والمنصف لاستخدامات المياه المشتركة والعوامل الجغرافية والطبيعية والكثافة السكانية والظروف المناخية ومدى حاجة البلد لمياه النهر مع اعتبار الوسيلة البديلة لمياه النهر.
- قاعدة حماية الحقوق التاريخية المكتسبة من المياه بموجب الاتفاقيات الثنائية أو الجماعية التي حددتها القوانين.

[1]- اعراب، لعلام، **مرجع سابق**، ص ص. 48.

- قاعدة التزام دول النهر باحترام الحق المكتسب لكل دولة سابقا وعدم إقامة السدود أو تشييد مشاريع هندسية أو أي قدر من الاستغلال يعمل على المساس بالحقوق المكتسبة.
- قاعدة الإخطار المسبق والتشاور عند تنفيذ مشروعات خاصة بالنهر الدولي المشترك، بحيث يصبح على كل دولة لدى استغلالها للجزء الواقع داخل حدودها وتتأثر به الدول الأخرى المتشاطئة معها إلزامية إخطارها والتشاور معها.[1]

- قاعدة الوحدة المتكاملة، فكل نظام للأنهار والبحيرات ينتمي لحوض صرف واحد يجب معاملته كوحدة متكاملة وليس كأجزاء منفصلة.

- قاعدة تقديم التعويضات من طرف الدولة التي قامت بتشييد مشروعات مائية على النهر التي نتج عنها الإضرار بالدول الأخرى المتشاطئة معها في النهر.
- قاعدة اللجوء إلى المفاوضات كطريقة لفض النزاعات بين الدول النهرية في حالة نشوبها.

المطلب الثالث: نهر النيل ونظم المياه الدولية

اتخذت الدول المتشاطئة لنهر النيل مواقف متباينة من مشروع اتفاقية المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية لسنة1997 ، فقد صوتتا السودان وكينيا لصالح المشروع، وصوتت بوروندي ضد المشروع وامتنعت مصر، رواندا وإثيوبيا عن التصويت، ولم تشترك في التصويت بسبب غياب إريتريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا، ويذهب مندوب إثيوبيا إلى أن المشروع لا يحقق التوازن المطلوب خاصة فيما يتعلق بحماية مصالح دول أعالي المجاري المائية الدولية مثل إثيوبيا.

- أشارت مندوبة مصر إلى أن مشروع الاتفاقية لا يمكن أن ينال من القيمة القانونية بالأعراف الدولية المستقرة في مجال المياه، وكان السودان ضمن عدة دول اقترحت أن يكون عرض النزاع على التحكيم أو التسوية القضائية إلزاميا.[2]
- وفيما يلي نبين أهم الاتفاقيات التاريخية في حوض النيل:
- منذ 1881، اهتمت الدول الاستعمارية الأوروبية بإبرام اتفاقيات لحماية مياه النيل، وكانت بريطانيا صاحبة النفوذ مع دول أخرى في شرق ووسط إفريقيا.

[1]- هاني، شراب، **مرجع سابق**، ص ص. 63-64.

[2]- **المرجع نفسه**، ص. 64.

- بروتوكول 15 أفريل لسنة 1981 بين بريطانيا وإيطاليا الذي نص على ضرورة التشاور بين الدولتين قبل القيام بمشروعات استغلال النهر خاصة نهر"عطبرة".
- معاهدة بريطانيا – إثيوبيا :تنص على تنظيم استغلال مياه النيل الأزرق.

- اتفاقية 1906 بين بريطانيا و الكونغو: تلتزم الكونغو بمقتضى هذه الاتفاقية بعدم إقامة أي مشروع مائي.
- اتفاقية 1906 بين فرنسا، بريطانيا وإيطاليا :نصت الاتفاقية على ضرورة التشاور بين هذه الدول عند حدوث اضطرابات سياسية داخل إثيوبيا يمكن أن تؤثر على مصالح بريطانيا ومصر في مياه النيل[1].

- اتفاقية 1925 بين بريطانيا وإيطاليا :تنص على اعتراف إيطاليا بحقوق مصر والسودان المائية في النيلين الأزرق والأبيض، وعدم إقامة مشروعات مائية تعرقل تدفق المياه إلى مصر والسودان.

- اتفاقية 1929 بين مصر وبريطانيا : باعتبار هذه الأخيرة وصية على السودان، أوغندا، كينيا وتنزانيا، وتتضمن الاتفاقية التزام دول الحوض بعد السبب في تقليص مياه نهر النيل وحدوث نصيب مصر الذي يقد ب 48 مليار متر مكعب سنويا، والسودان ب 4 مليار متر مكعب سنويا.[2]

[1]– اعراب، لعلام، **مرجع سابق**، ص. 50–51.

[2]– **المرجع نفسه**، ص. 51.

الفصل الثاني:

تاريخ وواقع الصراع حول تقاسم مياه نهر النيل

تمهيد:

يعتبر حوض النيل من أكبر الأحواض في العالم مساحتا وبالنظر إلى النظام الإقليمي للحوض يلاحظ أن النمو الديموغرافي وموجات الجفاف التي تتعرض لها مناطق واسعة داخل دول حوض النيل منذ سنوات أديا إلى التنافس على مياه النهر وباتت مشكلة تقاسم المياه المشتركة أحد أسباب الصراع بين دول الحوض وخاصة بين دول المنبع والمصب وكذلك رفض الاتفاقيات التاريخية التي تعود إلى الفترة الاستعمارية والخاصة بتنظيم استخدام مياه نهر النيل ومن هنا ظهر الصراع على تقاسم مياه نهر النيل بين دول الحوض وخصوصا في السنوات الأخيرة بعد القيام بمجموعة من المشاريع المائية على ضفاف نهر النيل من بينها سد النهضة الإثيوبي الذي آثار أزمة بين هاته الدول ومن خلال هذا الفصل نتناول (الإطار القانوني للانتفاع من مياه نهر النيل، واقع أزمة سد النهضة، تداعيات سد النهضة على دول المنبع والمصب).

المبحث الأول: الإطار القانوني للانتفاع من مياه نهر النيل:

سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى الاتفاقيات التاريخية لتنظيم استخدام مياه النيل وموقف دول حوض النيل من الاتفاقيات التاريخية وكذا إشكالية الصراع حول تقاسم مياه نهر النيل وهي كالآتي:

المطلب الأول: الاتفاقيات التاريخية لتنظيم استخدام مياه نهر النيل

العلاقة بين دول حوض النيل تنظمها اتفاقيات أغلبها تعود إلى السيطرة الاستعمارية البريطانية ولقد أبرمت معظمها بين مصر والسودان وبريطانيا ممثلة للدول التي كانت مستعمرة لها لغرض تعيين حدودها وتتمثل في مجموعة اتفاقيات وهي كالآتي:

1- البروتوكول الموقع بين بريطانيا وايطاليا وذلك بتاريخ 15 ابريل 1891م بروما وتعلق بتعيين مناطق نفوذ كل منهما في منطقة شرق إفريقيا وجاء في محتوى الاتفاق ضمن مادته الثالثة على تعهد ايطاليا بعدم إقامة أي أعمال متعلقة بالري على نهر عطبرة يكون من شأنها التأثير على تدفق مياه النيل .

2- المعاهدة الموقعة بين الحكومة البريطانية الممثلة لمصر وايطاليا وإثيوبيا وذلك بتاريخ 15 مايو 1902 بأديس أبابا بخصوص الحدود بين السودان وإثيوبيا واريتريا، وقد نصت المادة الثالثة من الجزء الأول (الذي يعين الحدود بين إثيوبيا والسودان) على التزام إثيوبيا بعدم القيام بأية أعمال على النيل الأزرق وبحيرة تانا أو نهر السوباط وعلى تعهد الإمبراطور منلييك بألا يسمح بذلك للتأثير على تدفق المياه إلى نهر النيل إلا في حالة موافقة الحكومة البريطانية وحكومة السودان .[1]

3- الاتفاق الموقع بين بريطانيا ودولة الكونغو المستقلة بتاريخ 09 مايو 1906 م بلندن المعدل لاتفاقية بروكسل المبرمة في 12 مايو 1894 م تتعهد فيها هته الأخيرة بعدم السماح وعدم إنشاء أي أعمال أو منشآت على أو قرب نهر سمليكي أو أسانجو تؤدي إلى التقليل من حجم المياه الداخلة إلى بحيرة ألبرت إلا بموافقة السودان .

[1]- سلامة رمزي، **مشكلة المياه في الوطن العربي، احتمالات الصراع والتسوية** (الإسكندرية: منشأة المعارف، مصر، 2001) ص.70.

-الاتفاق الذي تم بين بريطانيا وفرنسا وايطاليا وذلك بتاريخ 13 ديسمبر 1906 م وجاء في بندها الرابع على الحفاظ على مصالح مصر والحكومة البريطانية في حوض النيل وبالأخص التحكم بمياهه وروافده مع الأخذ بالاعتبار المصالح المحلية للدول التي يمر بها النهر وهي الاتفاقية الوحيدة التي اشتركت فيها فرنسا وكان الهدف من ذلك هو تعزيز قوتها الاقتصادية في إثيوبيا وليس الحصول على مياه النيل وحرصها على مصالحها وكذا تأمين مصلحة فرنسا بالنسبة لساحل الصومال الذي كان خاضع للحماية الفرنسية آن ذاك والمنطقة التي كانت تقع خلفه لإنشاء السكك الحديدية من جيبوتي إلى أديس أبابا وحركة مرورها ونفس الشيء لإيطاليا هدفها تأمين مصالحها بالنسبة لإريتريا والصومال من ممتلكاتها وكذلك بالوحدة الإفريقية لهذه الممتلكات غربي أديس أبابا .[1]

4- المذكرات المتبادلة بين بريطانيا وايطاليا بشهر ديسمبر 1925 م، والتي تعترف فيها هته الأخيرة بالحقوق المائية المكتسبة لمصر والسودان في مياه النيل الأزرق والنيل الأبيض، وتتعهد فيه بعدم إقامة أي منشآت على هاذين الفرعين أو روافدهما مما يؤثر على تدفقهما إلى النهر الرئيسي .[2]

-مذكرات بشان الامتيازات المتعلقة بإنشاء خزان على بحيرة تانا وخط حديدي عبر الحبشة من إريتريا إلى الصومال وكانت برغبة منها في الحصول على دعم لتحقيق مصلحة معينة فبريطانيا سعت إلى كسب المساندة من ايطاليا لدى الحبشة للحصول على امتياز لبناء خزان على بحيرة تانا من اجل تخزين مياهها مع التأكيد على أهمية كل من مصر والسودان الحيوية للحفاظ على حجم المياه لغرض الري بينما ايطاليا سعت للحصول على تأييد من بريطانيا لإنشاء خط حديدي من حدود اريتريا إلى حدود الصومال وفي حالة حصول بريطانيا على موافقة الحبشة وايطاليا فهي على استعداد للاعتراف على النفوذ الاقتصادي لإيطاليا غرب الحبشة وكامل الأراضي التي يعبرها هذا الخطط الحديدي تتعهد إلى تأييد جميع طلباتها لدى حكومة الحبشة للحصول على امتيازات وهذا الاعتراف يتوقف على شرط الاعتراف بالحقوق المائية لكل من مصر والسودان والتزامها بعدم القيام بأي مشاريع على مياه النيل الأزرق

[1]- سلامة، **مرجع سابق**، ص. 71.

[2] - **المرجع نفسه**، ص. 71.

والأبيض وروافدهما التي قد يؤثر على تدفق المياه نحو النهر الرئيسي وهذا ما تم الاتفاق عليه.[1]

5- أبرمت بين مصر وبريطانيا ممثلة للسودان وأوغندا وكينيا وتنزانيا بتاريخ 7مايو 1929 م اتفاقية تضمنت تنظيم العلاقة المائية بين مصر ودول الهضبة الاستوائية

كما تضمنت بنودا تخص العلاقة المائية بين مصر والسودان، وقد وردت على النحو التالي في الخطاب المرسل من رئيس الوزراء المصري والمندوب السامي البريطاني:

-الحكومة المصرية شديدة الاهتمام بتعمير السودان وتوافق على زيادة الكميات التي يستخدمها السودان من مياه نهر النيل دون الإضرار بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية في تلك المياه.

-توافق الحكومة المصرية على ما جاء بتقرير لجنة مياه النيل عام 1925 م وتعتبره جزءا لا ينفصل من هذا الاتفاق.[2]

-ألا تقام – بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية – أعمال ري أو توليد قوى أو أية إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات، التي تنبع سواء من السودان أو البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية، من شانها إنقاص مقدار المياه الذي يصل لمصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على أي وجه يلحق ضررا بمصالح مصر.

-تقدم جميع التسهيلات للحكومة المصرية، لعمل الدراسات والبحوث المائية لنهر النيل في السودان، ويمكنها إقامة أعمال هناك لزيادة مياه النيل لمصلحة مصر بالاتفاق مع السلطات المحلية.

-وتعطى هذه الاتفاقية لمصر الإدارة الكاملة لنهر النيل أثناء موسم الجفاف عندما تشتد الحاجة للري، وتقلل كثيرا من المياه المستخدمة في السودان، ولا يوفر أي كمية من المياه للدول المتشاطئة الأخرى.[3]

---

[1]- سلامة، **مرجع سابق**، ص.71.

[2]- **المرجع نفسه**، ص.72.

3 – سيد عاشور أحمد، **قصة الحضارة، نهر النيل والحضارة الإفريقية**(القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2018) ص ص. 431-432.

6- اتفاقية سنة 1935 لإقامة مشروع تخزيني على نهر النيل الأزرق لم ينفذ المشروع بسبب الغزو الايطالي لإثيوبيا .[1]

7- اتفاقية إنشاء سد أوين بأوغندا استمرت مفاوضات هذه الاتفاقية من مارس 1948م حتى 5 جانفي 1953م، وهي تتعلق بإنشاء سد شلالات أوين عند مخرج بحيرة فيكتوريا بغرض توليد القوى الكهربائية وكذلك لأغراض التخزين ببحيرة فيكتوريا لصالح كل من مصر والسودان، والاتفاقية تتضمن موافقة الحكومة المصرية على إقامة السد واضطلاع ثلاثة مهندسين مصريين بمراقبة تنفيذ أعمال الخزانات.[2]

8- اتفاقية عقدت بتاريخ 8 نوفمبر 1959م بالقاهرة وجاءت مكملة لاتفاقية 1929 بين السودان ومصر تضمنت ما يلي:

- الحقوق المكتسبة لكل من مصر والسودان وتشمل الانتفاع الكامل من المياه على عدد من البنود منها احتفاظ مصر بحقها المكتسب من مياه نهر النيل بنسبة 48 مليار متر مكعب حصة مصر سنويا و4 مليار متر مكعب سنويا حصة للسودان وتوزيع الفائدة المائية من السد العالي والتي قدرت ب22 مليار متر مكعب سنويا توزع على الدولتين ليحصل السودان على 14.5 مليار متر مكعب وتحصل مصر على 7.5 مليار متر مكعب ليصل إجمالي حصة كل دولة سنويا إلى 55.5 مليار متر مكعب لمصر و18.5 مليار متر مكعب للسودان .

-مشاريع خاصة بضبط النهر وتوزيع فوائده (ضبط لمياه نهر النيل الواصلة إلى كل من مصر والسودان وكذا الرغبة إلى إنشاء سد العالي ومشروعات أعالي النيل لزيادة إيراد النهر وإقامة عدد من الخزانات.

-استغلال المياه الضائعة بحوض النيل يشمل إنشاء مشروعات زيادة إيراد النهر بهدف استغلال المياه الضائعة في بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال ونهر السوباط وحوض النيل الأبيض على أن يتم توزيع الفائدة المائية والتكلفة المالية الخاصة بتلك المشروعات مناصفة بين الدولتين .

[1] - العباسي سالم الياس محمد، **دور المياه في استراتيجية إسرائيل التوسعية** ،(عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2014) ص. 162 .

[2] - سلامة، **مرجع سابق**، ص. 72.

-التعاون الفني بين مصر والسودان يشمل إنشاء هيئة فنية دائمة مشتركة لمياه النيل بين مصر والسودان.

-العلاقة مع الدول الأخرى بحوض النيل وتشمل أهمية إجراء دراسات مشتركة لبلورة المشاريع والتعاون بين دول حوض النيل.

9- الخطابات المتبادلة بين مصر وأوغندا عام 1991 م والتي أشارت إلى المذكرات المتبادلة بين بريطانيا ومصر بخصوص إنشاء محطة توليد الكهرباء من مساقط أوين بأوغندا 1949 – 1953 (على سبيل الخصوص خطاب عام 1953) بما يفيد اعتراف أوغندا بالتزاماتها الواردة بهذه الخطابات، وبالتالي لا يجوز لها التشكيك في مدى إلزامية هذه الخطابات باعتبار أنها وقعت خلال عهد الاستعمار حيث أن أوغندا عام 1991 (باعتبارها دولة مستقلة وذات سيادة) قد أكدت واعترفت صراحة بسريان التزاماتها الواردة بالخطابات المتبادلة بين 1949-1953.[1]

10- اتفاقية سنة 1993 م بين مصر وإثيوبيا التي تتضمن التعاون على استخدام مياه نهر النيل على أساس القانون الدولي والامتناع عن أي نشاط يؤدي إلى ضرر الطرف الآخر فيما يخص النيل وان يلتزما بالتشاور والتعاون في المشاريع ذات الفائدة المشتركة.[2]

11- اتفاقية التعاون الإطاري لدول الحوض 2010 م : اتفاقية التعاون الإطاري لدول الحوض يوم 14 مايو 2010 منعطفا وتعترف مصر والسودان بحق كل الدول في المياه دون المساس بحق بعضهم البعض، بل تطالب مصر بزيادة حصتها، تبعا لزيادة احتياجاتها من المياه، مطالبة بتقليل الهدر والذي يصل إلى حوالي 95% من المياه واتفاقية حوض النيل الموقعة بين الدول العشر وتنص على التعاون من أجل التنمية المستدامة لدول الحوض لضمان الأمن الاجتماعي، ومقاومة الفقر، والتشاور من اجل اتفاقية جدية لتوزيع المياه بين دول المنبع والمصب .[3]

---

[1] – صبحي أحمد الدليمي ، خالد أكبر الحمداني، **جغرافية إفريقيا الإقليمية** (دار امجد للنشر والتوزيع) ص. 446.

[2] – عمر محمد عمر، **جغرافيا إفريقيا وحوض النيل**(الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2019) ص. 446.

[3] – العباسي، **مرجع سابق**، ص. 447 .

12- في مايو 2013 أصدرت لجنة الخبراء الدوليين تقريرها، بضرورة إجراء دراسات تقييم لآثار السد على دولتي المصب، وقد توقفت المفاوضات بعدما رفضت مصر تشكيل لجنة فنية دون خبراء أجانب.

13- مارس 2015 وقع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ونظيره السوداني، عمر البشير، ورئيس وزراء إثيوبيا هايلى ديسالين في العاصمة السودانية الخرطوم وثيقة "إعلان مبادئ سد النهضة."وتضمنت الوثيقة 10 مبادئ أساسية، تتسق مع القواعد العامة في مبادئ القانون الدولي الحاكمة للتعامل مع الأنهار الدولية، وفي سبتمبر 2015 انسحب المكتبان الاستشاريان لـ"عدم وجود ضمانات لإجراء الدراسات بحيادية"، وفي ديسمبر 2015 وقع وزراء خارجية مصر والسودان وإثيوبيا على وثيقة الخرطوم، التي تضمنت التأكيد على اتفاق إعلان المبادئ الموقع من قيادات الدول الثلاث، وتضمن ذلك تكليف مكتبين فرنسيين بتنفيذ الدراسات الفنية الخاصة بالمشروع.[1]

المطلب الثاني: موقف دول نهر النيل من الاتفاقيات التاريخية المنظمة لاستخدام مياه نهر النيل .

لقد أعلنت دول حوض النيل المطالبة بتغيير هذه الاتفاقيات التي منحت حصة كبيرة من الاستفادة من مياه نهر النيل لمصر وإبدائها لمواقفها الرافضة للوضع المميز الذي حضيت به مصر عن غيرها من الدول النيلية الأخرى ومن أمثلة هته المواقف نبرز ما يلي:

أولا : موقف تنزانيا :

في فبراير 2004 أعلن وزير المياه بتنزانيا أن بلاده عن معنية باستشارة الدول الأخرى الواقعة على حوض النيل قبل استخدام مياه بحيرة فيكتوريا وأضاف سنواصل الحوار من اجل استخدام المياه بشكل متساو(وهو ما يتعارض مع اتفاقية 1929 والتي سبقت الإشارة إليها، والتي تعطي

[1]- "سد النهضة: أبرز المحطات التي مرت بها أزمة السد بين مصر وإثيوبيا والسودان" على الرابط:
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-51282310، بتاريخ 14 /2021/05، على الساعة 19:00.

لمصر كميات أكبر من الدول الأخرى، وتعطيها حق رفض أية مشروعات تؤثر على حصتها).[1]

وقد قامت تنزانيا بتوقيع اتفاقا مع شركات صينية لبناء قناة خاصة بتزويد حوالي نصف مليون نسمة بالمياه من بحيرة فيكتوريا آن ذاك بحيث واجهت تنزانيا موجات جفاف متكررة نظرا لنقص الأمطار وعمليات التصحر وتآكل التربة وهي ترفض اتفاقية 1929 منذ استقلالها عام 1964 وعدم اعترافها بالاتفاقيات التي عقدتها الدولة الاستعمارية قبل إعلان الاستقلال، وقد ساندتها في ذلك كل من أوغندا وكينيا وطلبت من مصر التفاوض معها حول هته الاتفاقية ثم قامت تنزانيا مع كل من رواندا وبوروندي باتفاقية نهر كاجيرا عام 1977 التي تتضمن نفس الهدف بعدم الاعتراف بالاتفاقيات خصوصا اتفاقية 1929، ولقد توالت المواقف بهذا الشأن من قبل المسئولين المهتمين بالوضع في بلادهم وإبداء آرائهم على أن شعوبهم لا يستفيدون من المياه والبحيرة تقبع بالقرب منهم.[2]

ثانيا: موقف أوغندا:

في عام 1996 انتقدت أوغندا استهلاك مصر والسودان لأكثر من حاجتهما من المياه وقامت بإنشاء سدود في حوض بحيرة فيكتوريا لتوليد الطاقة الكهربائية. وفي مؤتمر بكمبالا في ابريل 2004 أعلن الرئيس الأوغندي يورى موسيفيني أنه لم يعد ممكنا أن تستمر مصر في احتكار استخدام مياه النيل، ودعا إلى إعادة النظر في اتفاقية تقسيم مياه النيل لعام 1929، وأضاف موسيفيني أنه لا أحد يريد أن تتضور مصر جوعا، لكن هذا الموقف الأناني من استخدام مياه النيل لابد من وضع حد له وطالب الرئيس الأوغندي مصر بإعادة التفاوض بشأن اتفاقية التقسيم لأنها وقعت بين مصر وبريطانيا نيابة عن مستعمراتها، وطالب أيضا الدول التي تتقاسم مياه نهر النيل أن تتوصل إلى ترتيب أكثر عدلا للاستفادة من هذا المورد الحيوي.[3]

---

[1] – قابل محمد صفوت، **نهر النيل أداة للتعاون الاقتصادي.. كيف ؟**، مؤتمر التكامل الإقليمي والتنمية الواقع والتحديات ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مشروع دعم التكامل الإفريقي، مكتبة المشروع، (جامعة القاهرة، 29 – 30 مايو 2005) ص.297 .

[2] – **المرجع نفسه**، ص. 297 .

[3] – **المرجع نفسه**، ص. 298.

ثالثا :موقف كينيا:

ترى كينيا أن معاهدة 1929 لا تراعي مصالح الدول الأخرى، وانه لابد من مراجعة هذه الاتفاقيات، وقد صعدت كينيا الأمر في ديسمبر2003 بإعلان نيتها الانسحاب من معاهدة حوض النيل التي أبرمت عام 1929، ومرر البرلمان الكيني بيانا يطلب الحكومة إعادة التفاوض على معاهدة حوض النيل، ويلاحظ أن كينيا قد أعلنت رفضها وتنديدها –منذ استقلالها – بهذه الاتفاقيات القديمة لمياه النيل لأسباب جغرافية واقتصادية، مثل رغبتها في تنفيذ مشروع استصلاح زراعي، وبناء عدد من السدود لحجز المياه في داخل حدودها.[1]

رابعا: موقف إثيوبيا:

أعلنت إثيوبيا رفضها لاتفاقية 1929 واتفاقية 1959 في جميع عهودها السياسية، وكانت إثيوبيا قد سعت عام 1981 لاستصلاح 227 ألف فدان في حوض النيل الأزرق بدعوى "عدم وجود اتفاقيات بينها وبين الدول النيلية الأخرى "، كما قامت بالفعل عام 1984 بتنفيذ مشروع سد "فينشا" –أحد روافد النيل الأزرق – بتمويل من بنك التنمية الإفريقي، وهو مشروع يؤثر على حصة مصر من مياه النيل بحوالي 0.5 مليار متر مكعب، كما أنها تعتزم بناء سد لتوليد الكهرباء ومشروعات ري على النيل الأزرق لمكافحة القحط ونقص الطاقة.[2]

كما أعرب الرئيس الإثيوبي ميليس زيناوي عن غضبه ورفضه مما وصفه باستمرار تحفظ السلطات المصرية على طلب دول حوض نهر النيل استخدام مياهه في مشاريع الري الرئيسية ووجه مجموعة من الانتقادات اللاذعة ضد الحكومة المصرية بحيث وبينما تأخذ مصر مياه النيل لتحويل صحراء إلى رقعة خضراء فإثيوبيا المصدرة لنحو 85% من هذه المياه ليس لها الحق في استخدامها لإطعام أنفسهم ويضطرون للتوسل للغذاء سنويا، كما عبر العديد من المسؤولين الإثيوبيين على أن يتم اعتماد مبدأ التفاوض فيما بين دول حوض النيل للتوصل إلى تفاهمات على أساس مبدأ التقاسم المتساوي لمياه النهر.

[1] – قابل، **مرجع سابق**، ص. 300.

[2] – **المرجع نفسه**، ص. 301.

خامسا: موقف رواندا:

عند تحقيق رواندا لاستقلالها، لم تنكر الاتفاقيات النيلية، وبقيت نافذة على امتداد الحكومات الرواندية، لاسيما ما تعلق بتلوث الموارد والمجاري المائية وتجسيد الآليات اللازمة لقياس التدفقات المائية والروافد الرئيسية لنهر النيل كما تعهدت رواندا بخضوعها للاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي أبرمت بواسطة بلجيكا وتطبق في رواندا ولم تنكرها ولم تتحفظ على أي من بنودها.[1]

سادسا: موقف بورندي :

يتمثل موقف بورندي من اتفاقيات حوض النيل في اعتبراها غير ملتزمة تجاه معاهدات فترة الاحتلال، نظرا لكونها دولة تعتمد الزراعة فيها على الأمطار ولذلك لم تهتم لتدفق مياه النهر أو طلب تنظيم سريان النهر خارج حدودها طبقا للاتفاقيات المبرمة، وما يؤكد هذا الموقف هو المذكرة المرسلة من بورندي إلى الأمم المتحدة في جوان 1964، والتي أعلنت فيها أنها غير ملتزمة بالاتفاقيات الاستعمارية كباقي دول منابع النيل.[2]

سابعا: موقف الكونغو الديمقراطية:

تجدر الإشارة إلى أن الكونغو الديمقراطية ليس لها موقف الرفض أو مناوئة الحقوق المصرية والسودانية في مياه النيل، كما أنها لم تنكر أي من اتفاقيات النيل الموقعة قبل استقلالها، فالاتفاق الانجليزي البلجيكي الذي تم توقيعه سنة 1894 وعدل عام 1906 يحذر من أي أعمال تقوم بها حكومة الكونغو تمس تدفقات نهر السمليكي، ولا تزال هذه الاتفاقية سارية المفعول إلى الآن، على الرغم من أن النمو السكاني في الكونغو يتزايد، ومنه زيادة الاحتياجات والطلب على المياه، وبالتالي يحتاج موقف الكونغو من الاتفاقيات النيلية إلى مراجعة لبعض موادها.[3]

---

[1] – ليلى لعجال ،**الدور الإسرائيلي في منطقة حوض النيل وانعكاساته على واقع ومستقبل الأمن المائي في دول القرن الإفريقي**، أطروحة دكتوراه (جامعة باتنة 1: كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2018/2017) ص. 92 .

[2] – **المرجع نفسه**، ص ص. 91–92.

[3] – **المرجع نفسه**، ص. 95 .

ثامنا: موقف دولة جنوب السودان:

بعد تنظيم الاستفتاء الشعبي في جانفي 2011 تم إعلان ولادة دولة جديدة هي جنوب السودان، فبالنسبة لموقفها من الاتفاقيات التاريخية لمياه النيل، انقسمت الحكومة الجنوبية إلى اتجاهين، فالاتجاه الأول يرى بوجوب التوقيع على الاتفاقية التي وقعت عليها الدول الست بعد 2010/5/14، في مواجهة الدول التي لم توقع في حين أن الاتجاه الثاني يعتقد بان الجنوب السوداني لا ينبغي أن يستعجل في التوقيع على هذه الاتفاقية، ويعطي لنفسه فرصة للتفكير واختيار الموقف الأنسب الذي يحقق أكبر مصلحة سياسية واقتصادية ممكنة سواء مع دول المنابع أو دولتي المصب.

تاسعا: موقف دولتي المصب من اتفاقيات النيل:

سجلت مواقف كل من السودان ومصر تجانس وتماثل واضحين فيما يتعلق باتفاقيات مياه النيل التاريخية، ماعدا معارضة السودان وتحفظه على اتفاقية 1929، حيث عبرت عن موقفها هذا في الجمعية العامة السودانية للتشريع والمجلس التنفيذي في ديسمبر 1948 أين ناقش المجلس احتياجات السودان لكميات إضافية من المياه وطلب التفاوض مع مصر في هذا الشأن، وكان مقترحها زيادة ارتفاع سد سنار لإمكانية قيام السودان بتخزين كميات إضافية من المياه والمقدر بـ20 مليون متر^2.[1]

–عبر وزير الري المصري كرد لمختلف مواقف دول حوض النيل في أن هناك ثوابت للتفاوض، وهي عدم المساس بحقوق مصر التاريخية في مياه نهر النيل، وأن المفاوضات يجب أن ترتكز على بحث كيفية التعاون للاستفادة من موارد النهر المهدرة، وان تقاسم المياه العادل لا يعنى بحصول كل دولة من دول حوض النيل على حصص متساوية وإنما في خلق التعاون فيما بينها لتنفيذ مشاريع تخدم أهدافها المشتركة وتضمن توزيعا منصفا وعادلا لمياه النيل ولابد من احترام الاتفاقيات التاريخية وهو ما أخذت به منظمة الوحدة الإفريقية بما يطلق عليه بمبدأ

[1] – ليلى لعجال، **مرجع سابق**، ص. 97.

التوارث الدولي، كما تعمل مصر على مساعدة دول حوض النيل على زيادة مواردها المائية دون التأثير على حصة مصر من ذلك.[1]

من خلال ما سبق كان للدول النيلية سابقة الذكر موقف جماعي جراء الاتفاقيات تمثل في ما يلي:

اجتماعات للنظر في الاتفاقيات:

عقدت دول حوض النيل العشر اجتماعا في مارس 2004 بأوغندا للتفاوض حول تقاسم مياه النيل، وفشل الاجتماع في التوصل لاتفاق، ثم استؤنفت المحادثات في نيروبي، وتوالت الاجتماعات من اجل التوصل لتغيير هذه الاتفاقيات، وصرح مراجي مسويا الأمين العام لمبادرة حوض النيل أن لجنة الخبراء التي أنشئت في ديسمبر 2003 ستدرس المعاهدات المتعلقة باستخدام مياه النيل ما إذا كان يجب اعتبارها ملغية، وأي اتفاق جديد سيوضع.

الدعوة لبيع مياه النيل: بدأت تظهر مفاهيم جديدة في نهاية التسعينات بالنسبة للمياه مثل تسعير المياه، وهو اتجاه تدعو إليه أمريكا والبنك الدولي، وكان في البداية مجرد طرح للأفكار ثم محاولة تحويلها إلى قرارات، بعدما قال التجمع البرلماني لجماعة دول شرق إفريقيا (كينيا وأوغندا وتنزانيا) بإعداد تقرير في أغسطس 2003 حول اتفاقية مياه النيل عام 1929، وانتهى للمطالبة بمراجعة نصوص الاتفاقية مع اقتراح بيع مياه البحيرات العظمى لمصر والسودان.[2]

المطلب الثالث: إشكالية تقاسم مياه نهر النيل.

إن العلاقات الدبلوماسية بين دول النيل سواء التي طرحت مسألة الحقوق التاريخية المكتسبة أو دول المنابع، والتي ترى بأن نهر النيل ينبع منها، وبالتالي يجب أن تتحكم فيه نظرا لكونها الأكثر إسهاما في الإيراد المائي للنهر، ومنه أثارت إشكالية رئيسية تمثلت أساسا في كيفية تقسيم حصص المياه المشتركة بين دول حوض نهر النيل، فدول المصب متمسكة بحصتها المائية استنادا إلى مبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة، بالمقابل دول المنابع ترى بوجوب الحصول على حصتها المائية طبقا لكونها صاحبة الإيرادات المائية العالية لنهر النيل.

[1] – ليلى لعجال، **مرجع سابق**، ص. 304.

[2] – **المرجع نفسه**، ص. 303.

أكدت وجهة نظر بعض دول المنابع ضرورة إعادة النظر في الكيفية التي يتم على أساسها تقسيم مياه النيل، ومن ثم تطرح تلك الدول معايير للتقاسم ترى أنها الأولى بالإتباع عند توزيع الأنصبة المائية في نهر النيل، مثل مدى الإسهامات المائية لكل دولة في الإيراد المائي للنهر، ومساحة الحوض النهري في كل دولة، بحيث لا يكون الإيراد المائي للنهر مقصورا على دولتي المصب والمجرى.[1]

كما تنادي بعض دول منابع النيل –خصوصا في الآونة الأخيرة – بالأخذ بمبدأ بيع المياه دوليا، مؤكدة أنه إذا كانت مصر والسودان تصران على الاحتفاظ بحصتهما المائية، فعليهما أن يدفعا ثمنا مقابل ذلك، وفي المقابل، تمحورت وجهة نظر دولتي المصب بشأن كيفية تقاسم مياه النيل، حول ضرورة الاستناد إلى الأخذ بمبدأ الانتفاع العادل والمنصف لموارد النهر المائية والطبيعية.[2]

ومع اعتراف بوجود أزمة وفقدان الثقة بين دول حوض نهر النيل، إلا أن التصعيد ضار وليس من مصلحة أي طرف من الأطراف لوجود آلية للحوار والتشاور(مبادرة حوض النيل) وهذا مكسب يجب ألا نفرط فيه، الطبيعة المشتركة لحوض نهر النيل والتباين في مواقف الدول حوض القضايا الأساسية المتعلقة بالتعاون لتنمية موارده وعدالة توزيعها بما يحقق تطلعات شعوبه على امتداد النهر وروافده أدى إلى تعطيل قيام مفوضية حوض النيل، ومهد للانقسام بين مؤيد ومعارض لاتفاقية عنتيبي، لذلك يقال وقبل الدخول في التفاصيل على الجميع الالتزام بان المبدأ الأساسي الحاكم لمبادرة حوض النيل هو أن تكون المنفعة والفائدة للجميع مع المواءمة بين تحقيق مبدأ عدم الإضرار بالآخر، وتحقيق تطلعات دول الحوض المشتركة في تطوير وتنمية بلدانها، بعد التوقيع على مبادرة حوض النيل في 22 فبراير 1999 استمرت مفاوضات الإطار القانوني لدول حوض نهر النيل لسنوات وخلال عملية التفاوض تم الاتفاق على غالبية بنود الاتفاقية الإطارية.[3]

[1] – محمود السيد، **إفريقيا والأطماع الغربية** (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009) ص. 464.

[2] – **المرجع نفسه**، ص. 464.

[3] – عبد السلام محمد، **هيدروبوليتيكية سد النهضة دراسة في الجغرافية السياسية**، 2019، ص ص. 16– 17.

المبحث الثاني: واقع أزمة سد النهضة.

نتناول في هذا المبحث بداية أزمة سد النهضة وإشكالية شرط الإخطار المسبق وتطور أزمة سد النهضة وهي كالآتي:

المطلب الأول: بداية أزمة سد النهضة.

يعتبر سد النهضة الاثيوبي حلقة في سلسلة الازمات الدولية والتي كان لها الاثر البارز في التأثير على العلاقات الدبلوماسية بين كل من مصر والسودان واثيوبيا، نظرا لارتباطها بأثرها الفاعل في حاضر ومستقبل الامن المائي لدولتي المصب، حيث اعلنت إثيوبيا في فيفري 2011 عن عزمها انشاء سد النهضة، الذي يعد تحديا ويرجع ذلك إلى عدة عوامل من مقدمتها التكلفة الكبيرة مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي لإثيوبيا، وكذا الأبعاد السياسية والأمنية المرتبطة ببناء السد.

وكما تعتبر اتفاقية عنتيبي في 14 مايو 2010 هي نقطة البداية لتفاقم أزمة المياه بين دول حوض النيل حيث حضرها ممثلو لست دول أثيوبيا، أوغندا، تنزانيا، رواندا، بورندي، كينيا في مدينة عنتيبي الأوغندية وتدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في حال المصادقة عليها من 6 إلى 10 دول بموجب القانون الدولي وتظم ثلاثة عشر(13) بندا بينها بند الانتفاع المنصف والمعقول الذي أثار جدلا بين دول وقعت وأخرى رفضت التوقيع وينص هذا البند على "دول مبادرة حوض النيل تنتفع انتفاعا منصفا ومعقولا من موارد مياه المنظمة المائية لنهر النيل على وجه الخصوص الموارد المائية التي تمكن تطويرها بواسطة دول مبادرة حوض النيل آخذين المخاوف حول حماية الموارد المائية ومحدوديتها".[1]

جاءت هاته الاتفاقية بغية التوقيع على معاهدة جديدة لاقتسام مياه النيل وبموجبها تنتهي الحصص التاريخية لمصر والسودان خاصة اتفاقيتي 1929 و1959 ومنحت الخرطوم والقاهرة مهلة عام لاعتزامها الانضمام إلى هذه المعاهدة في حين رفضتا كلاهما الاتفاقية واعتبرتها مخالفة لكل الاتفاقيات الدولية وقسمت هذه الاتفاقية دول حوض النيل إلى معسكرين أحدهما يضم دول المنابع الثمانية والآخر يضم دول المصب وتنص الاتفاقية على عدم الاعتراف

[1] – أعراب، لعلام، **مرجع سابق**، ص. 53.

بحصة مصر والسودان التاريخية في مياه النهر، وتقليل حصة مصر من 55.5 مليار متر مكعب إلى 40 مليار متر مكعب، كما نصت الاتفاقية على إلغاء بند الإخطار المسبق عند بناء أي مشروع على ضفاف النهر والذي تم إقراره في اتفاقيات سابقة بين دول حوض النيل.

-كان من أخطر القرارات التي نصت عليها الاتفاقية هي الحصص المتساوية للاستفادة من مياه نهر النيل وإجازة القرارات برأي الأغلبية وليس بالإجماع كما في السابق ،مما يجعل إثيوبيا تتحكم في المياه وتسوي نصيبها من الاستفادة بالمياه مثلها مثل كل من السودان ومصر أو يمكن أن تتطلع إلى بيع الفرق في المياه لهما أو تحجز المياه عنهما أو تتحكم في توقيت إرساله دون مراعاة الحاجة عند مصر والسودان وكانت الاتفاقية بمثابة إقصاء لهما ووضعهما أمام أمر الواقع.[1]

المطلب الثاني: إشكالية شرط الإخطار المسبق

أولا: مفهوم الإخطار المسبق:

في القانون الدولي يعد من أهم الواجبات الناشئة عن إقرار مبدأ التعاون بين الدول النهرية إذ يتعلق بشأن التدابير والمشروعات المراد القيام بها من قبل إحدى الدول، وذلك باعتباره من الإجراءات الواجب القيام بها، بغرض المساعدة في اتخاذ القرار المناسب فيما يتعلق بالاستخدام الأمثل لمياه النهر الدولي.[2]

كما جاء أيضا في تحديد مفهوم شرط الإخطار المسبق بأنه "التزام الدول المتشاطئة لنهر دولي ما عندما تعتزم القيام بمشروع قد يسبب ضررا لدولة متشاطئة أخرى، فانه يتعين عليها أن تقوم بإخطار تلك الدولة الأخرى التي قد تتأثر بالمشروع بالمعلومات والبيانات العلمية الدقيقة الهندسية والفنية والبيئية المتعلقة بذلك المشروع، وأن تمنحها فترة زمنية مناسبة لدراسة المشروع، وإبداء ملاحظاتها واعتراضاتها إن وجدت، وفي حالة وجود تعارض في وجهات النظر بين الدول المعنية فيجب أن تجري التشاور بينهما لدراسة الأضرار المحتملة أو يخفضها حتى

[1]- لعجال، **مرجع سابق**، ص. 123.

[2]-مساعد عبد العاطي شتوي عبد العال، "**القواعد القانونية التي تحكم استخدام الانهار الدولية غير الشؤون الملاحية مع دراسة تطبيقية على نهر النيل**"، رسالة دكتوراه. جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2013.ص 109.

السماح بها في الاتفاق بين الدول بعضها مع البعض، ومع التزام الدولة المستفيدة بدفع التعويضات اللازمة، بمعنى لا يجوز لأي دولة متشاطئة أن تسمح بتنفيذ أي مشروعات مائية على نهر دولي الا بعد إخطار الدول المتشاطئة الاخرى بين الدول المشتركة في النهر الواحد.[1]

ثانيا : شرط الإخطار المسبق في حوض النيل :

لقد استطاعت مصر على مدى عقود طويلة أن تصبح القوة المائية المهيمنة في منطقة حوض النيل حيث امتلكت قوة النقض وفقا لمبدأ الإخطار المسبق في مواجهة إثيوبيا ودول حوض النيل الأخرى وهو ما حافظ على بقاء الأوضاع على ما هي عليه، ولم تجرؤ أي دولة من دول حوض النيل بما في ذلك إثيوبيا على مخالفة هذا المبدأ، وإن تصميم مشروع سد النهضة والبدء في بنائه عام 2011 دون إخطار مسبق لدولتي المصب مصر والسودان كان بمثابة التحدي الأكثر صعوبة لكل منهما نظرا لتأثيراته في زعزعة الاستقرار والأمن الإقليمي، ولاسيما في حالة عدم التوصل إلى اتفاق ملزم وشامل بين دول حوض النيل الشرقي .[2]

تؤكد كل من مصر والسودان دوما على ضرورة الالتزام بشرط الإخطار المسبق عملا بالقاعدة القانونية أيضا، هي قاعدة عدم التسبب في الضرر وهذه أيضا من القواعد غير الخلافية في القانون الدولي، وربما أحيانا يكون الخلاف حول مفهوم "ضرر أم ضرر جسيم ؟ " والمراد أن تؤكد أن ضرورة احترام هذا المبدأ وإلزام دول المنبع بعدم القيام بأي مشروعات مائية إلا بعد إخطار مصر والسودان مسبقا، وفي المقابل تؤكد دول المنبع عدم التقيد بهذا الشرط واعتباره مخلا بسيادة هذه الدول ،إذا في هذا الصدد هناك عدة نقاط اختلاف :

-النقطة الأولى ترتبط بإصرار مصر والسودان إصرارا كاملا على أن الاتفاقية الإطارية يتعين أن تورد نصا يحترم ما تتمتعان به من حقوق مضمونه من الناحية القانونية بموجب الاتفاقيات السابقة وبموجب القواعد العرفية.

---

[1]- مصطفى سيد عبد الرحمن ، **قانون استخدام الانهار الدولية والشؤون غير الملاحية وتطبيقه على نهر النيل**(القاهرة: دار النهضة ،1991)، ص ص 274-275.

[2]- حمدي عبد الرحمن، أزمة سد النهضة تحدي الهيمنة المائية والمأزق السوداني المصري، **مجلة دراسات شرق أوسطية فصلية محكمة**، العدد 93، السنة 24،(خريف 2020) ص. 43.

-النقطة الثانية تتعلق بالإخطار المسبق: وهو مبدأ مستقر فكل الوثائق الدولية التي تنظم استغلالا لمياه الأنهار الدولية تتحدث عن مبدأ الإخطار المسبق.[1]

-النقطة الثالثة هي أن الاتفاقية الإطارية من المفترض أن تعتمد على التوافق العام وهو ما يعني أن قواعد التصويت فيها تكون بالتوافق العام وهو مثل فكرة الإجماع لكنه إجماع سلبي وليس إجمالا ايجابيا وهذا يعني أن القبول فيه ليس وجوبيا ولكن الوجوبي هو عدم الرفض وكان السكوت علامة الرضا، وبناء على ذلك قبلت مصر بهذا غير باقي الشركاء قالوا أننا عندما نريد أن نعدل الاتفاقية أو نعدل ملاحق لها أو أي بروتوكول فيها فانه يتعين أن يكون ذلك بالأغلبية العادية وهنا قالت مصر والسودان : تتم مسالة التعديل إما بالتوافق العام وإما بأغلبية بسيطة شريطة أن يكون فيها مصر والسودان.[2]

المطلب الثالث: تطور أزمة سد النهضة.

أعلنت إثيوبيا بإرادتها المنفردة عن بدء المرحلة الأولى من عملية الملء لخزان سد النهضة الإثيوبي الكبير واكتمالها في 21 يوليو 2020 والبدء في مرحلة تشغيل أول توربينين لتوليد 700 ميجاوات من إجمالي ستة آلاف ميجاوات رغم اعتراض كل من السودان ومصر أصبح السد أمرا واقعا، ولا شك أن هذا السد العملاق الذي تبلغ تكلفته 4.8 مليار دولار وتبلغ السعة القصوى للبحيرة فيه بحجز 74.5 مليار متر مكعب ووصل ارتفاع السد الإسمنتي إلى 70 مترا بنسبة 50% من حجم الإنشاءات وكما انه لم يتبقى إلا 25 مترا ليصل إلى ارتفاع 95 مترا وبذلك يكون السد مؤهلا لحجز 14 مليار متر مكعب من مياه نهر النيل الأزرق، والذي سيجعل إثيوبيا مركزا إقليميا لإنتاج الطاقة الكهرومائية وهو ما يعني تغيير موازين القوة في منطقة القرن الإفريقي وحوض النيل.[3]

جراء عملية الملء الأول للسد عانت السودان من مشكلات حقيقية في تدفقات مياه ري المشاريع الزراعية عندما نفذت إثيوبيا خطة الملء الأول خلال الخريف الماضي دون تنسيق

---

[1]- حمدي، **مرجع سابق**، ص. 43.

[2] - **المرجع نفسه**، ص. 43.

[3] - نادر نور الدين، أزمة سد النهضة الإثيوبي، السد المساعد هو المشكلة و الحل، في: **https://www.scidev.net**، بتاريخ 2021/05/14، على الساعة 17.20.

مسبق مع السودان كما واجه السودان أزمة كبيرة في مياه الشرب في المدن الرئيسية بسبب انحسار المياه في بعض الفترات في النيل الأزرق ونهر النيل وارتفاعها في الفترة التي تلت اكتمال الملء مما اثر على وضع الضخ.[1]، أما عن مصر فلم تتأثر بعملية الملء الأول للسد كونها لديها اكتفاء ذاتي من المياه بالسد العالي.

تزايدت مخاوف دولتي المصب خصوصا بعد اعتزام إثيوبيا المضي قدما في خطة الملء الثاني لبحيرة السد وإعلانها انجاز 79 % من مراحل السد والملء الثاني بمقدار 13.5 مليار متر مكعب والمشكل يكمن في الفترة الزمنية التي يفترض أن يتم خلالها الملء .

المبحث الثالث: تداعيات بناء سد النهضة على دول المنبع والمصب.

سنتناول في هذا المبحث التداعيات والآثار الناجمة عن بناء سد النهضة لكل من دول المنبع والمصب .

المطلب الأول: أثر بناء سد النهضة على مصر.

من بين المقولات التي تبقى خالدة يتوارثها المصريون مصر هبة النيل أو هبة الله لمصر النيل، ومصر معتمدة على 95% من موردها المائية من نهر النيل، وأن بناء سد النهضة الإثيوبي على منبع النيل الأزرق الذي يمثل المصدر الرئيسي لنهر النيل سوف يشكل خطرا على– حسب توقعات بعض الخبراء – وذلك نتيجة لعدم الدراسات الفنية التي من المفترض أن تكون أولا قبل قيام السد أو المشروع تنفيذه،[2] وإن كانت إثيوبيا عملت بعض الدراسات المتعلقة بذلك قبل قيام السد ومن تلك المخاطر التي تتخوف منها مصر:

1. ما يتعلق بفترة ملء الخزان الذي حجمه 75 مليار متر مكعب، فيمكن للسد أن يمتلئ ويعمل بكامل طاقته فان افتراض هذه الفترة بخمس سنوات يعني استهلاك السد 15 مليار متر

[1] – كمال عبد الرحمان، سد النهضة، أطراف دولية تسعى لعدم خروج الملف عن السيطرة، في: **https://www.skynewsarabia.com**، بتاريخ 2021/05/14،على الساعة 17.20.

[2]– بحر الدين عبدالله مدني، **الاثار المترتبة على قيام سد النهضة على دول حوض النيل "دراسة حالة على السودان"** بحث غير منشور مقدم لنيل درجة الدبلوم العالي في الدراسات الاستراتيجية ، جامعة الازهري، 2016، ص .58.

مكعب سنويا على مدار خمس سنوات، وهذا يعني استهلاك من حجم السودان ومصر بنسبة (3-1) وحسب هذه النتائج المتوقعة تتخوف مصر بقيام سد النهضة الإثيوبي.[1]

2. مخاوف تتمثل في استخدام إثيوبيا لجزء من هذه المياه للزراعة بما يعني أن حصة مصر من مياه الخزان يتم تفريغها للأغراض الزراعية وبالتالي الحاجة إلى إعادة الملء من جديد وبالتالي تكون الأزمة ليست مقصورة على فترة الملء فقط ولكن تناقص دائم، إضافة إلى أن إدارة السد لإثيوبيا وحدها دون اشتراك لدولتي المجرى والمصب (السودان ومصر).

3. يؤثر السد في خطة الدولة المصرية في استصلاح الأراضي، ويهدد ذلك بتوقف خطط استصلاح 3 ملايين فدان .

4. تتخوف مصر من احتمالية استخدام السد لأغراض عسكرية أو حتى وجود خلل فني لانهيار السد ما يؤدي إلى غريق مصر والسودان .

وأهم نقطة التي تلخصت إليها الخلافات الأخيرة هي مسالة تشغيل السد وفترة ملئه ،حيث يقول بعض الخبراء للسد آثاره السالبة عند التشغيل وستمر مراحل هيدرولوجية مختلفة للنيل الأزرق : متوسط التصرف لعدد من السنوات الهيدرولوجية، الحد الأدنى لمتوسط التصرف الهيدرولوجي (متوسط ناقص الانحراف المعياري)، متوسط الجفاف .[2]

5. مرحلة ملء خزان سد النهضة تسبب انخفاض في مستوى المياه وحجم التخزين في بحيرة ناصر بقيمة مختلفة طبقا لنتائج الدراسة ملء البحيرة.

6. انخفاض منسوب المياه أمام السد العالي يسبب نقص في توليد الطاقة من السد العالي لا سيما خلال فترة ملء خزان السد.

7. زيادة معدل الفوائد السنوية من بحيرة ناصر لزيادة التبخر بنسبة 5.9 %.

8. المزيد من التحكم في المياه التي تصل أسوان والتي قد تؤثر على الحقوق المائية لمصر والسودان

9. زيادة فوائد التبخر تؤثر نوعية المياه في نهر النيل، بسبب زيادة الملوحة .

---

[1]- يوسف آدم، **مرجع سابق**، ص. 213.

[2]- **المرجع نفسه**، ص. 214.

10.ملء بحيرة سد النهضة في حالة التدفق الطبيعي للنيل الأزرق خلال مدة 6 سنوات يسبب نقص سنوي في المياه المخزنة أمام السد العالي من حصة مصر من مياه النيل. [1]

– بالنسبة لفوائد سد النهضة فيرى بعض الخبراء المصريون أن السد مفيد لتنظيم المياه وانخفاض نسبة الطمي وضرورة التعاون مع الجانب الإثيوبي وكيفية معالجة الأضرار التي قد يتسبب فيها وتقليلها بالقيام بدراسات في كيفية إدارة السد وملئه بطريقة مدروسة ويتم الاتفاق عليها وهذا ما سعت له إثيوبيا ولكن قوبل بالرفض من طرف كل من مصر والسودان ، وكما أن خزان السد يحتفظ بحمولة رواسب تقدر ب 15 مليار متر مكعب مما يؤدي إلى زيادة عمر السدود الأخرى وصولا إلى السد العالي، وكذلك يحد من الرواسب ويزيد من سعة التخزين لبحيرة ناصر، حيث يقدر أن أكثر من 50 % من الرسوبات في أسوان تأتي من النيل الأزرق .[2]

المطلب الثاني: أثر بناء سد النهضة على السودان

يبعد سد النهضة عن الحدود السودانية بمسافة تتراوح بين 20 و40 كيلومتر وهو اكبر سد كهربائي في القارة الإفريقية والعاشر عالميا في قائمة أكبر السدود في العالم، ولقد كان بنائه من المخاطر التي تصيب السودان كدولة باعتبارها دولة مصب ومجرى وبما أن المشروع يعتبر من اكبر المشاريع المائية وأن له آثار ايجابية وسلبية.[3]

أولا : التأثيرات الايجابية لسد النهضة على السودان :

تتمثل ايجابيات قيام السد بالنسبة لدولة السودان كالآتي :

- يدعم الكهرباء في السدان وفقا أن إثيوبيا قالت أن الأولوية للكهرباء سوف تكون لدول حوض النيل بما فيهم السودان، كما أن السد لا يبعد كثيرا عن العاصمة السودانية بمسافة تتراوح ما بين 20 إلى 40 كم.
- يقلل فيضان النيل الأزرق وذلك يساعد في استقرار الأسر التي تقطن بالقرب من النيل الأزرق.
- يساهم في إطالة أعمار الخزانات الأخرى مثل خزان سنار والرصيرص بحجز كمية الأشجار والحيوانات والمواد الضخمة التي يجرفها النيل أثناء اندفاعه في حالة شهر أغسطس.

[1] –بحر الدين عبد الله مدني، **مرجع سابق**، ص. 64 .

[2] – يوسف آدم، **مرجع سابق**، ص. 214.

[3] – **المرجع نفسه**، ص. 216.

- لا يؤثر على السودان بفقدان بحصته المقدرة ب 18.5 مليار متر مكعب لأنه لم يستعمل منها حوالي 3 مليار متر مكعب كانت تذهب دون فائدة ولم تكن تستفيد منه مصر .
- يقلل من الترسبات والأوساخ التي تأتي من الهضبة الإثيوبية مما يساعد على التقليل من عمليات النظافة والصيانة لخزان سنار والروصيرص .
- ينظم توليد الكهرباء في سد مروي ويساعد على تعدد الدورات الزراعية المروية نظرا لانسياب النيل على مدار العام ككل وهذا سيساعد العملية التنفيذية المتواصلة كل شهور السنة للمياه الجوفية في المنطقة بدلا من تغذيتها فقط في الأشهر الثلاثة للفيضانات.[1]

ثانيا: التأثيرات السلبية لبناء سد النهضة على السودان:

- وحسب بعض الدراسات أن بناء السد سيؤثر على حصة السودان بنقص بنسبة 9 – 12 مليار متر مكعب .
- احتمالية انهيار السد لوجود خلل فني مقصود أو غير مقصود يؤدي إلى نتائج تلحق بالضرر على السودان وخصوصا الخرطوم فتغرق .
- تغير التركيبة البيئية في السودان نتيجة لتخزين في بحيرة سد النهضة .
- تقليل إنتاجية بعض الآسر التي تزرع مياه النيل الأزرق وتلك الأسر سوف تصبح عالا على الدولة.
- وبالنسبة لأهم نقطة التي أسفرت عنها الخلافات الأخيرة في مسالة تشغيل السد وفترة ملئه بحيث قال بعض الخبراء أن للسد آثار سلبية عند تشغيل.
- ملء خزان سد النهضة يسبب انخفاض مستوى المياه وحجم التخزين في بحيرة ناصر بقيمة مختلفة وفقا لما توصل إليه من دراسة لنتائج ملء البحيرة.
- زيادة فوائد التبخر الذي تؤثر على نوعية المياه في نهر النيل بسبب زيادة الملوحة وزيادة معدل فوائد السنوية من بحيرة ناصر لزيادة التبخر بنسبة 5.9%.[2]

[1]– يوسف آدم، **مرجع سابق**، ص ص. 216.

[2]– **المرجع نفسه**، ص ص. 216–218.

المطلب الثالث: أثر بناء سد النهضة على إثيوبيا

الفائدة الكبرى لإثيوبيا من سد النهضة هو إنتاج الطاقة الكهرومائية (5250 ميغاوات)، التي تعادل ما يقارب ثلاثة أضعاف الطاقة المستخدمة حاليا .

-التحكم في الفيضانات التي تصيب السودان وخاصة الروصيرص .

-توفير مياه قد تستخدم جزء منها في أغراض الزراعة المروية.

من المتوقع تغير مجرى مصائد الأسماك، وهذا الفوائد هو ما قامت الحكومة الإثيوبية تسويقه لإقناع شعبها بهذا المشروع، وهذا ما أعرب المواطنون الإثيوبيين أن السد هو بوابة خير، ولهم فيه منفعة اقتصادية اجتماعية كبيرة ويقيهم من الأضرار التي سبق ذكرها.

كذلك هناك أضرار للسد بالنسبة لإثيوبيا تتمثل في:

- زيادة حدوث فرصة الزلازل بالمنطقة في بيئة صخرية منشقة من قبل.
- التوتر السياسي بين مصر وإثيوبيا حسب مشروع سد النهضة.
- التكلفة العالية التي تبلغ نحو 4.8 مليار دولار أمريكي، والتي كانت من المتوقع أن تصل في نهاية المشروع إلى حوالي 8 مليار دولار أمريكي للتغلب على المشاكل الجيولوجية التي يمكن أن تواجه المشروع، كما هو معتاد في كثير من المشروعات الإثيوبية السابقة .
- تهجير نحو 30 ألف مواطن من منطقة البحيرة.[1]

- قصر عمر السد الذي يتراوح ما بين 25 و50 عاما، نتيجة عوامل جيولوجية التي سبق ذكرها.

- إمكانية انهيار السد نتيجة تلك العوامل الجيولوجية، وسرعة اندفاع مياه النيل الأزرق والتي تصل في بعض الأحيان إلى ما يزيد على نصف مليار متر مكعب يوميا، وبالتالي فان السد

[1]- يوسف آدم، **مرجع سابق**، ص. 212.

وفقا لما هو مذكور أعلاه والذي يكون ما يقرب 75 مليار متر مكعب ليس في صالح إثيوبيا لصعوبة إنجازه نظرا لوضع إثيوبيا الاقتصادية.[1]

إن سد النهضة قد يخلق جو من التوتر السياسي بين السودان ومصر وإثيوبيا على حد سواء وإن حدث هذا التوتر السياسي فانه يمكن أن يستعمل السد كأداة للضغط على حكومة مصر والسودان فيصبح الهدف من اقتصادي لتوليد الكهرباء إلى هدف التحكم فيمكنها أن تتحكم ببوابات السد للتقليل أو تزيد كميات المياه المتدفقة لكل من مصر والسودان.

[1] – يوسف آدم، **مرجع سابق**، ص. 212.

الفصل الثالث:

سيناريوهات مستقبل أزمة سد النهضة 2011-2021

تمهيد:

أزمة سد النهضة تطورت وزادت حدتها بين إثيوبيا ومصر والسودان، خاصة بالتدخلات الخارجية في منطقة نهر النيل نتيجة لحفظ مصالحها خاصة: أمريكا، الصين والكيان الصهيوني، مما زاد في تأجيج الصراع المائي بين دول المنبع والمصب، وبالرغم من عقد عدة تشاورات ومفاوضات ميزها الطابع الدبلوماسي خاصة من الجانب المصري، وذلك من أجل الخروج بالأزمة إلى بر الامان بما يحفظ المصالح المائية للدول الثلاثة، لكن باءت تلك المفاوضات بالفشل نتيجة تعنت وإصرار إثيوبيا خاصة بإتمامها لعملية الملء الأول ونيتها في البدء في عملية الملء الثاني للسد بصفة منفردة، دون مراعات لمصالح مصر والسودان، مما أدى إلى احتمالية حدوث سيناريوهات مختلفة تتجلى في الافق حسب العديد من الخبراء والاستراتيجيين مثل سيناريو التعاون، يليه سيناريو التحكيم الدولي وصولا إلى السيناريو العسكري.

المبحث الأول: عوامل استمرار أزمة سد النهضة

المطلب الأول: التغلغل الاسرائيلي:

أولا: الأهداف الاستراتيجية لإسرائيل في حوض النيل:

كان رواد المشروع الصهيوني متيقظين منذ البداية إلى أهمية المياه في نجاح مشروعهم الاستيطاني في فلسطين واستمراره وشعائرهم المعروفة (حدودك يا اسرائيل من النيل إلى الفرات) يعني أن البعد المائي كان حاضراً في تكوين الأبعاد الجغرافية للمشروع باعتباره البعد الذي يتوقف على نجاح المشروع واستمراره وازدهاره، ولذلك وضعت الحركة الصهيونية دائماً التحكم بمصادر المياه في أولوياتها إلى درجة عسكرة المياه وبعد أن نجح اليهود في تحقق هدفهم الأول وهو إنشاء الدولة اليهودية في فلسطين وهذا حسب فكرهم، أين شرعوا في السعي إلى تحقيق هدفهم الثاني وهو تعيين وترسيم حدود سياسية وقانونية لإسرائيل تحوي ضمنها المناطق الغنية بموارد المياه.[1]

تعود أطماع اسرائيل في مياه نهر النيل في المشروع الذي طرحه تيودور هرتزل عام 1903، عندما فكر في استأجر سيناء بموافقة الحكومة المصرية والبريطانية، لمدة 99 عاما، لتكون وطنا قوميا مؤقتا لليهود لحين تجهيز فلسطين، وذلك بتحويل جزء من مياه النيل لتلبية احتياجاتهم من المياه، وبقي حكم الحصول على مياه النيل يراود قادة اسرائيل حتى جاءت الفرصة عندما زار الرئيس المصري" أنور السادات" لإسرائيل وأعلن عن استعداد مصر لإيصال مياه النيل إلى اسرائيل، إلا ان هذه الفرصة باءت بالفشل بسبب اغتيال "أنور السادات".[2]

و فيما يلي عرض موجز لمشاريع اسرائيل في استغلال مياه نهر النيل:

- **مشروع " اليشع كالي 1974:**

طرح" اليشع كالي" في عام 1974 تخطيطا لمشروعه الذي ينطلق من خلفية عامة مفادها أن المنطق الأساسي في هذا المشروع هو أن كميات ضئيلة من المياه لا يزيد عن 1%

[1]– عبد السلام، **مرجع سابق**، ص. 32.

[2]– العضايله عادل محمد، **الصراع على المياه في الشرق الاوسط، الحرب والسلام**(عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005)، ص. 84.

من مياه النيل، أي 800 مليون م^3 سنويا من أصل 80 مليار م^3 متوسط التدفق السنوي بالمقياس المصري لا تشكل عنصرا مهما من الميزان المائي المصري، ويمكن نقلها في اتجاه الشمال إلى قطاع غزة والنقب الاسرائيلي.

وقد نشر المشروع تحت عنوان " مياه السلام "، ويقوم المشروع على توسيع ترعة الإسماعيلية " (قناة السلام)" التي تتغذى من روافد " دمياط " في الدلتا وقناة سيناء المتفرعة منها من أجل تأمين قدرة النقل المطلوبة، وتتراوح هذه القدرة بين 100 مليون م^3 / سنويا، في حال اقتصر التزويد على قطاع غزة ونمو 500 مليون م^3 في حالة تزويد مستهلكين اخرين.

وقد قوبل هذا المشروع بالرفض المصري، ليعاود الظهور في أكثر من مرة، اولها عام 1978 حين أطلق عليه مشروع " أليشع كالي" حل نموذجي لنقص المياه في اسرائيل، وفي عام 1986 وبمناسبة انعقاد مؤتمر" أرماند هامر" للتعاون الاقتصادي في الشرق الاوسط في جامعة "تل أبيب"، قام" كالي" بتطوير مشروعه تحت عنوان "خطة مياه الشرق الأوسط" في ظل السلام، ومرة أخرى في منتصف عام 1989 وخلال انعقاد ندوة التعاون الاقتصادي لدول الشرق الأوسط في "سان لوزان"، تم طرح مشروع " كالى " من جديد وطلب من مصر بيع حصة من مياه النيل قدرها 1% من إيراد النيل لإسرائيل، أي ما يعادل 800 م^3/ سنويا من مياهه لحل مشكل إسرائيل المائية، وأن هذا المشروع يمكن أن يؤدي إلى حل بعض مشاكل المياه المصرية والعربية مثل ري شمال سيناء وإمداد قطاع غزة والضفة الغربية وإسرائيل بالمياه.[1]

- **مشروع يؤر:**

بعد زيارة الرئيس المصري" أنور السادات" للقدس عام 1977، طلب مدير هيئة تخطيط المياه الإقليمية في إسرائيل "شاؤول أولو زوروف" بضرورة شراء إسرائيل لواحد مليار م^3 من مياه النيل سنويا، فتستفيد مصر ماليا من جهة، وتتمكن إسرائيل من حل مشاكلها المائية من جهة أخرى، وشملت مقترحاته حفر ثلاث أنفاق تحت قناة السويس وضح المياه المارة في هذه الأنفاق إلى

[1]– اعراب، لعلام، **مرجع سابق**، ص. 86.

محطة جر رئيسية في سيناء، ويتم نقلها إلى إسرائيل عن طريق قنوات وشبكات ري.[1]

- **مشروع ترعة السلام:**

مشروع ترعة السلام أو ما يعرف بمشروع" تنمية شمال سيناء"، المرحلة الأولى من هذا المشروع اكتملت بنقل مياه نهر النيل فرع دمياط في اتجاه بحيرة المنزلة، ثم جنوبا فشرقا حتى قناة السويس، ويبلغ طول الترعة في هذه المرحلة 87 كم، والمرحلة الثانية من المشروع والتي اكتملت عام 2002 فيها تمر الترعة أسفل قناة السويس وتمتد شرقا حتى وادي العريش، والهدف من المشروع كله تعمير صحراء سيناء ، و هذا يوضح المكانة المحورية للمياه في الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي في حالة الشح المائي الذي تعاني منه اسرائيل.[2]

ثانيا: مياه النيل في التحالف الاسرائيلي الإثيوبي

المخاطر الحقيقة بالنسبة لمصر والسودان من القوى الخارجية خاصة إسرائيل، مدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية، تكمن في تنفيذ المشاريع المائية في أعالي النهر " إثيوبيا والبحيرات"، والتي ليس الهدف منها هدفا اقتصاديا بقدر ما هو هدف لإضعاف كل من دول المجاري والمصب خاصة السودان ومصر، وتهديد وجودهما بتحجيم أهم موارد نموهما وتطورهما وبقائهما وهو المياه، وهذا ما يفسر الجهود الإسرائيلية والأمريكية في إثيوبيا ومنطقة البحيرات.

ان من أهم الاستراتيجيات الاسرائيلية هو السيطرة على مصادر المياه العربية بهدف التوسع وجلب المستوطنين الجدد، وترى أنها في حاجة مستمرة غلى زيادة مواردها المائية لري المزيد من الأراضي الزراعية تغطية حاجة السكان المتزايدة بسبب زيادة اعداد المهاجرين وتحقيق الرفاهية لهم، واخذت تتطلع على الحصول على المياه من النيل على الفرات، لذا اتجهت لتأمين حاجاتها المائية من خلال التنسيق مع دول تتمتع بموارد مائية كبيرة وتمتلك مصادر المياه.[3]

---

[1]– ابتسام أوعشرين، **مرجع سابق**، ص. 161.

[2]– اعراب، لعلام، **مرجع سابق**، ص ص. 86–87 .

[3]– صبيح حمدان سوسن، **الدعم الخارجي لإنشاء سد النهضة الإثيوبي وتداعياته على دول حوض النيل** (مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 23) ص. 241.

تقع إثيوبيا ضمن دائرة الاهتمام الدولية في الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الوطن العربي لكونها أحد مصادر المياه الرئيسية لكل من السودان ومصر، حيث تسيطر على 85 % من مياه النيل، وتعمل إسرائيل على تشجيع إثيوبيا لإقامة سد على مجرى النيل الأزرق الذي يشكل 80 % من مياه النيل واضافة مشروعات للري على النيل والتّأثير بالتالي على منسوب المياه في كل من السودان ومصر.

ترتبط اسرائيل بعلاقات وطيدة وفريدة مع إثيوبيا لاسيما وانها تولي اهتمام كبيرا بأن لا يكون البحر الاحمر بحرا عربيا فقط لذا فهي تساعد إثيوبيا بكل الوسائل الممكنة، ومساهمة اسرائيل في بناء السدود على منابع النيل تعد احد الطرق للتعاون مع إثيوبيا لتهجير أعداد كبيرة من اليهود الاثيوبيين (الفلاشا) إلى اسرائيل،[1] انظر الشكل رقم: (04).

الشكل رقم(04): صورة توضح التغلغل الإسرائيلي في نهر النيل

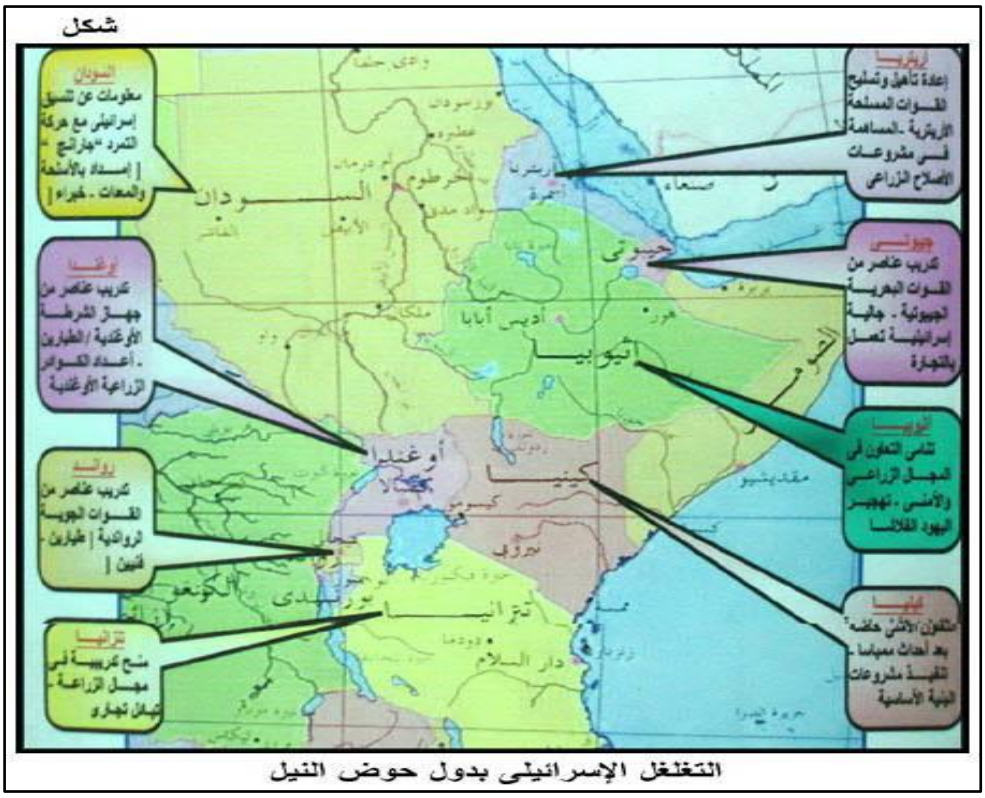

المصدر: من الرابط: https://www.moqatel.com

[1]– صبيح حمدان، **مرجع سابق**، ص. 241.

ويظهر التعاون الاثيوبي الاسرائيلي في الجانب المائي بعدة أشكال منها:

- تنمية مواردها المائية وتقديم مساعدات تقنية لاستغلال مياه النيل من خلال متابعة الخبراء الاسرائيليين لعمليات المسح الجيولوجي للهضبة الاثيوبية التي تم اختيارها لإنشاء العديد من السدود.
- تقوم اسرائيل بتحريض إثيوبيا على التنصل من الاتفاقات المبرمة مع مصر والسودان بغرض التنفيذ المشاريع المائية على منابع النيل.
- قامت اسرائيل بالتنسيق مع إثيوبيا وبالاتفاق مع زعيم الحركة الانفصالية في جنوب السودان على ايقاف العمل في قناة (جونقلي) على النيل الأبيض الحركة الانفصالية في جنوب السودان بغرض تنفيذ المشارع المائية على منابع النيل.
- قامت اسرائيل بالتنسيق مع إثيوبيا والاتفاق مع زعيم الحركة الانفصالية في جنوب السودان على ايقاف العمل للحركة الانفصالية لتمرير المخطط الاسرائيلي الاثيوبي حول المياه.[1]
- تحاول اسرائيل من خلال تعاونها مع إثيوبيا إلى تنفيذ المشارع المائية التي سبق واعلنت إثيوبيا عن عزمها على تنفيذها ويصل عددها إلى 40 مشروع تشمل (36 يد) على النيل الازرق لاستصلاح (400ألف) هكتار من الاراضي الزراعية وانتاج (38 مليار كيلو وات) من الطاقة الكهربائية، ومن أهم هذه المشاريع السد التخزيني على نهر (فشقا) احد روافد النيل الأزرق وقد يقطع (25 مليار م^3) من المياه، وتتوسع إثيوبيا بهذا المشروع بإقامة خزانين على النهر نفسه بمساعدة اسرائيلية مباشرة، وقد حاولت اسرائيل التدخل لدى البنك الدولي لتمويل هذا المشروع على أن يتولى الخبراء الاسرائيليون وضع الدراسات الفنية والاشراف على التنفيذ الا أن البنك الدولي رفض المشروع بسبب تكلفته العالية بالنسبة لإمكانات إثيوبيا الاقتصادية، فتحولت إثيوبيا إلى البنك الافريقي للتنمية الذي وافق مشترطا موافقة دول المصب، كما قامت اسرائيل ببناء سد على منشأ أحد فروع النيل الازرق الذي يمد النيل بحوالي 75% من المياه لحجز نصف مليار م^3 مقابل قيام إثيوبيا بتقديم تسهيلات لإسرائيل في جزيرة (دهلك) و(فاتيما) لإقامة قواعد عسكرية فيها.[2]

---

[1]– وعد الله حسين ياسين الحمداني، **نهر النيل وتأثيره على الامن القومي العربي**. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2014، ص. 241.

[2]– **المرجع نفسه**، ص. 241.

- وقعت اسرائيلي اتفاقا مع إثيوبيا يتعلق بتوزيع الكهرباء التي سيتم انتاجها من سد النهضة، وقد بدأت بإنشاء خط لنقل الكهرباء إلى كينيا، وخط أخر إلى جنوب السودان، ولا شك ان عقود توزيع الكهرباء تظهر ان اسرائيل جزء اساسي من عمليات وسياسات التشغيل بالسد.
- اتخذ التنسيق الاسرائيلي الاثيوبي شكلا جديدا في عهد (منجستو وايلاماي) حيث امتدت اخطاره إلى جنوب السودان حيث يشكل حوض بحر الجبل الشريان الرئيس الثني لنهر النيل، وهذا يشكل خطرا على دول المصب مصر والسودان ففي الوقت الذي تسعى فيه إثيوبيا على السيطرة الكاملة على النيل الأبيض، تلجأ الدول المنفصلة الجديدة (جنوب السودان) للسيطرة على الشريان الاخر المهم لنهر وهو بحر الجبل.[1]

حاولت إسرائيل من خلال سياستها واستراتيجيتها فتح علاقتها مع دول منابع نهر النيل وخاصة إثيوبيا حتى يكون لها مرتكز على البحر الأحمر وضرب مرتكزات الأمن القومي العربي .

يأتي هذا التعاون بين إسرائيل وإثيوبيا تتويجا لتعاون سري بين الطرفين قدمت إسرائيل من جانبها القنابل العنقودية وطائرات الكفير للجيش الإثيوبي، فيما سمحت السلطات الإثيوبية باستئناف تهجير اليهود الفلاشا إلى إسرائيل، وتسعى إسرائيل من وراء هذا التعاون إلى زيادة نشاطها في منطقة القرن الأفريقي وتوطيد أقدامها في المنطقة لتعزيز دورها في أحداث جنوب السودان، والعودة إلى مدخل باب المندب من خلال إقامة منشآت عسكرية في منطقة جزيرة دهلق.[2]

ثالثا: اسرائيل اليد الخفية وراء انشاء سد النهضة:

تسعى إسرائيل للضغط على دول حوض النيل خاصة مصر والسودان من خلال تقديم المساعدات لإثيوبي لتشجيعها على إقامة مشروعات لتحويل جزء من مياه النيل الأزرق، مما يؤثر على كمية المياه التي ترد إلى مصر والسودان، وأبرز مثال على ذلك مشروع سد النهضة الذي قامت إثيوبيا بإنشائه عام 2011 ،حيث وقعت إثيوبيا عقدا مع احدى الشركات الاسرائيلية لتولي مهمة توزيع الكهرباء المولدة من ذلك السد بعد اتمامه، الامر الذي يعني ان اسرائيل كانت الطرف المتحكم في سياسات تشغيل سد النهضة، مما يكشف الغطاء على الدور

---

[1]– صبيح حمدان، **مرجع سابق**، ص. 242.

[2]– عبد السلام، **مرجع سابق**، ص ص. 38–39.

الخفي الذي تلعبه اسرائيل في تعميق أزمة ذلك السد بين مصر واثيوبيا والسودان، مما دفع ببعض المهتمين بشئون المياه إلى الحديث عن "مؤامرة إثيوبية اسرائيلية " تسعى إلى التحكم أو التقليل من كميات المياه المتدفقة من نهر النيل إلى كل من مصر والسودان.

كما كشف موقع "تيك ديبكا" الاستخباري الإسرائيلي النقاب عن سعي تل أبيب إلى تحصين سد النهضة الإثيوبي، ومساعدة أديس أبابا على حماية سدها الذي قد يتعرض في أسوأ الأحوال إلى هجمات في حال فشل المفاوضات مع مصر والسودان[1]

وذكر الموقع أن طواقم من ثلاثة مصانع متخصصة في الصناعات العسكرية والدفاعية والجوية في إسرائيل أنهت مؤخراً العمل على نصب منظومات دفاعية جوية متطورة من طراز "Spyder–MR"حول سد النهضة الإثيوبي وكما نقل الموقع عن مصادر استخباراتية وأمنية إسرائيلية القول: إن "تل أبيب بدأت في نصب المنظومات الدفاعية حول سد النهضة في شهر مايو/أيار، واستغرق الأمر نحو شهرين ونصف من العمل المتواصل."

وأشار إلى أن شركة الصناعات الدفاعية الإسرائيلية "رفائيل" وفّرت لإثيوبيا منظومة "بيتون" الدفاعية وكذلك منظومة "ديربي" وهي من صناعة محلية إسرائيلية، في حين وفّرت الصناعات الجوية الإسرائيلية "MBT Missiles Division of Israel Aerospace Industries " شاحنات خاصة تحمل المنظومات الدفاعية.[2]

وتؤكد المصادر الإسرائيلية أن منظمة "Spyder–MR" الدفاعية الجوية هي المنظومة الوحيدة في العالم التي بإمكانها إطلاق صاروخين من طرازين مختلفين معاً، وهما "بيتون" الذي يصل مداه إلى خمسة كيلومترات، و"ديربي" الذي يصل مداه إلى خمسين كيلومتراً.

وقبل أن تتكشف معالم التدخل الإسرائيلي في الصراع على مياه النيل، ومساعيها لدعم إثيوبيا بشكل علني، كشف المهندس حيدر يوسف، وكيل أول وزارة الموارد المائية والكهرباء السوداني السابق، في حديث مع صحيفة "الوطن" المصرية، النقاب عن وقوف إسرائيل وراء سد النهضة.

---

[1]– سد النهضة، "كيف تبث اسرائيل بمياه النيل وما مصلحتها من دعم إثيوبيا ؟ "في: **https://www.trtarabi.com** ، بتاريخ 2021/05/19، على الساعة 16:00.

[2]– **المرجع نفسه.**

وقال يوسف في حينه: إن "تل أبيب تقف وراء فكرة سد النهضة"، مشيراً إلى أن القانون الدولي يمنح إسرائيل حقاً في الحصول على مياه نهر النيل حال أنشأت كياناً اقتصادياً مع دول المنبع، "وهو ما تسعى إليه، إذ تخطط منذ أمد بعيد للاستيلاء على مياه النيل، وكشف أن لدى إسرائيل "طابقاً كاملاً في وزارة الموارد المائية والكهرباء في "أديس أبابا"، فضلًا عن تدريب 500 مهندس ري إثيوبي في تل أبيب، كما تم توقيع اتفاقية بين وزارة الكهرباء الإثيوبية وشركة "تل أبيب" لإدارة كهرباء إثيوبيا".

في السياق ذاته، كشف وزير الري المصري السابق محمد نصر الدين علام أن "إسرائيل تتلاعب بشكل خفي في أزمة سد النهضة، بمساندتها لإثيوبيا، من أجل التضييق على المصريين في نهر النيل."وأضاف في حواره مع برنامج "مساء القاهرة" المذاع عبر قناة الحدث اليوم: أن "العدو الاستراتيجي يستخدم جميع أدوات سياسة العصا والجزرة في أزمة سد النهضة، حيث قالت بريطانيا منذ زمن بعيد، إن نهر النيل أهم شيء للمصريين، وإذا أردت أن تضيق عليهم الخناق "إقفل الحنفية"، وهم يريدون حالياً استخدام هذا السلاح، لذلك تبين ان اسرائيل هي اليد الخفية وراء انشاء السد نظرا لأطماعها السياسية والاقتصادية في المنطقة.

المطلب الثاني: التدخل الامريكي

لقد زاد الاهتمام الأمريكي في منطقة حوض النيل كونها احدى المناطق ذات الاهمية الجيواستراتيجية للمصالح والاهداف الأمريكية ولذلك هي تلعب دورين غير مباشرين في تلك المنطقة أولهما السعي إلى محاصرة وتطويق وشد اطراف السياسة المصرية في محيطها الاقليمي، الامر الذي يخدم تثبيت النفوذ الامريكي سياسيا واستراتيجيا في ذلك الاقليم ومن ثم التمهيد بدور اسرائيلي فاعل في تلك المنطقة عن طريق الضغط على دول نهر النيل للسماح بتوصيل مياه النيل لإسرائيل، وثانيهما ترسيم الخريطة الجيوبوليتيكية للسودان،[1] واعادة خلق وتشكيل سودان جديد وهو الأمر الذي بدأته الادارة الامريكية عام 2000 (حتى تحقق اعلان الدولة الجديدة في جنوب السودان في 09 يوليو 2011) وما قد يمثله هذا الانفصال من اثار بالغة الخطورة على الامن المائي المصري والسوداني، وبل على الامن القومي لهما، وبالتالي

[1]- **المرجع سابق** .

هناك علاقة ارتباطية بين تزايد الدور الامريكي في منطقة حوض نهر النيل وبين الصراع المائي حول سد النهضة من ناحية اخرى.[1] انظر الشكل رقم (05).

الشكل رقم (05): صورة توضح التوغل الامريكي بدول نهر النيل والقرن الافريقي

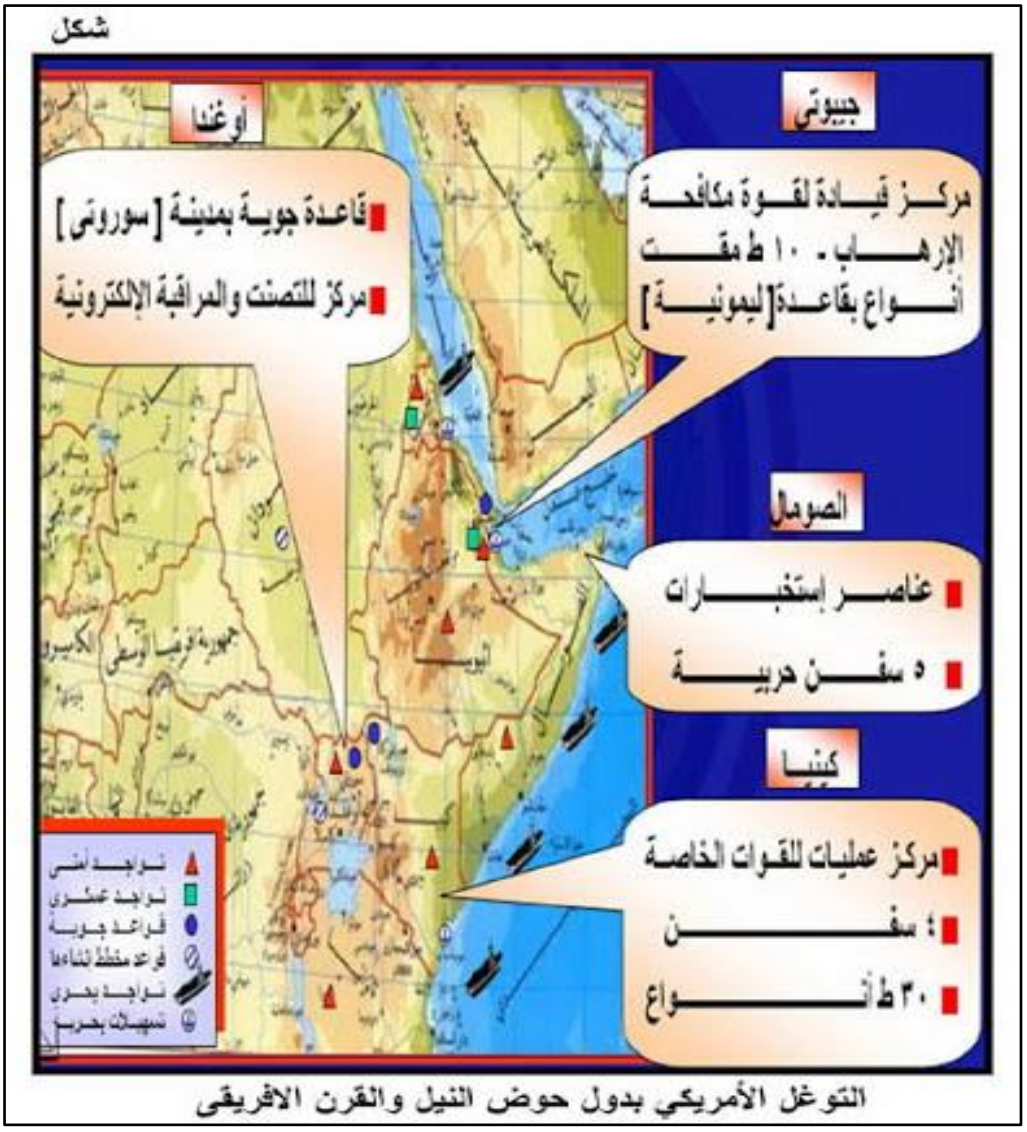

المصدر: من الرابط: https://www.**google.com**

بالتالي يكون للمصالح الأمريكية والاسرائيلية مركز الصدارة في أي تغيير للخريطة السياسية لهذه المنطقة ويمثل ذلك تهديدا خطيرا للبلدان العربية وفي مقدمتها مصر والسودان ومصالحهما الحيوية في حوض النيل.

[1]– اعراب، لعلام، **مرجع سابق**، ص. 88.

المطلب الثالث: النشاط الصيني:

تندرج الاستراتيجية الصينية في حوض النيل ضمن التوجهات الأساسية للسياسة الصينية في إفريقيا بوجه عام والتي تتمثل في إنشاء علاقات صداقة متينة وتحقيق المساواة بين الطرفين في التجارة البينية والوحدة والتعاون والتنمية المشتركة.

تسعى الصين لحماية استثماراتها الضخمة في إفريقيا في وقت تسعى دول حوض النيل لتحجيم دور مصر ما جعل هذه الأخيرة تثير الأزمة حول سد النهضة الذي أقامته إثيوبيا بدعم صيني خاصة بعد التكتل الإفريقي حول هذا المشروع الذي يهدد حصة مصر والسودان من مياه النيل، وقدمت الصين أكبر مساهمة لبناء سد النهضة الإثيوبي ما جعل دولتي المصب تتخوفان من الدور الذي تقوم به الصين ويؤكد المراقبون أن إثيوبيا بحاجة إلى مساهمة المؤسسات الدولية من أجل إقامة السد.[1]

أقامت الصين بشكل خفي نفوذها بين القوى الناشئة في أفريقيا، ووضعت أنظارها على أكثر الموارد المتنازع عليها في القارة وخاصة الموارد المائية والأنهار، حيث تُشير البيانات إلى أن الصين استثمرت في تمويل وبناء السدود في 22 دولة أفريقية خلال العقد الأخير، ولم تكن منطقة حوض النيل استثناء من ذلك، فوسط التراجع الملحوظ للقاهرة، والصعود الواضح لإثيوبيا، تمكّنت بكين من توظيف الصراع طويل الأمد بين القوتين لمصلحتها، وبخلاف ذلك، فإن بكين وجدت في أديس أبابا، المعروفة تاريخيا بمقاومتها للاستعمار والنفوذ الغربي، موطئ قدم مناسب لتأمين دورها المستقبلي في أفريقيا بشكل عام، وفي منطقة حوض النيل على وجه التحديد.[2]

بدأت بكين رحلتها الاستثمارية في إثيوبيا، على الرغم من أن الصين قد تجنّبت تقديم قروض مباشرة لتغطية تكاليف إنشاء سد النهضة، خوفا من إثارة غضب مصر التي تمتلك فيها بكين أيضا مصالح متنامية، وبدلا من ذلك، تعهّدت الصين في عام 2013 بتقديم قرض بقيمة 1.2 مليار دولار لتمويل خطوط الكهرباء والبنية التحتية المقرر أن تنقل الكهرباء المولدة من

[1]– حسن سلمان، السد الاثيوبي على النيل: الصين تمول وافريقيا تستغل ضعف مصر، في -**www.middle-east-online.com**، بتاريخ 2021/05/20،على الساعة 14:30.

[2]– اعراب، لعلام، **مرجع سابق**، ص ص.90 –91.

سد النهضة إلى البلدات والمدن الرئيسية، وعلاوة على ذلك، أعلنت بكين في إبريل/نيسان 2019 عن منح قرض بقيمة 1.8 مليار دولار لحكومة رئيس الوزراء الجديد آبي أحمد خلال الزيارة التي قام بها الأخير إلى الصين بهدف توسيع شبكة الكهرباء في إثيوبيا، وهو قرض يُعتقد أن جزءا كبيرا منه قد وُجِّه لاستكمال أعمال الإنشاءات وشراء التوربينات اللازمة لتشغيل سد النهضة، وفي المقابل قامت الحكومة الإثيوبية بمنح الكثير من عقود السد المربحة للشركات الصينية، حيث تعاقدت شركة الكهرباء المملوكة للدولة الإثيوبية مع مجموعة جيزوبا الصينية، وهي شركة هندسية مملوكة للدولة، للمشاركة في أعمال الإنشاءات الخاصة بسد النهضة مقابل 40.1 مليون دولار، وفي الوقت نفسه، تعاقدت الحكومة الإثيوبية مع الفرع الصيني لشركة " فويثهيدرو الألمانية" للطاقة الكهرومائية المحدودة لتوريد التوربينات الثلاثة الأخيرة للسد مقابل 112 مليون دولار (ورّدت الشركة بالفعل 13 توربينا لأعمال السد خلال الأعوام الماضية).[1]

المبحث الثاني: أهم محطات التفاوض حول أزمة سد النهضة 2011-2021.

المطلب الأول: مرحلة التفاوض 2011-2015.

أهم جولات التفاوض في أزمة سد النهضة في هاته المرحلة ما يلي:

1 - جولات 2011:

- **تشكيل اللجنة الثلاثية :** تم تشكيل اللجنة الثلاثية الدولية لدراسة وتقييم مشروع سد النهضة بناء على مقترح وافق عليه مليس زيناوي رئيس وزراء إثيوبيا السابق، وعصام شرف رئيس الوزراء المصري الأسبق في سبتمبر 2011، ولقد تم عقد اجتماع لوزراء المياه في مصر والسودان وإثيوبيا وتم الاتفاق على تكوين اللجنة من عشرة خبراء تضم خبيران من كل دولة من الدول الثلاث وأربعة خبراء دوليين في مجالات هندسة السدود والموارد المائية والتأثير الاجتماعي والبيئي وبدأت عملها في 15 مايو 2012، دخلت مصر في سلسلة جولات من المحادثات المصرية السودانية الإثيوبية اتسمت بالتعنت الإثيوبي الصارم، مما أدى إلى اللجوء إلى بيت

[1]- شبكة الجزيرة الاعلامية، "دبلوماسية النيل ..لماذا لا ترغب مصر في خوض حرب ضد اثيوبيا؟ " في: **https://www.aljazeera.net** ، بتاريخ 2021/05/12، على الساعة 12:00.

خبرة عالمي لتقييم السد وتحديد آثاره ونتائجه، انتهت تلك المرحلة في مارس 2015 مرت المحادثات بمراحل عديدة بدأت بالاتفاق على تشكيل لجنة الخبراء الدولية لتقييم المشروع ضمت خبيرين من السودان وخبيرين من مصر وأربعة خبراء دوليين من ألمانيا وفرنسا وجنوب أفريقيا في مجالات هندسة السدود وتخطيط الموارد المائية والأعمال الهيدرولوجية والبيئية والآثار الاجتماعية والاقتصادية للسدود.[1]

2 – جولات 2014:

– **اجتماع اصدار إعلان مالابو:** بين الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ورئيس الوزراء الإثيوبي في 28 يونيو 2014 يتضمن بيان مشترك ينص على أن الطرفين قررا تشكيل لجنة عليا تحت إشرافهما المباشر للتعامل مع كافة الأطراف فيما يخص جوانب العلاقات الثنائية والإقليمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية كما أكد الجانبان على مركزية نهر النيل كمورد أساسي لحياة المصريين ووجودهم وكذلك وعيهم بالاحتياجات التنموية للإثيوبيين تم الاتفاق على عدد من المبادئ:

1 – احترام مبادئ الحوار والتعاون كأساس لتحقيق المكاسب المشتركة وتجنب الإضرار ببعضهم.

2– إعطاء الأولوية لإقامة المشاريع الإقليمية لتنمية الموارد المالية لتلبية الطلب المتزايد على المياه و معالجة النقص في المياه.

3– احترام مبادئ القانون الدولي.

4– الاستئناف الفوري لأعمال اللجنة الثلاثية لسد النهضة لتنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية واحترام نتائج الدراسات التي ستجرى خلال مراحل مشروع السد المختلفة.[2]

5 – التزام الحكومة الإثيوبية بتجنب أي ضرر محتمل من جراء سد النهضة على استخدام مصر للمياه.

[1] -**Op.cit**.

[2] – البحيري، **مرجع سابق**، ص. 498.

6- التزام الحكومة المصرية بإجراء حوار بناء مع إثيوبيا يراعي احتياجاتها التنموية و تطلعات الشعب الإثيوبي.

7- التزام الدولتين بالعمل في إطار اللجنة الثلاثية بحسن النوايا و التوافق.

- **الاجتماع الرابع لوزراء الري :** انعقد في أغسطس 2014 بالخرطوم بعد ثمانية أشهر من الانقطاع وتم الاتفاق على آلية لتنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية حول سد النهضة ووقع الجانبان على البيان الختامي برعاية السودان والذي جاء فيه:

- تشكيل لجنة رباعية من الخبراء من الدول الثلاث بالإضافة إلى شركة استشارية دولية لإجراء الدراستين الإضافيتين للسد، وافق البيان على اختيار خبراء دوليين لحل أي نزاع قد ينشأ خلال النتائج النهائية في مدة أقصاها أسبوعين.

- بعدها انعقاد عدة جولات خلال 2014-2015 تمت صياغة اختصاصات اللجنة الفنية الوطنية وقواعدها الإجرائية والاتفاق على المعايير العامة لتقييم واختيار الشركات الاستشارية الدولية المنوط بها عمل الدراسات الفنية تم الاتفاق على سبع شركات استشارية دولية وتم اختيار إحداها للتنفيذ.[1]

3 - **جولات 2015:**

- **إعلان المبادئ بشأن سد النهضة:** اجتماع قادة الدول الثلاث بتاريخ 23 مارس 2015 تم فيه إعلان مبادئ بشأن سد النهضة بما في ذلك 10 مبادئ أساسية النص الكامل لـ "إعلان المبادئ" والتوقيع عليها.

- **الدورة السابعة لاجتماعات اللجنة الفنية :** انعقدت هاته الجولة في الفترة من 7 إلى 8 نوفمبر 2015 بالخرطوم بحضور وزراء الموارد المائية للدول الثلاث بمشاركة 12 خبيرا من أعضاء مجلس الوزراء باللجنة وتم فيها اصدار بيان تضمن قواعد وأطر عمل مكتبي استشاريين عالميين في إجراء الدراسات المطلوبة لسد النهضة وتحديد موعد 12 أغسطس 2015 لتلقي العرض الفني المعدل، جاء الاجتماع لتفعيل الخطوة المتفق عليها بشأن تنفيذ التوصيات الواردة

[1] - Egypt & the renayssance Dam .in: **http//www.sis.gov.er/section** .in 15/05/2021.at :07 :00.

في التقرير الختامي للجنة الدولية للخبراء لمشروع سد النهضة كان الهدف من هذه الجولة هو دراسة سبل دفع الدراسات الموصى بها في تقرير لجنة الخبراء الدولية بشأن تأثير سد النهضة على مصر والسودان ومناقشة نقاط الخلاف بين الشركتين الاستشاريتين والتي تم توضيحها للثلاث دول، كما هدفت إلى عرض نتائج الاجتماعات على وزراء الدول الثلاث لمراجعة البدائل التي قدمها خبراء لتجاوز الخلافات ومراجعة السيناريوهات المختلفة لتسوية الأزمة قبل عرضها على وزراء المياه والموارد لاتخاذ قرارات مشتركة لحل والبدء في تنفيذ الدراسات الفنية للمشروع.

-**اجتماع التوقيع على وثيقة الخرطوم :** تم عقده بتاريخ 27-28 ديسمبر 2015 لمناقشة المخاوف المصرية من سد النهضة، وتمخض الاجتماع عن توقيع وثيقة الخرطوم وهي وثيقة قانونية إلزامية ملزمة للدول الثلاث واستجابت لجميع المخاوف التي أثارتها هاته الدول.[1]

- رفضت مصر تنفيذ الدراسات الفنية لسد النهضة من قبل شركة واحدة فقط مشيرة إلى ما تم الاتفاق عليه خلال اجتماعات الجولة الخامسة للجنة الوطنية الثلاثية في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في أبريل 2015 حيث تم اختيار شركتين وليست شركة واحدة.

المطلب الثاني: مرحلة التفاوض من 2016 -2019

1-جولات 2016:

-**الاجتماعات الفنية لدراسة الاقتراح المصري :** انطلقت بتاريخ 6 يناير 2016 في أديس أبابا واقتراح زيادة فتحات مرور مياه سد النهضة من بوابتين إلى 4 بوابات بحضور استشاري من شركة ساليني الإيطالية، ومن ثم أعلن مسؤول العلاقات العامة بوزارة المياه الإثيوبية بتاريخ 8 يناير 2016 رفض بلاده الاقتراح المصري بزيادة فتحات المياه في السد مؤكدا أن أديس أبابا أجرت دراسات مكثفة حول المشروع قبل بدئه ولا داعي لإعادة التصميم وزيادة الثقوب مشيرة إلى أن الفتحتين الحاليتين في السد توفران مياه كافية لدولتي المصب "مصر والسودان".

اجتماع اللجنة الوطنية الثلاثية: بدأ الاجتماع في 16 فبراير 2016 بمشاركة خبراء من الدول الثلاث مع الشركتين الفرنسيتين BRL و Artelia المسؤولتين عن إعداد الدراسات حول آثار سد

1- **Op.cit**.

النهضة على مصر والسودان حيث تم الانتهاء من العرض الفني المشترك للشركات الفرنسية من قبل خبراء اللجنة الوطنية الثلاثية للدول الثلاث.

2- **جولات 2017:- الاجتماع الوزاري لدول حوض النيل(مصر والسودان وإثيوبيا):** عقد في أكتوبر 2017 لمناقشة بعض الاستفسارات حول التقرير التمهيدي الذي أعدته هيئة استشارية فرنسية مسؤولة عن تنفيذ الدراسات الفنية.

- **اجتماع اللجنة الفنية الثلاثية حول سد النهضة:** على المستوى الوزاري بالقاهرة في 11-12 نوفمبر 2017 بحضور وزراء الري في مصر والسودان وإثيوبيا ولم يتوصل الاجتماع إلى أي اتفاق بشأن اعتماد الوثيقة التمهيدية تقرير عن الدراسات الفنية لسد النهضة.

3 - **جولات 2018**:

-**القمة الثلاثية ومشاركة البنك الدولي :** اقترحت مصر في يناير2018 مشاركة البنك الدولي كطرف فني برؤية محايدة للبت في الاختلافات في عمل اللجنة الوطنية الثلاثية لسد النهضة أكد رئيس الوزراء الإثيوبي هايلي مريم ديسالين أن إثيوبيا رفضت طلب مصر بإدراج البنك الدولي في محادثات اللجنة الفنية الثلاثية بشأن سد النهضة، أعلن وزير الخارجية سامح شكري أنه تم الاتفاق خلال بين مصر وإثيوبيا والسودان على إنهاء الدراسات الفنية لسد النهضة خلال شهر.

- **اجتماع ثلاثي حول سد النهضة:** عقد في أبريل 2018 على مستوى وزراء الخارجية والري لمصر والسودان وإثيوبيا بالخرطوم ويأتي الاجتماع بناء على نتائج قمة أديس أبابا الثلاثية التي عقدت على هامش القمة الأفريقية في يناير الماضي.[1]

-**اجتماع لاستئناف الدراسات الفنية الاجتماع التاسع :** في مايو2018 مهد الاجتماع الطريق لاستئناف الدراسات والمقترحات الجديدة لدعم المسار الفني بالإضافة إلى إجراءات جادة لتعزيز التعاون وبناء الثقة.

[1] **-op.cit**.

-عبر الرئيس السيسي في يونيو 2018 أنه اتفق مع رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد على تعزيز الثقة والتعاون ومواصلة الجهود للتغلب على التحديات والتوصل إلى اتفاق نهائي بشأن سد النهضة وأضاف السيسي أن الاتفاقية من شأنها أن تضمن احتياجات مصر المائية التي لا جدال فيها وحقوق نهر النيل وتعزز التنمية والازدهار للشعب الإثيوبي وقال آبي أحمد إنه يبحث مع الرئيس السيسي سبل تعزيز العلاقات الثنائية مؤكدا أن الإثيوبيين يحترمون جيرانهم وإخوانهم المصريين.

- **اجتماعات مجموعة بحثية علمية مستقلة حول سد النهضة** : بدأت في 24 يونيو 2018 في الخرطوم لمناقشة الخيارات والاستراتيجيات لملء بحيرة سد النهضة ضمت مجموعة العمل خبراء وأكاديميين من مصر والسودان وإثيوبيا كما تناول الاجتماع ملاحظات مصر والسودان على اقتراح قدمته إثيوبيا في اجتماع سابق.

4 - **جولات 2019:**

-**اجتماع الجلسة الحوارية لمؤتمر الشباب السابع:** الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال هذا الاجتماع الذي عقد بالعاصمة الإدارية الجديدة يومي 30 و31 يوليو 2019 قال إن مصر تقدر الأزمة مشيرا إلى الدراسات التي أجريت لحساب كمية المياه التي مع بدء تشغيل سد النهضة وأضاف الرئيس السيسي" أننا يجب أن نتفق مع إخواننا في إثيوبيا على فترة ملء خزان السد بشكل يمكننا من تحمل الضرر ويجب علينا تقدير كمية المياه التي يمكننا تحمل خسارتها وهو ما يمكننا الاتفاق عليه" .

-**اجتماع حول نتائج ملف سد النهضة:** الاجتماع الثلاثي لوزراء الري الذي عقد في القاهرة مطلع أكتوبر 2019 لمناقشة ملف سد النهضة قال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي على مواقع التواصل الاجتماعي إنه لم يسفر عن أي تطور إيجابي وأن "الدولة المصرية بكافة مؤسساتها ملتزمة بحماية حقوق مصر المائية في نهر النيل وستواصل مصر اتخاذ الإجراءات السياسية اللازمة في إطار القانون الدولي لحماية هذه الحقوق سيستمر نهر النيل الخالد في التدفق بقوة ليربط الجنوب والشمال برباط التاريخ والجغرافيا.[1]

[1]- **Op.cit**.

– **عرض وجهة نظر مصر بشأن أزمة سد النهضة على المجتمع الدولي:** وهذا في إطار الجهود المصرية لوضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته وكان الرئيس السيسي قد عرض خلال خطابه أمام الدورة 74 للجمعية العامة للأمم المتحدة مؤكدا أن "مياه النيل هي مياه الشرب" مسألة حياة ووجود " وأوضح أن إثيوبيا تدخل حاليا مرحلة ملء السد من جانب واحد دون وجود اتفاقيات وإطار تنظيمي لتلك المرحلة بمشاركة الدول الثلاث مصر والسودان وإثيوبيا يعد مؤشرا للمخاطر مما يعني تقليل كمية المياه التي تصل مصر وتسبب في عطش المواطن المصري وتدمير المساحة الزراعية والإضرار بإنتاج الكهرباء.

5 – **جولات برعاية أمريكية:**

– **بيان صحفي للبيت الأبيض بشأن المفاوضات الجارية حول سد النهضة:** ولقد رحبت جمهورية مصر العربية به قال بيان صحفي للبيت الأبيض إن الولايات المتحدة تدعم مفاوضات مصر وإثيوبيا والسودان الجارية للتوصل إلى اتفاق تعاوني ومستدام ومتبادل المنفعة بشأن ملء وتشغيل سد النهضة وجاء في بيان البيت الأبيض أن "كل دول حوض النيل لها الحق في التنمية الاقتصادية والازدهار" "وتدعو الإدارة جميع الأطراف إلى بذل جهود حسنة النية للتوصل إلى اتفاق يحفظ تلك الحقوق مع احترام حصص مياه النيل في الوقت نفسه".

–قبلت مصر دعوة أمريكية لعقد اجتماع مع السودان وإثيوبيا بشأن النزاع الطويل بخصوص سد النهضة وسيجمع الاجتماع وزراء خارجية دول حوض النيل الثلاث في محاولة لكسر الجمود في المحادثات بشأن السد العملاق للطاقة الكهرومائية.[1]

– **اجتماعات وزراء خارجية:** شارك وزير الخارجية سامح شكري في نوفمبر 2019 في اجتماعات عقدت مع السودان وإثيوبيا لبحث موضوع سد النهضة الخارجية المصري إلى أن هذه اللقاءات أسفرت عن نتائج إيجابية من شأنها أن تساعد في تحديد مسار المفاوضات تعقد أربعة اجتماعات ثلاثية عاجلة على مستوى وزراء الموارد المائية وبمشاركة ممثلين من الولايات المتحدة والبنك الدولي للتوصل إلى اتفاق لملء وتشغيل السد خلال شهرين وبحلول 15 يناير 2020 قال شكري خلال الفترة المذكورة أصدرت وزارة الخزانة الأمريكية بيانًا مشتركًا حول

[1] **-op.cit**.

الاجتماعات قائلة إنه إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بحلول 15 يناير 2020 فإن وزراء الخارجية يوافقون على أن المادة 10 من إعلان المبادئ لعام 2015 سيتم الاحتجاج بها تنص المادة 10 على أن "تلتزم الدول الثلاث بتسوية أي نزاع ينشأ عن تفسير أو تطبيق إعلان المبادئ من خلال المحادثات أو المفاوضات على أساس مبدأ حسن النية إذا لم تنجح الأطراف المعنية في حل النزاع من خلال المحادثات أو المفاوضات، فيمكنها طلب الوساطة أو إحالة الأمر إلى رؤساء دولهم أو رؤساء وزرائهم ".

-**اجتماعات لمواصلة المشاورات الفنية حول ملء وتشغيل سد النهضة:** عقدت جولة من المناقشات في أديس أبابا في 15-16 نوفمبر 2019 لوزراء الري بمشاركة ممثلين عن الولايات المتحدة والبنك الدولي كمراقبين تم الاتفاق على مواصلة المشاورات والمناقشات الفنية حول ملء وتشغيل سد النهضة في اجتماع بالقاهرة يومي 2 و3 ديسمبر 2019، حيث استضافت مصر الجولة الثانية من سلسلة الاجتماعات في 2 ديسمبر 2019 بين مصر والسودان وإثيوبيا حول سد النهضة لاستكمال المناقشات الفنية حول القضايا العالقة المتعلقة بملء وتشغيل سد النهضة تمهيدًا للتوصل إلى اتفاق ثلاثي الأطراف 15 يناير 2020.[1]

-عقد وزراء الخارجية والري لمصر والسودان وإثيوبيا في 9 ديسمبر 2019 اجتماعا بواشنطن في إطار خارطة الطريق التي تم وضعها لمتابعة وتقييم التقدم المحرز في المفاوضات الفنية.

- **اجتماع فني للتفاوض بشأن قواعد ملء خزان سد النهضة:** في 21 ديسمبر 2019 بالعاصمة الخرطوم دار الاجتماع بين مصر وإثيوبيا والسودان للتفاوض بشأن قواعد ملء خزان السد، وبحسب محمد عبد العاطي وزير الموارد المائية والري المصري أبدت القاهرة مرونة في المفاوضات لقد استمعت مصر عن كثب إلى مخاوف إثيوبيا وأبدت استعدادها لإعادة النظر في مواقف معينة مما يدل على الروح البناءة التي تضفيها على عملية العمل مع السودان وإثيوبيا وأشار إلى أن الأطراف الثلاثة اتفقت على أن ملء السد وتشغيله يجب أن يتم بطريقة تعاونية ومنسقة تأخذ في الاعتبار العائد المائي السنوي للنيل الأزرق، فيما شدد الوزير السوداني على ضرورة الالتزام بالقانون الدولي وخاصة مبدأ الاستخدام العادل للمياه دون

1 - **Op.cit**.

الإضرار بأي طرف، معربا عن أمله في إحراز تقدم خلال هذه الجولة، وأكد وزير الموارد المائية والري الإثيوبي أن عملية ملء الخزان من المقرر أن تبدأ في يوليو 2020 وبالتالي هناك حاجة للتوصل إلى اتفاق بين جميع الأطراف المعنية.[1]

المطلب الثالث: مرحلة التفاوض 2020-2021

1- جولات 2020.

تكثفت الاجتماعات والمفاوضات الماراثونية منها ما عقد في جلسة استثنائية لمجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية عبر الفيديو كونفرانس لمناقشة ملف سد النهضة، والتي شهدت موقف إثيوبيا المتشدد اتجاه عدة نقاط قانونية وفنية وكذلك إصرارها على البدء في ملء الثاني لخزان السد دون التوصل لاتفاق، ومنها ما عقد في عواصم الأطراف وفي العاصمة واشنطن إلى أن أوشك الجميع على إنجاز الاتفاق النهائي.

وأعدت واشنطن وثيقة أولية تضمنت الاتفاق على حسم ثلاثة موضوعات من أكثر القضايا أهمية وهي:

1-جدول يتضمن خطة ملء سد النهضة على مراحل.
2-الآلية التي تتضمن الإجراءات ذات الصلة بالتعامل مع حالات الجفاف والجفاف الممتد والسنوات الشحيحة أثناء الملء.
3-الآلية التي تتضمن الإجراءات الخاصة بالتعامل مع حالات الجفاف والجفاف الممتد والسنوات الشحيحة أثناء التشغيل
ووقعت مصر على هذه الوثيقة في ختام الجلسة ولم توقع إثيوبيا ولا السودان، وتوطئة لإعداد الاتفاق النهائي استمرت المشاورات الفنية، واستقبل الرئيس المصري في 22 فبراير 2020 في القاهرة رئيس وزراء إثيوبيا السابق بصفته مبعوثا خاصا لرئيس الوزراء الحالي، وتناول اللقاء جهود التسوية السلمية لقضية سد النهضة[2]

1- **Op.cit.**

[2]- سعيد ندا، "استخدام القوة العسكرية في قضية سد النهضة الإثيوبي: المشروعية، والضوابط"، في: **https://www.qiraatafrican.com** ، بتاريخ : 2021/05/13، على الساعة 13:00.

–دعت واشنطن إلى اجتماع على المستوى الوزاري لبلورة الاتفاق النهائي إلا أن إثيوبيا لم تحضر الاجتماع، وطلبت مزيدا من الوقت للتشاور، ووقعت مصر على مشروع الاتفاق بالأحرف الأولى، وأكدت وزارة الخزانة الأمريكية أهمية عدم البدء في ملء بحيرة سد النهضة دون إبرام اتفاق نهائي بين الدول الثلاث، وأعربت عن تقدير الولايات المتحدة لتوقيع مصر على الاتفاقية بالأحرف الأولى، واستعدادها للتوقيع النهائي عليها، وقد تزامن ذلك مع إعلان إثيوبيا المتكرر عن عزمها الاستمرار في استكمال الإنشاءات والبدء في ملء بحيرة السد في الأول من يوليو 2020، ما أثار حفيظة مصر، فأعلنت خارجيتها رفضها التام للموقف الإثيوبي الذي يتعارض مع اتفاق إعلان المبادئ المبرم عام 2015 بين الدول الثلاث، ويتنافى بالكلية مع مبدأ حسن النية في تنفيذ الالتزامات المتبادلة، وإلى هنا تجمدت المفاوضات.[1]

–وفى يونيه 2020 أطلقت السودان مبادرة للعودة للمفاوضات، وعلى الرغم من بوادر سوء النية الإثيوبية، واستمرارا لإبداء مصر حسن نيتها، قبلت المبادرة، وفي 9 يونيو 2020 بدأت اجتماعات بين وزراء الري في الدول الثلاث بحضور مراقبين دوليين (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وجنوب إفريقيا الرئيس الحالي للاتحاد الإفريقي)، ولم تسفر الاجتماعات عن شيء سوى مزيد من التعنت ومراوغة الإثيوبيين، الذي يعبر عنهما ما طرحته إثيوبيا من اقتراحات لا يمكن لعاقل أن يقبل مناقشتها، وتتضمن التوقيع على ورقة غير ملزمة تتنازل مصر والسودان بموجبها عن حقوقهما المائية وتعترفان لإثيوبيا بحق غير مشروط في استخدام مياه النيل الأزرق بشكل أحادي، وبحق إثيوبيا المطلق في تغيير وتعديل قواعد ملء وتشغيل سد النهضة بشكل أحادي في ضوء معدلات الكهرباء المستهدف توليدها من السد، ولتلبية احتياجات إثيوبيا المائية، دون مراعاة حقوق مصر والسودان ودون تقديم أي ضمانات لهما في فترات الجفاف والجفاف الممتد، ودون الالتزام بتوفير أي حماية لهما من الآثار والأضرار الجسيمة التي قد تترتب على ملء وتشغيل السد.[2]

فما كان من مصر إلا أن تقدمت –عملا بالمادة 35 من ميثاق الأمم المتحدة التي تجيز للدول الأعضاء تنبيه مجلس الأمن إلى أي أزمة من شأنها أن تُهدّد الأمن والسلم الدوليين– بطلب إلى مجلس الأمن تدعو فيه المجلس إلى التدخل من أجل: تأكيد أهمية مواصلة الدول الثلاث

[1]– سعيد ندا، **مرجع سابق**.

[2]– **المرجع نفسه**.

–مصر وإثيوبيا والسودان– التفاوض بحسن نية، تنفيذا لالتزاماتها وفق قواعد القانون الدولي من أجل التوصل إلى حل عادل ومتوازن لقضية سد النهضة الإثيوبي، وعدم اتخاذ أي إجراءات أحادية قد يكون من شأنها التأثير على فرص التسوية السلمية.

وفى 26 يونيه 2020 شارك الرئيس عبدالفتاح السيسي عبر الفيديو كونفرانس في قمة مصغرة لرؤساء الدول الأعضاء بهيئة مكتب رئاسة الاتحاد الإفريقي لمناقشة قضية سد النهضة، وقد تم التوافق في ختام القمة على تشكيل لجنة حكومية من الخبراء القانونيين والفنيين من الدول الثلاث مصر والسودان وإثيوبيا، إلى جانب الدول الإفريقية الأعضاء بهيئة مكتب رئاسة الاتحاد الإفريقي، وكذا ممثلي الجهات الدولية المراقبة للعملية التفاوضية، وذلك بهدف الانتهاء من بلورة اتفاق قانوني نهائي ملزم لجميع الأطراف بخصوص قواعد ملء وتشغيل سد النهضة، مع الامتناع عن القيام بأي إجراءات أحادية، بما في ذلك ملء السد، قبل التوصل إلى هذا الاتفاق، وقد تم مكاتبة مجلس الأمن بهذا المضمون باعتباره جهة الاختصاص لأخذه في الاعتبار عند مناقشته القضية.[1]

وفى جلسة مفتوحة في 29 يوليو ناقش مجلس الأمن قضية سدّ النهضة، وتمسك كل طرف بموقفه، أبدت إثيوبيا أنها تتعاطى مع جهود الاتحاد الإفريقي، وأنها عازمة على إنهاء الاتفاق خلال أسبوعين، ومن ثم البدء في ملء البحيرة، وذلك في إطار جهود الاتحاد الإفريقي، وقد حثت جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن الأطراف الثلاثة على مواصلة الانخراط في جهود التسوية التي بدأها الاتحاد الإفريقي تحت مراقبة مجلس الأمن، وتأمل مصر وتشايعها السودان في إنجاز اتفاق نهائي وشامل هذه المرة في خلال الأيام القادمة، وإن كانت المؤشرات العامة تنبئ بغير ذلك.[2]

2– جولات 2021 (مفاوضات كينشاسا):

بتاريخ 2 أبريل 2021 عقدت في العاصمة الكونغولية كينشاسا جولة جديدة من مفاوضات سد النهضة، بحضور وزراء الخارجية والري لكل من إثيوبيا ومصر والسودان، بعد توقف دام أكثر من ثلاثة أشهر إثر الفشل في التوصل إلى اتفاق مرضٍ، واستمرت المحادثات لمدة ثلاثة أيام، ودعت الكونغو إلى عقد هذه الجولة بصفتها الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي بعدما تعثرت

[1]- سعيد ندا، **مرجع سابق**.

[2]– **المرجع نفسه**.

المفاوضات التي كانت تقودها جنوب أفريقيا طيلة العام الماضي، وشهدت تنفيذ إثيوبيا للمرحلة الأولى لملء السد بقرار أحادي دون اتفاق مع مصر والسودان أو إبلاغهما بالأمر، حيث سعت هذه المفاوضات والتي من شأنها أن تؤدي بدورها إلى اتفاق قانوني ملزم بشأن تشغيل السد بما يحافظ على مصالح جميع الأطراف.[1]

– ضلت المفاوضات في نفس إطارها ولم يتوصل كل من الأطراف الثلاثة إلى حل وإعطاء بوادر أمل في طي ملف الأزمة في غياب الإرادة السياسية لكل من مصر وإثيوبيا والسودان للدفع والوصول إلى اتفاق ينهي الخلاف ولا يؤدي إلى تأزم الوضع وتفاقمه وتحول العمل التفاوضي إلى نزاع عسكري يهدد استقرار المنطقة وتصاعد التوتر في العلاقات بين مصر والسودان وإثيوبيا خاصة من جراء استياء كل من مصر والسودان أمام ما تم وصفه بالتعنت الإثيوبي.

المبحث الثالث: مستقبل ازمة سد النهضة

المطلب الاول: سيناريو التعاون.

تقدم الدراسة منظورًا جديدًا لتحقيق توافق ثلاثي حول التعاون في تشييد مشروعات واسعة للطاقة الشمسية وطاقة الرياح بالتزامن مع تشغيل "سد النهضة"، مع ضرورة توفير ضمانات بأن السد لن يضر بالأمن المائي لمصر، خاصةً في فترات الجفاف

الفرع الأول: التعاون في مشروعات الطاقة المتجددة.

دخلت أزمة سد النهضة الإثيوبي الكبير منعطفًا جديدًا مع إقدام إثيوبيا على البدء في عملية الملء الثاني لبحيرة السد الذي من المتوقع أن يحجز أمامه 74 مليار متر مكعب من المياه (كمية مكافئة تقريبًا لحصتي مصر والسودان السنوية من مياه النيل)، ومن ثم قررت مصر والسودان اللجوء إلى مجلس الأمن الدولي، من أجل التدخل في مسار المفاوضات المتعثرة،

[1]–سعيد ندا، **مرجع سابق**.

وإثناء أديس أبابا عن اتخاذ أي إجراء أحادي من شأنه تعقيد الأمور.[1]

وسط هذا النزاع السياسي، تقترح دراسة جديدة مسارًا توافقيًّا حول أزمة سد النهضة، الذي أوشكت إثيوبيا على الانتهاء من إنشائه على النيل الأزرق، والذي من المتوقع له أن يصبح أكبر السدود الكهرومائية في إفريقيا، من خلال التعاون في مشروعات الطاقة المتجددة بين الأطراف الثلاثة المنخرطين في الأزمة: مصر، والسودان، وإثيوبيا.

ووفق نتائج الدراسة التي أعدها باحثون في جامعات بلجيكية وألمانية، ونُشرت في شهر أبريل الصارم، في دورية "نيتشر إينرجي"، فإن نشر مشروعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على نطاق واسع، لتكون بمنزلة مكمل للطاقة الكهرومائية المتوقع إنتاجها من سد النهضة يمكن أن يحل الأزمة .

ووفقًا لنتائج الدراسة، فإن على إثيوبيا وجيرانها نشر مزارع للطاقة الشمسية وطاقة الرياح على نطاق واسع، وخلق شبكة لإنتاج طاقة متكاملة إقليميًّا، ثم الاتفاق على تشغيل إثيوبيا لسد النهضة بالتزامن مع عمليات إنتاج الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وهذا يعني تقليل استهلاك المياه في الأيام المشمسة، وكذلك في الأيام التي يسودها نشاط الرياح، لتقتصر الحاجة إلى استهلاك المزيد من المياه على فترات الغيوم وعند عدم هبوب الرياح وفي أثناء الليل.

ويمكن تلخيص فكرة الدراسة في أنه بإمكان إثيوبيا توليد الطاقة من السد في غير الأوقات المشمسة أو أوقات نشاط الرياح، ووقف التوليد في فتراته عبر مشروعات طاقة الرياح والطاقة الشمسية، ومن ثم استمرار تدفق المياه (عبر السد) بصورة طبيعية لكلٍّ من مصر والسودان، خاصةً أن الإشعاع الشمسي ونشاط الرياح في شرق إفريقيا يتسمان بالموسمية، حيث تبلغ ذروة الإشعاع الشمسي في فترات الجفاف بالتزامن مع نشاط قوي للرياح.[2]

يقول "سيباستيان ستيرل"، خبير تخطيط الطاقة في جامعة بروكسل الحرة وجامعة لوفن، والباحث الرئيسي في الدراسة: إن الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في إثيوبيا ولدى جيرانها تتسم

[1]– محمد السعيد "التعاون في مشروعات الطاقة المتجددة يسهم في حل أزمة سد النهضة"، في: **https://www.scientificamerican.com**، بتاريخ 2021/05/25، الساعة 20:30.

[2]– السعيد، **مرجع سابق**.

بأنها موسمية ومعاكسة لتدفق مياه النيل الأزرق، وبالتالي فإن تشغيل سد النهضة بالتوافق مع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح سيعيد تنظيم ضخ المياه من السد بما يشبه إلى حد ما التدفق الطبيعي للنهر، وبالتالي ستتمتع إثيوبيا بجميع مزايا سد النهضة، ولكن من وجهة نظر السودان ومصر، فإن تشغيل سد النهضة سيبدو كما لو كان خزانًا صغيرًا نسبيًّا ولا يشكل خطرًا مائيا على البلدين.[1]

ويوضح "ستيرل" في تصريح لـ"للعلم" أن الدراسة تقدم منظورًا جديدًا لتحقيق توافق ثلاثي محتمل بشأن تشغيل سد النهضة وتوفير تأكيدات وضمانات لمصر بأن السد لن يضر أمنها المائي، خاصةً في فترات الجفاف.

وفق هذه الدراسة هي طريقة للخروج من هذا المأزق، مما يمهد الطريق للتوافق وزيادة مستويات الثقة المتبادلة بين الدول الأطراف، من خلال الموافقة على تشغيل سد النهضة بالتزامن مع تشغيل مشروعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ستضمن مصر والسودان أن سد النهضة لا يضر بمصالحهما، ولا يجلب سوى الفوائد حتى في فترات الجفاف" يقول "ستيرل"، لكن الباحث يشدد على أن هذا النهج يفصل بين قضيتي توليد الطاقة، والاستثمار في المياه.

حصل الباحثون على نتائجهم باستخدام نموذج حاسوبي لمحاكاة تشغيل سدود الطاقة الكهرومائية إلى جانب مصادر الطاقة المتجددة الأخرى، حيث يوضح الباحث :"قمنا بتطبيقه على سد النهضة لاستشراف المستقبل لمدة 26 عامًا، باستخدام بيانات المشروع المتاحة (مثل سعة التوربينات، وحجم الخزان، وشكل الخزان) بناءً على سلسلة زمنية نموذجية وموثقة لتدفق النهر والتبخر والأمطار في منطقة حوض النيل الأزرق، ويشمل فترات الجفاف والرطوبة . وجرى تقييم إمكانيات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بناءً على أحدث قواعد البيانات من البنك الدولي بدقة كل ساعة، ثم بعد ذلك تم استخدام مخرجات هذا النموذج (الطاقة الشمسية/طاقة الرياح اللازمة، وتدفق السد) ومعالجتها لاحقًا للحصول على المزيد من التحليل.[2]

ووفق الدراسة الجديدة، يمكن أن يتم نشر مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح المقترحة بشكل

[1] – السعيد، **مرجع سابق**.

[2] – **المرجع نفسه**.

تدريجي، خلال الوقت المتوقع للملء الثاني لسد النهضة (4–7 سنوات) وهو ما سيكون وقتًا ممتازًا للبدء في بناء مجمعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على نطاق واسع وتعزيز شبكات الطاقة، وتتفاوت درجات السطوع الشمسي ونشاط الرياح في البلدان الثلاثة بما يكفي للاستغلال التجاري على نطاق واسع، ومع ذلك، فإن الإمكانيات الإجمالية للطاقة الشمسية وطاقة الرياح أعلى بكثير في السودان ومصر منها في إثيوبيا، كما يقول "ستيرل"، الذي يوضح أن المقترح الذي تطرحه الدراسة سيكون أكثر فاعليةً من حيث التكلفة إذا تم بناء مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في الدول الثلاث وليس في إثيوبيا فقط، بل وربما أيضًا في دول شرق إفريقيا الأخرى مثل جيبوتي.[1]

ويوضح المؤلف الرئيسي في الدراسة الجديدة أنه في وقت البدء في إنشاء السد الإثيوبي في عام 2011، كانت تكاليف الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لا تزال مرتفعةً نسبيًّا ولم تكن فوائدها المالية واضحة، الآن أصبح العلماء في وضع أفضل للقول بأن التنويع في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ستكون له فوائد مالية للبلدان المعنية، وخاصةً إثيوبيا و السودان.

يتفق بانايوتس كوزموبوليس –خبير الطاقة المتجددة في المرصد الوطني في أثينا باليونان– مع منهجية الدراسة ونتائجها، التي يصفها بأنها صحيحة تقنيًّا ومعقولة (حتى لو كانت تستند إلى المحاكاة)، وتعتبر نتائج الدراسة مهمة لأنها تقترح حلًّا صديقًا للبيئة للتعامل مع قضية سد النهضة والتدفق غير المتقطع للنيل الأزرق، لكن "كوزموبوليس" يرى أنه حتى وإن بدت الفوائد من الحل الهجين المقترح (طاقة هيدروليكية + طاقة شمسية + طاقة رياح) مغرية، فإنها قد لا تتوافق مع إمكانيات دولة نامية ذات مصادر تمويل محدودة.

كما وضح أيضا أن سد النهضة قادر على توفير التنمية المستدامة في إثيوبيا، ولكن إدارة السد لا يمكن اختصارها في مجرد توليد الطاقة، إذ من شأن ذلك أن يعيد تشكيل التوازن الجيواستراتيجي في المنطقة، هذه الحقيقة تجعل اتفاقية إدارة السد وتشغيله "صعبة وهشة"، وفق وصفه، ويرى الباحث المشارك في إعداد أطلس مصر الشمسي، أن النشاط الشمسي وطاقة الرياح في مصر أعلى بكثير منها في السودان وإثيوبيا، وأن الاتفاقية النهائية بين إثيوبيا والسودان ومصر يجب أن تضمن أمن الطاقة لهذه البلدان الثلاثة، وتقاسم فوائد سد النهضة

[1]– السعيد، **مرجع سابق**.

والتزاماته، "وإلا فسيكون السلام في المنطقة على المحك."[1]

–تؤكد الدراسة أن كمية المياه التي تحصل عليها مصر في المتوسط لن تتأثر سلبًا بسد النهضة إذا تم تطبيق المقترح، بل قد تزيد في موسم الجفاف، حيث وجدت الدراسة أنه إذا تم تشغيل السد بالتزامن مع دعم الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على مدار العام، فإن هذا يعني تلقائيًا الحاجة إلى إنتاج طاقة مائية أقل خلال موسم الجفاف وأكثر خلال موسم الأمطار، دون التأثير سلبًا على المتوسط السنوي لتدفق مياه النهر، عندئذٍ سيشبه معدل تدفق المياه في المواسم المختلفة إلى حدٍّ ما تدفق النهر الطبيعي، مع ذروة واضحة في موسم الأمطار.

يُثني بيتر رياض –الأستاذ بقسم الري والهيدروليكا في كلية الهندسة بجامعة عين شمس– على نتائج الدراسة التي يراها متوافقة مع الرؤية المصرية لقضية السد الإثيوبي؛ إذ كررت مصر عروضها على إثيوبيا بالمساعدة في تشغيل السد وإمداد إثيوبيا بما تحتاجه من طاقة لازمة للتنمية، و قال أيضا: إن فكرة الدراسة مُجدية من الناحية الهندسية، بحيث يمكن تقليل سعة الخزان وتعويض الفارق من خلال مشروعات الطاقة المتجددة التي تتوافر بكثرة في إثيوبيا ويوضح المؤلف الرئيسي:" أن النهج المقترح له فوائد مشتركة متعددة، بحيث ستستفيد إثيوبيا من توليد مستدام للكهرباء على مدار العام من مزيج من أشكال الطاقة المختلفة، والتي ستكون أرخص من الطاقة الكهرومائية على المدى الطويل، كما ستضع نفسها كأكبر مصدر للطاقة في شرق إفريقيا .[2]

وكما أوضح في البيان الصحفي المصاحب للدراسة ستتمتع إثيوبيا بجميع الفوائد المتوقعة من سدٍّ كبير، وبالنسبة للسودان ومصر، سيبدو الأمر كما لو أن الإثيوبيين قد بنوا خزانًا متواضعًا وصغيرًا نسبيًّا، توجد العديد من هذه الخزانات الموجودة بالفعل على نهر النيل، لذلك لا يمكن لأي دولة في اتجاه مجرى النهر أن تعترض على ذلك، وفق رأيه:

– ستستفيد إثيوبيا بشكل أفضل من البنية التحتية لسد النهضة، مقارنةً بالوضع الذي لا توجد فيه الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح، بمعنى استدامة أطول لعمر السد، وسيكون السودان قادرًا

[1]– السعيد، **مرجع سابق**.

[2]– **المرجع نفسه**.

على إحلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح محل الوقود الأحفوري الملوث للبيئة بدعم من سد النهضة، بالإضافة إلى التخفيف من آثار الفيضانات التي يتخوف السودان من أن يتسبب فيها السد.

– بالنسبة لمصر هي أكثر الأطراف تخوُّفًا على أمنها المائي، فستطمئن، وفق رأي الباحث الرئيسي للدراسة، إلى أن السد العالي لن يتأثر من خلال استمرار تدفُّق المياه في معدلاتها المأمونة، وقد تتلقى المزيد من المياه خلال سنوات الجفاف أكثر من ذي قبل في حال اعتمدت إثيوبيا مصادر للطاقة بخلاف مصادر الطاقة الكهرومائية.[1]

وعن حجم الاستثمارات اللازمة لتمويل مجمعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، لا تقدم الدراسة تقييمًا اقتصاديًّا مفصلًا لحجم الاستثمارات، لكن "ستيرل" يوضح أنها لن تقارَن بحجم الاستثمار في سد النهضة أو مشروعات الطاقة الأخرى، بل ستحدث عملية "إعادة تخصيص" للموارد المالية وتوجيهها إلى قطاعات الطاقة النظيفة، التي يتوقع الباحث أن يشارك فيها المجتمع الدولي بالدعم والتمويل، يأمل معدو الدراسة أن تقبل الدول الثلاث مقترحهم الذي يقولون إنهم تواصلوا مع أطراف المفاوضات من خلال قنوات دبلوماسية مختلفة لطرحه في المناقشات.

المطلب الثاني: سيناريو التحكيم الدولي

انتهت مفاوضات الكونغو بشأن أزمة سد النهضة بين الدول الثلاث مصر والسودان وإثيوبيا بالفشل حسب ما أكدت وزارة الخارجية المصرية مساء أمس، ووسط امتعاض مصري سوداني من الموقف الإثيوبي المتعنت، ورفضه العديد من المقترحات التي قدمت خلال المحادثات، حول هذا الملف الشائك والعالق منذ سنوات، لتتحول الانظار نحو التحكيم الدولي تحسبا لبدء الملء الثاني للسد في يوليو القادم، رغم ما يمثله ذلك من أضرار خطيرة تمس مصالح البلدين.

–أوضح أستاذ القانون الدولي مساعد عبد العاطي مجالات التحرك المصري السوداني المقبل، ذاكرا أن مصر سبق وان لجأت لمجلس الأمن في يونيو الماضي لحل النزاع تحت البند السادس، الذي يعنى بتسوية النازعات السياسية بين الدول، كما حددتها المادة 33، بعدة وسائل مثل التفاوض، والمساعي الحميدة، ولجان التحقيق، والوساطة، والتوفيق، فضلا عن الوسائل

[1]– السعيد، **مرجع سابق**.

القضائية ومنها التحكيم والقضاء الدولي.[1]

وأضاف موضحا: "عندما حملت مصر بهذا المطلب إلى مجلس الأمن، نسقت إثيوبيا مع دولة جنوب أفريقيا التي كانت تمثل القارة الأفريقية في المجلس ضمن الأعضاء غير الدائمين في ذلك، واستغلت نقطة قانونية في البند السادس تشير إلى أن تسوية المنازعات السياسية ليست مقتصرة فقط على مجلس الأمن، ولكنها من حق المنظمات الإقليمية، إلا أنه لفت إلى أن تدخل الاتحاد الأفريقي بقيادة جنوب أفريقيا ومن بعده الكونغو، فشل بعد ما يقارب العام في حل النزاع، لذا لم يعد أمام مصر ومعها السودان سوى اللجوء لمجلس الأمن تحت الفصل السابع،

وتابع:" يحق للبلدين الآن التقدم بمذكرة لمجلس الأمن، يشرحان فيها ما حدث ويؤكدان الأخرى، ومنها الاتحاد الإفريقي، ولذلك طلبت وساطة الأخير كي يتدخل في تسوية النزاع أنهما احترما رغبة المجلس في حل النزاع عبر الاتحاد الأفريقي، وسلكا كافة الوسائل التي تؤدي لحل النزاع سلميا والوصول لاتفاق قانوني ملزم لملء وتشغيل السد وفق القوانين الدولية وقواعد القانون الدولي لإدارة الأنهار الدولية المشتركة، إلا أن هذا المسار فشل بإرادة أثيوبية منفردة، وبالتالي يطلبان تدخله وفق الفصل السابع وإلزام إثيوبيا بتعليق الملء الثاني للسد إلى حين التوافق على كافة النقاط الخلافية".[2]

أما عن إمكانية رفض إثيوبيا، فقال أستاذ القانون الدولي: " إن لم تلتزم فمن حق مصر والسودان عندها طلب عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن لأن النزاع وصل مرحلة شديدة الخطورة تنطبق عليه صفة النزاع المهدد للسلم والأمن والاستقرار الدولي والإقليمي ويطلبان من المجلس النهوض بدوره باعتباره الجهة الوحيدة المعنية بحفظ السلم والأمن الدوليين، على أن يؤكدا بالإثباتات القانونية والفنية أن التصرفات الأحادية الأثيوبية تجعل من أديس أبابا دولة مهددة للسلم والأمن الدوليين"، كما أضاف أن إقدام إثيوبيا على الملء الثاني للسد في يوليو القادم سيؤثر على مصر والسودان تأثيرا جسيما ومباشرا، ولن تستطيع القيادة المصرية الصمت تجاه

---

[1]– أشرف عبد الحميد، " مفاوضات سد النهضة فشلت.. خياران باقيان قبل الحل المر"، في:
https://www.alarabiya.net ، بتاريخ 2021/05/27.على الساعة 00: 14.

[2]– **المرجع نفسه.**

ذلك، لذلك بموجب الفصل السابع من الميثاق إذا ثبت للمجلس خطورة التصرف الإثيوبي فله أن يصدر قرارا واضحا ومحددا بتأجيل الملء".[1]

كما شدد على أن هذا الخيار أو المنحى يتطلب كذلك جهدا سياسيا وقانونيا كبيرا لإقناع الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن بخطورة الخطوة الإثيوبية، مع التركيز على أن استمرار النزاع سيجعل منطقة شرق أفريقيا في حالة صراع ونزاع وعدم استقرار، وفي حال فشل مجلس الأمن بوقف الملء، أوضح المتحدث أن مصر والسودان تملكان الحق بالطلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة التصويت على إخفاق مجلس الأمن في القيام بدوره في حل وتسوية النزاع المهددة للسلم والأمن الدوليين، وطلب توصية بتطبيق قوانين وقواعد إدارة الأنهار الدولية"، إلى ذلك، اعتبر أن اتباع تلك الوسائل يعني أن الدولتين تقولان بكل وضوح للمجتمع الدولي إن مجلس الأمن والمنظمات الدولية فشلا في تسوية النزاع.[2]

وتابع مشددا على ضرورة إثبات هذا الفشل بالبراهين مع سرد كل الانتهاكات القانونية من الجانب الإثيوبي على مدار 10سنوات من المفاوضات، وتوصيفها توصيفا قانونيا وفقا لقواعد القانون الدولي للأنهار، وتبعات تلك التصرفات الأحادية المنفردة على مفهوم الملكية المشتركة للنهر الدولي، حتى يمكن توصيف إثيوبيا بعندها وضعية الدولة الخارقة للقانون الدولي، والمهددة للسلم والأمن الدولي، وبالتالي التأكيد على أن الدولتين استنفدتا كافة الطرق القانونية والدبلوماسية والسياسية لحل الأزمة، ولم يعد بالتالي أمامهما سوى الخيار الصعب.

المطلب الثالث: السيناريو العسكري

مفاوضات ماراثونية امتدت على مدار 10 سنوات تحطمت كل الآمال التي انعقدت عليها أمام "الإصرار الإثيوبي على رفض توقيع أي اتفاق ملزم يتعلق بسد النهضة.

فبعد فشل آخر جولات التفاوض بين الدول الثلاث، والتي احتضنتها أخيراً العاصمة الكونغولية كينشاسا، ومثلت بحسب وجهة النظر المصرية والسودانية "الفرصة الأخيرة" للوصول إلى حل سلمي لهذه الأزمة، بات الجميع يترقبون حلول منتصف الشهر الجاري، وهو الموعد الذي

[1]– أشرف، **مرجع سابق**.

[2]– **المرجع نفسه**.

حددته القيادة المصرية كسقف زمني للمسار التفاوضي في هذا الملف.

الخيار العسكري في هذا الملف: تم التلويح به بشكل واضح خلال الأيام القليلة الماضية، على الرغم من أن القاهرة أكدت أن حل هذه الأزمة سلمياً سيكون الخيار الأفضل، لأن الحل العسكري ستكون له نتائج متعددة الدرجات والاتجاهات في المنطقة، وربما تفسر هذه الرؤية التصريحات التي بدأت فيها حدة اللهجة تصاعدا، إذ قال وزير الري والموارد المائية السوداني، ياسر عباس إن قرار إثيوبيا الفردي بملء خزان سد النهضة على نهر النيل "يعد تهديدا للأمن القومي" وأن "مضي إثيوبيا قدماً في ملء خزان السد في يوليو سيهدد حياة نصف سكان وسط السودان فضلاً عن المساس بالزارعة وتوليد الكهرباء."لكن اللهجة الأعنف جاءت، ولأول مرة، على لسان الرئيس المصري الذي قال: "نحن لا نهدد أحداً، ولكن لا يستطيع أي أحد أخذ نقطة مياه من مصر وإلا ستشهد المنطقة حالة عدم استقرار لا يتخيلها أحد". وأضاف: " لا يتصور أحد أنه بعيد عن قدرتنا مياه مصر لا مساس بها والمساس بها خط أحمر وسيكون رد فعلنا حال المساس بها أمر سيؤثر على استقرار المنطقة بالكامل".[1]

تفكير كل من القاهرة والخرطوم في الخيار العسكري في هذا الوقت، وخصوصاً أنه المتاح لتنفيذ ضربة عسكرية لتدمير السد بات محدوداً جداً، إذ يتوجب ضربه قبيل بدء الملء الثاني، وإلا ستكون الأراضي السودانية والمصرية معرضة لمخاطر الفيضانات، نتيجة لتزايد كميات المياه المخزنة خلف السد الإثيوبي. كذلك المخاطر المتعلقة بالوضع الإقليمي والدولي، في ظل التوجهات الأميركية الواضحة التي تميل في هذه المرحلة إلى الجانب الإثيوبي، وخصوصاً أن العلاقة بين القاهرة وواشنطن تشهد بعض التوتر منذ وصول إدارة بايدن إلى سد الحكم.[2]

خيار استخدام القوة الجوية يبدو الأقرب في حالة تفعيل الحل العسكري لهذه الأزمة، إذ تستطيع القاهرة الاستفادة من امتلاكها مقاتلات "رافال" الفرنسية لتنفيذ ضربات جوية مركزة على جسم السد والدفاعات الجوية المحيطة به، حيث يسمح مداها بتنفيذ هذه المهمة، انطلاقاً من القاعدة الجوية المصرية في أسوان أو من قاعدة برنيس الجوية البحرية التي تقع شرقي مدينة أسوان،

[1]– محمد منصور، "سد النهضة اليد الاسرائيلية واحتمال المواجهة العسكرية"، في: **https://www.Almayadeen.net** ، بتاريخ 2021/05/19، على الساعة 12:41.

[2]– **المرجع نفسه.**

ناهيك بإمكانية تنفيذ هذه الضربات من الأراضي السودانية، وخصوصاً أن المقاتلات المصرية من نوع "ميج- 29" نفذت مناورتين مع سلاح الجو السوداني مؤخراً تحت اسم لافت هو "نسور النيل".

حتى الآن لا توجد مؤشرات واضحة حول مدى الفعالية التي قد تتسم بها هذه الضربة، ومدى تأثيرها في هيكل خرساني بهذا الحجم، وما إذا كانت ستسفر عن أضرار جزئية في السد أو ستتمكن من تدميره بشكل تام. هذا كله يعتمد على مدى امتلاك القاهرة معلومات تفصيلية حول نقاط الضعف الأساسية في هيكل السد، وعلى مستوى التسليح، تمتلك القاهرة نوعين من أنواع الذخائر الجوية القادرة على استهداف السد من مسافات متوسطة؛ النوع الأول هو صواريخ كروز "سكالب"، التي تتسلّح بها مقاتلات "الرافال"، ويبلغ مداها ما بين 220 و300 كيلومتر، والنوع الآخر هو الصاروخ الروسي "كي أتش -59"، الذي يمتلك رأسا حربيا تبلغ زنته 320 كيلوغرام يضاف إلى ذلك توقيع مصر خلال الأسابيع الماضية على اتفاقيتين عسكريتين للتعاون والتدريب مع كل من أوغندا وبوروندي، وهو ما ينظر إليه إلى جانب العلاقات القوية بين مصر وجنوب السودان بوصفه سعياً مصريا لتأمين القدر الأكبر من التواجد العسكري حول إثيوبيا، انتظارا لما ستسفر عنه مجريات المفاوضات، التي قد تحمل حلا سلميا ما زال من الممكن جدا التوصل إليه، أو حلا عسكرياً سيدخل المنطقة كلها في مرحلة جديدة كليا.[1]

[1]- منصور، **مرجع سابق**.

استنتاجات

استنتاجات:

إذا كانت أزمة سد النهضة قد كشفت عن التراجع للدور المصري في إفريقيا، فهذا يعني أن القارة الإفريقية تغيرت، فقد أصبحت بنية تنافسية لبعض القوى الكبرى كالولايات المتحدة الامريكية والصين والقوى الاقليمية كإسرائيل...الخ، وهذا يفرض تحديا أمام دولتي المصب وخاصة مصر، كما أن القارة الافريقية اصبحت قارة واعدة في المجال الاقتصادي، حيث أصبحت من أكثر المناطق نموا، كما اصبحت مقصد لحركة الاستثمارات العالمية.

لذا وجب على مصر والسودان اتباع وسائل التفاعل الايجابي والقدرة على بناء الثقة المتبادلة والمصالح المشتركة مع إثيوبيا من خلال ما تبقى لهما من رصيد يمكن القول عنه انه ايجابي لدى الشعوب الافريقية، كما يجب اتباع المنهج الصحيح في التعامل مع أزمة سد النهضة بما يحقق المصالح المتبادلة مع إثيوبيا والذي لا يحرم هاته الاخيرة من تحقيق خططها التنموية، لأن أدوات التعامل التي ستتبعها كل من مصر والسودان سيؤثر في كل علاقاتهما بالدائرة الافريقية.

و من خلال موضوع الدراسة الذي انطلقنا فيه من مشكلة بحثية تم التركيز فيها على واقع أزمة سد النهضة الإثيوبي في نهر النيل والذي أفرز عن مشكلة حقيقية بين دولة المنبع إثيوبيا ودولتي المصب مصر والسودان، مع التركيز على مستقبل الأزمة في ظل فشل أبرز محطات التفاوض بين هاته الدول داعمين الاشكالية البحثية بمجموعة من التساؤلات والفرضيات والمناهج المساعدة على التحليل، ضمن عرض مكون من ثلاثة فصول، أين حاولنا تناول أهم الأفكار التي توصلت إليها الدراسة والتي تمثلت في ما يلي:

تعاني دولتي المصب مصر والسودان من محدودية في الموارد المائية بالإضافة إلى عدة متغيرات تؤثر على الوضع المائي في هاته الدول مثل المتغيرات البيئية والمناخية وما يصاحب ذلك من دورات الجفاف، بالإضافة إلى التغيرات الديموغرافية الناتجة عن تزايد أعداد السكان، اضافة إلى عدم التوازن الاقليمي في توزيع الموارد المائية علاوة على الفقر الشديد في الموارد الاقتصادية لاستغلال المياه في دولة المنبع اثيوبيا، فقد تفاعلت كل هذه العوامل والمتغيرات في منظومة واحدة لتقضي إلى قيام ظاهرة الصراع المائي فيما بينها.

فمصر مثلا تحتاج إلى أكثر من 95 بالمئة من احتياجاتها للمياه، في حين تحتاج السودان إلى 15 بالمئة، أما إثيوبيا فتحتاج فقط 1 بالمئة من المياه نظرا لكثافة هطول الأمطار فيها مما يجعلها غير محتاجة لمياه نهر النيل، وهو ما يفضي في النهاية إلى عدم التوازن في توفير المياه مما يخلق أزمة وصراع على المياه.

تكمن طبيعة أزمة سد النهضة هنا في محاولة إثيوبيا استعادة ما تدعي انه حقها أو نصيبها في كمية المياه التي تستخدمها سواء للاستهلاك السكاني او في مشروعات توليد الطاقة الكهرومائية والري والزراعة من ناحية ومحاولة دولتي المصب من الاستفادة والاستيلاء على كميات من أمطار الدول المجاورة لها من ناحية اخرى، وبطبيعة الحال فان مصالح واهداف الدول الثلاث تتباين بين تمسك طرفين وهما مصر والسودان بحقوقها التاريخية في مياه نهر النيل والتي أقرتها اتفاقية النيل لعام 1929 وتم تدعيمها باتفاقية مياه النيل عام 1959 .

فباعتبار الاهمية الكبرى لمياه الانهار في حياة الكائنات الحية جمعاء وخاصة مع تناقص الموارد المائية، استوجب وضع مجموعة من القواعد القانونية التي تسمح بالتوصل إلى الاستخدام الامثل لهذه المياه بما يحقق مصالح الدول النهرية بصفة عامة، ودول المنبع والمصب بصفة خاصة في ضوء ازمة سد النهضة.

بالرغم من وجود ما يزيد عن عشرة (10) اتفاقيات مائية في نهر النيل الا ان أيا منها لم تكن ذات طبيعة جماعية، فهي اتفاقيات ثنائية أو ثلاثية على أحسن تقدير، كما ان جل هاته الاتفاقيات تم توقيعها في فترة الاستعمار والتي انحصرت بين مصر والسودان على مياه النيل مما جعلها في محل نزاع، كذلك الدور الذي لعبه الاستعمار في تأجيج هذه النزاعات حيث أنه لم يراعي مصلحة الدول الافريقية الاخرى في ذلك ولا احتياجات الدول المتزايدة للمياه.

تعتبر ازمة سد النهضة أزمة نابعة من محددات داخلية، لذلك الدور الذي تلعبه القوى الخارجية هو دور محفز للصراع وليس منشأ لها.

التغلغل الاسرائيلي في قضية سد النهضة يهدف للإطاحة بالعالم العربي ومحاصرته لمصر والسودان والسيطرة على منابع النيل الرئيسية والتحكم فيها أملا في الحصول على جزء من مياه النيل.

تقوم أمريكا بمساعدة اسرائيل بالتأثير وتوجيه مؤسسات التمويل الدولية في تبني أو رفض المشاريع المائية المقدمة من دول النيل وممارسة بعض الضغوط على الدول المعنية.

تواجد الصين واستثمارها في سد النهضة زاد من حدة التوتر والمنافسة والاستقطاب في الاقليم من قبل الدول الاوروبية وامريكا واسرائيل.

إن خطورة بناء السد الاثيوبي على الامن المائي لمصر والسودان هي خطورة انسانية بحيث انها تضر بحصة الفرد في كلا الدولتين حسب ما تم ذكره في السابق تحت خط الفقر العالمي للمياه، أي أقل من 1000 م2، كما أنها خطورة اقتصادية من خلال أنها تؤثر على مساحة الأراضي الزراعية وانتاج الطاقة الكهربائية، إضافة إلى الخطورة السياسية حيث أنها تساعد على إعادة افتعال الأزمة السياسية بين مصرو السودان وإثيوبيا.

انطلاقا من حقيقة أن التعاون المائي بين إثيوبيا ومصر والسودان في نهر النيل من شأنه أن يعمل على احتواء وحل الصراعات القائمة أو المحتملة التي تنشأ حول المياه في نهر النيل، فقد كانت هناك محاولات لتدعيم التعاون المائي بين الدول النيلية، أهمها مبادرة نهر النيل والتي تقوم على منهج التنمية المتواصلة والعادلة لموارد النهر بهدف تحقيق النفع المشترك والمتبادل لجميع الدول النيلية.

من خلال ملف سد النهضة الاثيوبي يبدو أن مستقبل الأزمة بين إثيوبيا ومصر والسودان أكثر تشعبا ومبعثا للغموض حيث تظهر مجموعة من الباحثين، التي تعدد فوائد التعاون بين الدول الثلاثة، والذي يمكن أن يتحقق في مجال المياه لينشر إلى باقي القطاعات من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي، وهكذا تبدو المياه كعامل تجميع وليست عامل تفريق وصراع.

بينما مجموعة أخرى من الدارسين والمتشائمين وفق للمعطيات الداخلية والدولية في نهر النيل يروجون للعجز المائي المفضي إلى الصراع ويبالغون في تشاؤمهم حتى الوصول إلى اقتراح الصراع العسكري.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

-الكتب :

1- أحمد، سيد عاشور، **التنمية المستدامة في حوض نهر النيل وإفريقيا**. القاهرة : دار الكتاب الحديث، 2011.

2- أحمد، سيد عاشور، **قصة الحضارة نهر النيل والحضارة في افريقيا**. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2018.

3- إسماعيل، محمد صادق، **المياه العربية وحروب المستقبل**. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2012.

4- حسام، جاب الرب، **جغرافية إفريقيا وحوض النيل**. القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2005.

5- رمزي، سلامة، **مشكلة المياه في الوطن العربي:احتمالات الصراع والتسوية**. الإسكندرية: منشأة المعارف، 2001.

6- زكي، البحيري، **مصر ومشكلة مياه النيل أزمة سد النهضة: اتفاقيات المياه، التغلغل الصهيوني**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2016.

7- سالم الياس محمد، العباسي، **دور المياه في استراتيجية إسرائيل التوسعية**. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2014.

8- صبحي أحمد الدليمي ، خالد أكبر الحمداني ، **جغرافية إفريقيا الإقليمية**. دار امجد للنشر والتوزيع.

9- عادل محمد، العضايله، **الصراع على المياه في الشرق الاوسط، الحرب والسلام**. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005.

10-عبد الرحمن، مصطفى سيد، **قانون استخدام الانهار الدولية والشؤون غير الملاحية وتطبيقه على نهر النيل** القاهرة :دار النهضة ،1991.

11-عبد اللطيف، يوسف عبد العزيز، **جغرافية وادي النيل**. القاهرة: شركة ناس للطباعة، 2010.

12-علي محمد، عمر محمد، **جغرافية افريقيا وحوض النيل.** القاهرة : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2019.

13-محمد فؤاد، رشوان، **تسوية النزاعات حول الأنهار الإفريقية.** القاهرة :المكتب العربي للمعارف ،2015.

14-محمد، عبد السلام، **هيدروبوليتيكية سد النهضة دراسة في الجغرافية السياسية، 2019.**

15-محمد شوقي، عبد العال، **الانتفاع المنصف بمياه الانهار الدولية،** القاهرة : المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، 2004.

16-محمود، السيد، **إفريقيا والأطماع الغربية.** الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.

17- مي، عبد العظيم محمد صالح، **جغرافية حوض النيل.** السودان: منشورات جامعة الزعيم الأزهري، 2014 .

18-نور الدين محمد، نادر، **موارد دول حوض النيل المائية والأرضية.** الدوحة: الدار العربية للعلوم.

19-وعد الله، حسين ياسين الحمداني، **نهر النيل وتأثيره على الامن القومي العربي.**
الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2014 .

-الدوريات و المجلات العلمية:

1- صبيح حمدان سوسن، **الدعم الخارجي لإنشاء سد النهضة الإثيوبي وتداعياته على دول حوض النيل،** (مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 23)، ص.241-242.

2- عبد الرحمن، حمدي. "أزمة سد النهضة تحدي الهيمنة المائية والمأزق السوداني المصري"، مجلة دراسات شرق أوسطية فصلية محكمة، ع.93، السنة 24، (خريف 2020)، ص.43.

3- محمد صفوت، قابل،" نهر النيل أداة للتعاون الاقتصادي.. كيف ؟ " **مؤتمر التكامل الإقليمي والتنمية الواقع والتحديات،** معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مشروع دعم التكامل الإفريقي، مكتبة المشروع، (جامعة القاهرة، 29 – 30 مايو 2005)، ص.297.

- المذكرات والرسائل العلمية:

1- آدم محمد، يوسف، **أثر بناء سد النهضة على حصص الشركاء في مياه النيل وفقا للمعاهدات الدولية**، مذكرة ماجستير. الخرطوم: جامعة افريقيا العالمية، كلية الشريعة والقانون، 2019 .

2- اعراب احمد، نوارة ولعلام، مختار، **اشكالية الامن المائي، دراسة حالة دول حوض النيل**، مذكرة لنيل شهادة الماستر. جامعة مولود معمري: تيزي وزو، كلية العلوم السياسية 2018/2017.

3- أوعشرين، ابتسام، **إدارة الصراعات المائية الدولية وآليات تسويتها**، دراسة حالة حوض النيل، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016-2017.

4- جفال، رابح و جاوي، إلياس، **تأثير المياه على الأمن القومي المصري، سد النهضة نموذجا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر. جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015.

5- عبد المنعم، محمود يوسف، **الآثار الاقتصادية والتنموية لبعض المشروعات المائية في افريقيا دراسة حالة السودان واثيوبيا**، رسالة دكتوراه. جامعة القاهرة، قسم السياسة والاقتصاد، 2016.

6- لعجال، ليلى ،**الدور الإسرائيلي في منطقة حوض النيل وانعكاساته على واقع ومستقبل الأمن المائي في دول القرن الإفريقي**، أطروحة دكتوراه. جامعة باتنة1: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017.

7- مدني بحر الدين، عبدالله ، **الاثار المترتبة على قيام سد النهضة على دول حوض النيل "دراسة حالة على السودان"** بحث غير منشور مقدم لنيل درجة الدبلوم العالي، جامعة الازهري: الدراسات الاستراتيجية، 2016.

8- مساعد، عبد العاطي و شتوي، عبد العال، "**القواعد القانونية التي تحكم استخدام الانهار الدولية غير الشؤون الملاحية مع دراسة تطبيقية على نهر النيل**"، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2013.

9- هاني، نبيل و صبحي، شراب ، **الأمن المائي العربي: نهر النيل نموذجا**.رسالة ماجستير (جامعة الازهر، غزة: كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، 2015).

-المواقع الالكترونية:

1- "سد النهضة .. كيف تعبث اسرائيل بمياه النيل وما مصلحتها من دعم إثيوبيا ؟ " في:**https://www.trtarabi.com.**

2- "سد النهضة: أبرز المحطات التي مرت بها أزمة السد بين مصر وإثيوبيا والسودان" في:**https://www.bbc.com/arabic/middleeast-51282310**.

3- أشرف، عبد الحميد، " مفاوضات سد النهضة فشلت.. خياران باقيان قبل الحل المر"، في: **https://www.alarabiya.net**.

4- إيمان، الحياري،" مواصفات سد النهضة"، على:**https://mawdoo3.com**.

5- سعيد، ندا، " استخدام القوة العسكرية في قضية سد النهضة الإثيوبي: المشروعية، والضوابط"، في:**https://www.qiraatafrican.com**.

6- شبكة الجزيرة الاعلامية، "دبلوماسية النيل ..لماذا لا ترغب مصر في خوض حرب ضد اثيوبيا؟" في:**https://www.aljazeera.net**.

7- كمال، عد الرحمان، سد النهضة، أطراف دولية تسعى لعدم خروج الملف عن السيطرة" في: **https://www.skynewsarabia.com**

8- محمد، السعيد"التعاون في مشروعات الطاقة المتجددة يسهم في حل أزمة سد النهضة"، في:**https://www.scientificamerican.com**.

9- محمد، منصور،"سد النهضة اليد الاسرائيلية واحتمال المواجهة العسكرية"، في: **https://www.Almayadeen.net**.

10- نور الدين، نادر، " أزمة سد النهضة الإثيوبي، السد المساعد هو المشكلة والحل"، في: **https://www.scidev.net**

مواقع باللغة الاجنبية :

1-Egypt.&therenayssanceDam".in:**http//www.sis.gov.er/section**.

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
الشكر والعرفان	
الإهداء	
مقدمة	أ، ب....
الفصل الاول: نهر النيل دراسة جيوسياسية.	
تمهيد	12
المبحث الاول: نهر النيل دراسة طبيعية	
المطلب الاول: التعريف بحوض نهر النيل	13
المطلب الثاني: خصائص نهر النيل	23
المطلب الثالث : أهمية نهر النيل	24
المبحث الثاني: جغرافيا سد النهضة	
المطلب الأول: مشروع سد النهضة	26
المطلب الثاني: الموقع الجغرافي لسد النهضة	31
المطلب الثالث: الموقع الجيولوجي لسد النهضة	32
المبحث الثالث: مدخل الى قانون الأنهار الدولية	
المطلب الاول: نظريات الانهار الدولية	33
المطلب الثاني: القواعد القانونية لاستخدام مياه الأنهار الدولية	35
المطلب الثالث: نهر النيل و نظم المياه الدولية	36
الفصل الثاني:تاريخ و واقع الصراع حول تقاسم مياه نهر النيل	
تمهيد	39
المبحث الاول: الإطار القانوني للانتفاع بمياه نهر النيل	
المطلب الاول: الاتفاقيات التاريخية لتنظيم استخدام مياه نهر النيل	40
المطلب الثاني: موقف دول نهر النيل من الاتفاقيات التاريخية المنظمة لاستخدام مياه نهر النيل	45
المطلب الثالث: إشكالية تقاسم مياه نهر النيل.	50

المبحث الثاني: واقع أزمة سد النهضة	
المطلب الاول: بداية أزمة سد النهضة	52
المطلب الثاني: إشكالية شرط الإخطار المسبق	53
المطلب الثالث: تطور أزمة سد النهضة	55
المبحث الثالث : تداعيات بناء سد النهضة على دول المنبع و المصب	
المطلب الاول: أثر بناء سد النهضة على مصر	56
المطلب الثاني: أثر بناء سد النهضة على السودان	58
المطلب الثالث: أثر بناء سد النهضة على إثيوبيا	60
الفصل الثالث: سيناريوهات مستقبل أزمة سد النهضة 20 11-2021	
تمهيد	63
المبحث الاول: أهم عوامل استمرار أزمة سد النهضة	
المطلب الاول: التغلغل الاسرائيلي	64
المطلب الثاني: التدخل الامريكي	71
المطلب الثالث: النشاط الصيني	73
المبحث الثاني: أبرز محطات التفاوض بشأن أزمة سد النهضة 2011-2021.	
المطلب الاول: مرحلة التفاوض 2011-2015	74
المطلب الثاني: مرحلة التفاوض 2016-2019.	77
المطلب الثالث: مرحلة التفاوض 2020-2021.	82
المبحث الثالث: مستقبل أزمة سد النهضة	
المطلب الاول: سيناريو التعاون.	85
المطلب الثاني: سيناريو التحكيم الدولي.	90
المطلب الثالث: السيناريو العسكري	92
استنتاجات	96
قائمة المراجع	100

ملخص الدراسة:

ترمي هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع أزمة سد النهضة الإثيوبي في نهر النيل بين دولة المنبع إثيوبيا ودولتي المصب مصر والسودان مع عرض لتطورات الأزمة كذلك التطرق إلى القانون الدولي للأنهار و كذا الاتفاقيات التاريخية المنظمة لاستخدام مياه نهر النيل وما يقابلها من إشكاليات حول تقاسم هذه المياه، مرورا بالتدخلات الخارجية سواء كانت بصفة مباشرة أو غير مباشرة والتي ساعدت على تأجيج النزاع المائي وزيادة حدة الأزمة بين هاته الدول في منطقة القرن الإفريقي وانعكاساتها على الأمن القومي لمصر والسودان، كما تناولت الدراسة مفاوضات التي اعتمدت من اجل الخروج بالأزمة إلى بر الأمان والتوصل إلى اتفاق يرضي الأطراف الثلاثة، وفي الأخير تم التطرق إلى مستقبل أزمة سد النهضة ممثلة في ثلاثة سيناريوهات أولها خيار التعاون يليها خيار التحكيم الدولي ومن ثم الخيار العسكري .

Study summary:

This study aims to shed light on the reality of the crisis of the Grand Ethiopian Renaissance Dam in the Nile River between the upstream country Ethiopia and the downstream countries Egypt and Sudan with a presentation of the developments of the crisis as well as addressing the international law of rivers, as well as the historical agreements regulating the use of the Nile water and the corresponding problems around sharing These waters, passing through external interventions, whether directly or indirectly, which helped fuel the water conflict and exacerbate the crisis between these countries in the Horn of Africa and its repercussions on the national security of Egypt and Sudan, The study also dealt with the negotiations that were adopted in order to get out of the crisis to safety and reach an agreement that satisfies the three parties, and in the end, the future of the Renaissance Dam crisis was addressed, represented in three scenarios, the first of which is the option of cooperation, followed by the option of international arbitration and then the military option.